سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

العدد 698 – الأحد 6 تموز/ يوليو 2025 – السنة الرابعة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

وقف استيراد السيارات..

محاذير وإيجابيات خارج قواعد "السوق الحر"

16

الرئيس السوري أحمد الشرع يكشف عن التشكيلة الوزارية في الحكومة الانتقالية – 29 آذار 2025 (رويترز/ خلين عشّاوي)

خبراء:

أداء فردي وضعف حوكمة

100 يـــوم على الحكومة

ملف خاص

04 أخبار سوريا

إسرائيل ترفع سقف "السلام" ودمشق غير مستعجلة

05 أخبار سوريا

بعد إنهاء الدور التركي

مناطق شمال حلب تنتظر هيكلة الوحدات الإدارية

08 شؤون محلية

موفدون تحدثوا عن معاناتهم:

المرسوم 97 غير شامل ولا يشجع على العودة

09 شؤون محلية

متضررون يشتكون..

إجراءات صارمة لضبط حوادث الدراجات النارية

17 اقتصاد

الاقتصاد تقدم مبرراتها..

الصرف عبر "شام كاش" يربك مزارعي القمح

23 رياضة

تنظيم محلي واستعداد دولي

الكاراتيه السوري يعود إلى الدلبة

موت سريري على الخشبة..

المسرح السوري يفتقر للحرية والدعم

تشهد الحركة المسرحية اليوم واقعًا خجولًا، مقارنة بباقي الدول، خاصة مع تراجع أعداد العروض المسرحية، وخروج عدة مسارح من الخدمة، وعدم وجود دعم من القطاع الخاص للقطاع.

المخرج المسرحي والمدرس في المعهد العالي للفنون المسرحية، مأمون الخطيب، قال لعنب بلدي، إن المسرح السوري اليوم يعيش حالة جمود شبه تام وموت سريري، من حيث الاهتمام به، والنظرة العامة إليه كفن مدني، والنظرة المنقوصة إلى أهمية الثقافة ودورها الطليعي بشكل عام.

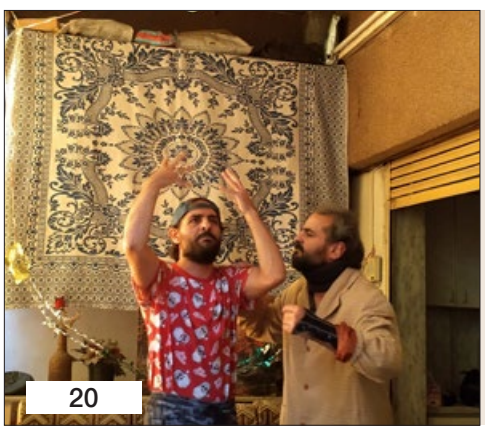

20

"قسد" تماطل لتحصيل مكاسب

اتفاق الشرع- عبدي يواجه خطر الانهيار

عنب بلدي – بيسان خلف

أربعة أشهر مرت على الاتفاق الذي وقعه الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، وقائد "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، مظلوم عبدي، في آذار الماضي، ولم تتضح ملامح آلية تنفيذ الاتفاق، وسط مخاوف من تعثر بنود الاتفاقية.

وتتصاعد المخاوف من فشل الاتفاق، مع تصعيد الخطاب على وسائل الإعلام الرسمية التابعة لـ"الإدارة الذاتية"، وللحكومة السورية، وحملات الاعتقال، التي كان آخرها اعتقال الصحفي والكاتب حسن ظاظا، عضو المجلس العام لاتحاد الإعلام الحر في شمال شرقي سوريا، والانتهاكات التي يرتكبها عناصر من "قسد" في دير الزور، وفقًا لرصد أجراه مراسل عنب بلدي هناك.

وخلال مؤتمر صحفي حضرته عنب بلدي، قال محافظ دير الزور، غسان السيد أحمد، إنه يوجد في دير الزور ثلاث فرق عسكرية جاهزة ومستنفرة لأي عدوان من قبل "قسد"، وفي حال فشل التفاوض مع "قسد"، فإن الفرق العسكرية جاهزة لعمل عسكري.

في حين أعرب حزب "الاتحاد الديمقراطي" في "الإدارة الذاتية"، في بيان نشره مطلع تموز الحالي، عن قلقه إزاء ما وصفه بـ"التصعيد الأمني الخطير" في العاصمة دمشق، من حملات اعتقالات طالت ناشطين كردًا في حي ركن الدين، ووادي المشاريع، منها اعتقال عبد الرحمن فرحان الناشط في حزب "الاتحاد الديمقراطي".

حاولت عنب بلدي التواصل مع رئيس جهاز الاستخبارات السورية للسؤال عن مصير الاتفاق، وما إذا كان هناك تعثر في تنفيذ بنوده، ولم تتلقَّ إجابة حتى كتابة هذا التقرير.

وجهات نظر متباعدة

حول مصير الاتفاق في ظل تأخر تنفيذ بنوده، قال المحلل السياسي حسن النيفي، لعنب بلدي، إن اتفاق 10 من آذار بين الحكومة السورية و"قسد"، "لم يكن ليس نتيجة لتوافق كامل في وجهات النظر بين الطرفين، بل نتيجة لدفع دولي، وتحديدًا أمريكي- فرنسي، ما يجسد رغبة المجتمع الدولي في إيجاد مخرج مناسب لكيان "قسد".

وأضاف أن الأطراف الدولية ارتأت أن اندماج "قسد" في الدولة السورية من شأنه أن يُجنب سوريا الانقسام والتشظي من جهة، وكذلك يحفظ اعتبارًا معنويًا لـ"قسد" من جهة أخرى، ولذلك جاء الاتفاق حول بنود عريضة تجسّد أهدافًا عامة، ولكن الدخول في التفاصيل سينطوي على عقبات كثيرة، وهذا ما حدث بالفعل.

وجهات النظر بين "قسد" والحكومة لا تزال متباعدة لسببين رئيسين، بحسب النيفي، أولهما تمسك "قسد" بهيكلها العسكري حيال اندماجها بوزارة الدفاع السورية، فضلًا عن مطلبها الحفاظ على تموضعها في المناطق التي تسيطر عليها للحفاظ على جميع المكاسب التي يريدها.

كما أن توجه "قسد" المطالب بلامركزية سياسية ترى فيها الحكومة السورية تمهيدًا لإنشاء كيان كردي خارج إطار الدولة السورية، وهذا ما لا توافق عليه الحكومة المركزية في دمشق.

وأوضح النيفي أن الخلافات تنامت بعد صدور الوثيقة عن مؤتمر القوى الكردية الذي انعقد في القامشلي في نيسان الماضي، إذ إن الوثيقة تحمل سقفًا عاليًا من المطالب من وجهة نظر حكومة دمشق، وعلى إثر ذلك برزت ردود فعل من الطرفين تؤكد عمق الخلافات.

المؤشرات الراهنة تؤكد رغبة الحكومة السورية بتحاشي صدام مسلح مع "قسد"، وهناك رغبة في المضي نحو الحوار بغية الوصول إلى حلول ترضي الطرفين، ولكن من غير المعروف كم ستصمد هذه الاستراتيجية، واللجوء للحل العسكري سيكون الخيار الأخير للحكومة السورية، لكنه مشروط بموافقة إقليمية ودولية، وخاصة من الجانب الأمريكي الذي لا يزال يجسد مظلة عسكرية لـ"قسد"، وفقًا للنيفي.

الاتفاق يتجه نحو الانهيار

الباحث في مركز "جسور للدراسات" أنس شواخ، يرى أن عامل الوقت هو مؤشر سلبي على مصير الاتفاق الذي تتناقص فرص تنفيذه، ونظريًا لا يزال الاتفاق قائمًا بين الطرفين، لكنه يتوجه بشكل متسارع نحو الانهيار الذي سيدفع باتجاه دخول الطرفين في نزاع عسكري سيستلزم غالبًا تدخل أطراف دولية لإنهائه.

وقال شواخ خلال حديثه لعنب بلدي، إن التغير في طريقة التعاطي الإعلامي والأمني والسياسي من جانب الحكومة السورية مع ملف "قسد"، جاء كرد فعل على طريقة تفاعل "قسد" السلبية وتعطيلها لتنفيذ بنود الاتفاق، الأمر الذي يؤكد احتمالية توجه الطرفين لاقتتال عسكري.

وأضاف أن جميع المشاريع والتصريحات الصادرة عن "الإدارة الذاتية" أو "مجلس سوريا الديمقراطية أو حزب "الاتحاد الديمقراطي" بعد توقيع الاتفاق لا تحظى بأي دعم أو غطاء شرعي محلي أو دولي، لأن معظمها تتعارض مع بنود الاتفاق الذي تم توقيعه بدعم وتوافق دولي.

مطالب "قسد" ورؤيتها لمستقبل سوريا ورغبة جميع الأطراف بتمرير الاتفاق وتنفيذه بوقته المحدد قد تخلق هامشًا محدودًا للتفاوض بين "الإدارة الذاتية" والحكومة السورية، لإجراء تعديلات محدودة في سوريا الجديدة دون المساس بشكل الدولة أو نظام الحكم الجديد، وفقًا لشواخ.

ومن المرجح أن تشهد مناطق الجزيرة السورية تصعيدًا أمنيًا أو عسكريًا، كدرجة ثانية من التصعيد الإعلامي، لكن سيبقى العمل العسكري محدودًا ضمن مناطق خطوط الاشتباك الواقعة على طول نهر الفرات، بهدف الضغط على "قسد" أو الأطراف المعطلة للاتفاق ضمن مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية"، بحسب شواخ.

تصعيد من أجل الضغط

يرى الصحفي والباحث السياسي فراس علاوي، أن مصير الاتفاق مرتبط بما تم الاتفاق عليه من قبل الطرفين، ولن تتم الاستجابة للاتفاق بشكل كامل، لكن ستصل الأطراف إلى حل وسط، إذ إن هناك خطوطًا عامة يجب تحقيقها، كسيطرة الحكومة على كامل الجغرافيا السورية، أما باقي الخلافات فهي "تكتيكية وبسيطة" كإدارة المنطقة التي توجد فيها "قسد" وإشراكها في مؤسسات الدولة.

ويعتقد علاوي، خلال حديثه لعنب بلدي، أن الخطوة المقبلة هي التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي للضغط من أجل تحقيق ما تم الاتفاق عليه، ورفع الحمولة السياسية والعسكرية بهدف الضغط على "قسد".

وقال إن هناك تعثرًا بالاتفاق، ولكنها أساليب ضغط من كلا الطرفين، كما أن الاقتتال مرتبط بالموقف الأمريكي، ففي حال انسحبت القوات الأمريكية بشكل عشوائي قبل ترتيب المنطقة، ربما نشهد اقتتالًا، ولكن بالعموم كلا الطرفين لا يريدان الاتجاه نحو الاقتتال، وفي الوقت ذاته يريدان تحقيق مكاسب قبل الوصول إلى الاتفاق النهائي.

على ماذا ينص الاتفاق

خلال اللقاء الذي جرى في 10 من آذار الماضي، بين الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، وقائد "قسد"، مظلوم عبدي، تم الاتفاق على ضمان حقوق جميع السوريين في التمثيل والمشاركة في العملية السياسية وكافة مؤسسات الدولة بناء على الكفاءة بغض النظر عن خلفياتهم الدينية والعرقية.

بحسب بنود الاتفاق، فالمجتمع الكردي مجتمع أصيل في الدولة السورية، وتضمن الدولة حقه في المواطنة وحقوقه الدستورية.

وجرى الاتفاق على وقف إطلاق النار على جميع الأراضي السورية، ودمج المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرقي سوريا ضمن إدارة الدولة السورية، بما فيها المعابر الحدودية وحقول النفط والغاز.

واتفق الرئيس السوري مع مظلوم عبدي على ضمان عودة جميع المهجرين السوريين إلى بلداتهم وقراهم وتأمين حمايتهم من الدولة السورية، بالإضافة إلى دعم الدولة السورية في مكافحتها لفلول الأسد وجميع التهديدات التي تهدد أمنها ووحدتها.

ووفق نص الاتفاق الذي جاء في ثمانية بنود، نشرتها "رئاسة الجمهورية العربية السورية" عبر معرفاتها، تم الاتفاق على رفض دعوات التقسيم وخطاب الكراهية ومحاولات بث الفتنة بين كل مكونات المجتمع السوري.

وتعمل وتنسق اللجان التنفيذية على تطبيق الاتفاق بما لا يتجاوز نهاية العام الحالي.

أهالي من دير الزور وجنود من "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في زيارة لمقبرة بأول أيام عيد الأضحى – 6 حزيران 2025 (المركز الإعلامي لـ"قسد")

موسكو تدعو سوريا إلى قمة روسية- عربية

قال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية (الكرملين)، دمتري بيسكوف، إن بلاده ستوجه دعوة للدولة السورية لحضور القمة الروسية- العربية، المرتقب عقدها منتصف تشرين الأول المقبل .

وأوضح بيسكوف خلال مؤتمر صحفي، أجراه في 1 من تموز، في معرض رده على سؤال أحد الصحفيين حول ما إذا كان "الكرملين" يتوقع حضور القيادة السورية الجديدة للقمة المرتقبة، بالقول، "بالطبع ستكون هناك مثل هذه الدعوات"، وفق ما نقلت وكالة "ريا نوفوستي" الروسية.

المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، قالت في وقت سابق، إنه تم إرسال دعوات نيابة عن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى جميع قادة بلدان جامعة الدول العربية، والأمين العام للجامعة للمشاركة في القمة الروسية العربية الأولى المقرر عقدها في 15 من تشرين الأول المقبل.

من جهتها، لم تعلق الحكومة السورية حتى ساعة تحرير الخبر على التصريحات الروسية بهذا الخصوص، كما لم تعلن مدى رغبتها بالحضور أو عدمه.

تهدف القمة الروسية- العربية إلى تطوير روسيا علاقات ودية مع جميع أعضاء الجامعة العربية، وفق ما أعلن بوتين في وقت سابق.

خلال سنوات الثورة السورية، عملت روسيا على استغلال دعمها العسكري لنظام الأسد، بغية الحصول على مكاسب تمثلت في توقيع سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية طويلة الأمد، فضلًا عن امتلاكها قاعدتين عسكريتين في سوريا.

ومنذ سقوط النظام السوري في 8 من كانون الأول 2024، يلف الغموض مستقبل الاستثمارات الروسية في سوريا، إلى جانب مصير الوجود العسكري الروسي في سوريا الذي لا يزال محط مفاوضات بين موسكو ودمشق.

في 27 من أيار الماضي، قال وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إن روسيا وجهت دعوة لوزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، لزيارة موسكو، مؤكدًا استمرار بلاده في الحفاظ على الحوار مع السلطات السورية الجديدة.

الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، تحدث هاتفيًا مع الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، وأرسل له رسالة، في آذار الماضي، عقب محادثتهما، حول رؤيته لمستقبل العلاقات التجارية والاقتصادية وغيرها في ظل الظروف الجديدة، بحسب لافروف.

كما زار وفد من الخارجية الروسية دمشق في كانون الثاني الماضي، وأجرى محادثات مع الشرع.

مخاوف السوريين تتجدد في العهد الجديد

من يسائل الرئيس في سوريا

الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع إلى جانب عدد من الوزراء في احتفالية إشهار الهوية البصرية الجديدة – 3 تموز 2025 (رئاسة الجمهورية)

عنب بلدي – موفق الخوجة

عاد الأمل إلى السوريين بإنشاء دولة وفق المبادئ التي خرجت ثورة آذار 2011 لأجلها، والتي طالبت بالعدل والمساواة والحرية وإشراك الشعب بالحكم بشكل حقيقي لا صوري، وذلك بعدما تخلّصت سوريا، في 8 من كانون الأول 2024، من حقبة تكلّلت بالاستبداد، طوال 54 عامًا، حكمها آل الأسد، الأب والابن، بالحديد والنار.

وبعد سقوط النظام، دخلت سوريا في عهد وأمل جديدين، بتأسيس الدولة المنشودة، وخلال الفترة الماضية، ورغم ما شهدته البلاد من انفتاح سياسي، وفضاء واسع من الحريات الصحفية والاجتماعية، تبقى المخاوف مسيطرة على السوريين من عودة حكم استبدادي جديد.

أبرز تلك المخاوف نشأت من خلو الدستور المؤقت الذي أقرّه الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، في 13 من آذار الماضي، والذي حدد الفترة الانتقالية بخمس سنوات.

دستور مؤقت

عمدت اللجنة الدستورية إلى تقسيم الإعلان إلى مقدمة وأربعة أبواب، تضمن الأول الأحكام العامة، وفيه 11 مادة، والثاني عن الحقوق والحريات وشمل 12 مادة.

ويتعلق الباب الثالث بمعالجة شكل الحكم والنظام بالمرحلة الانتقالية وفيه 24 مادة، والباب الرابع عن الأحكام الختامية وتضمن ست مواد.

الدستور المؤقت لاقى انتقادات من حقوقيين ومنظمات عالمية، إذ قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، إن الإعلان الدستوري السوري الذي جرت الموافقة عليه مؤخرًا، والذي يُفترَض أن يحكم البلاد في المرحلة الانتقالية، يعرّض الحقوق الأساسية للمواطنين السوريين للخطر.

وأكدت المنظمة في تقرير لها، في 25 من آذار الماضي، أن الإعلان الدستوري، الذي وقّعه الرئيس، الشرع، يمنح الرئيس صلاحيات كبيرة تشمل التعيينات القضائية والتشريعية دون أي ضوابط أو رقابة.

الخبير القانوني غزوان قرنفل أكد، في حديث إلى عنب بلدي، عدم وجود أي سلطة يمكنها مساءلة أو محاسبة الرئيس، وفق ما نص عليه الإعلان الدستوري، معتبرًا أن الرئيس استحوذ على جميع السلطات والصلاحيات كـ"حاكم مطلق".

الدستور المؤقت، اعتمد النظام السياسي الرئاسي في سوريا، وألغى منصب رئيس الوزراء، ليحصر الصلاحيات التنفيذية بيد رئيس الجمهورية.

بالمقابل، أكد المتحدث باسم لجنة صياغة مسودة الإعلان الدستوري، عبد الحميد العواك، في مؤتمر صحفي، أعقب التوقيع على الدستور، أن النظام السياسي الرئاسي ضمن مسودة الإعلان الدستوري لا يسمح أن تقوم سلطة بعزل سلطة أخرى.

وأشار إلى أن هناك ضمانات بالإعلان الدستوري أهمها ما يتعلق بمحاربة تغول السلطات.

يقوّض الديمقراطية

المحلل السياسي حسن النيفي قال لعنب بلدي، إن الإعلان الدستوري المؤقت ينطوي على الكثير من الملاحظات، أبرزها كثرة السلطات التي اختزلها رئيس الجمهورية بشخصه .

واعتبر أن مسألة الانتخابات البرلمانية وتشكيل البرلمان "شاهد واضح" بأحقية رئيس الجمهورية بتعيين الثلث.

وأضاف أن إمساك الرئيس بسلطات كثيرة هي من الملاحظات التي تؤخذ على الإعلان، معتبرًا أن من شأنها أن تقوّض مبدأ الديمقراطية الذي يتطلع إليه السوريون.

> مما لا شك فيه، ولعله من الصحيح أيضًا، أن الإعلان الدستوري يخلو من أي إشارة أو بند لمحاسبة رئيس الجمهورية، وهذه ثغرة قانونية واضحة.
>
> حسن النيفي
> محلل سياسي

مجلس الشعب لا يسائل

الرئيس السوري أعلن، في 13 من حزيران الماضي، عن تشكيل اللجنة الانتخابية لاختيار أعضاء مجلس الشعب، إذ تختار الأخيرة ثلثي الأعضاء، بينما يختار الثلث المتبقي.

وبدأت اللجنة بجولات على المحافظات السورية لـ"استمزاج" (استطلاع الرأي العام) حول طبيعة المجلس التشريعي ولاختيار أعضائه.

ووفق الدستور المؤقت، لن تكون هناك أي سلطة لمجلس الشعب على رئاسة الجمهورية في المرحلة الانتقالية، بتأكيد من المتحدث باسم لجنة صياغة مسودة الإعلان الدستوري، العواك.

وفي مؤتمر للجنة الانتخابية في حلب، وصف أعضاء اللجنة قضية مساءلة رئيس الجمهورية بالأمر "الحساس"، موضحين أن الإعلان الدستوري المعمول به حاليًا يقضي باستمرار العمل بالقوانين السارية، ما لم تُلغَ أو تُعدل.

وبحسب اللجنة، لا توجد مادة قانونية تتيح لمجلس الشعب مساءلة الرئيس، باستثناء ما يرد في قانون المحكمة الدستورية، التي تملك صلاحية النظر في تهم الخيانة العظمى، لذلك، فإن وجود مجلس شعب فاعل هو خطوة أساسية لإقرار قانون جديد ينظّم مساءلة رئيس الجمهورية مستقبلًا.

"سلطة عوراء"

الخبير القانوني قرنفل، قال إن أهم وظيفتين للسلطة التشريعية، هما تشريع القوانين والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

وأضاف أن الإعلان الدستوري انتزع من المجلس التشريعي صلاحية مراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية على أعمالها وحصر دور المجلس في تشريع القوانين فحسب، معتبرًا أن مجلس الشعب الآن "سلطة عوراء".

وأشار إلى أنه لا يمكن للمجلس تشريع قوانين لمحاسبة الرئيس أو السلطة التنفيذية، لأن أي تشريع سيصدر يجب ألا يخالف نصوص الإعلان الدستوري، وإلا اعتبر قانونًا غير دستوري.

> الإعلان الدستوري قيّد الشعب وأطلق عنان السلطة للرئيس، الذي يفترض أنه يستمد سلطته من الشعب.
>
> غزوان قرنفل
> خبير قانوني

الشارع يحاسب

اللجنة الانتخابية شابتها انتقادات أيضًا ترتبط بطريقة تعيين أعضاء مجلس الشعب، بدلًا من إجراء انتخابات وتصويت شعبي.

بررت اللجنة عدم إجراء انتخابات بعدة عوامل، تتعلق بالبنية التحتية المتهالكة، ووجود مهجرين في خيام عشوائية، وغياب الإحصائيات الدقيقة، وخروج مناطق من سلطة الحكومة شمال شرقي سوريا.

إلى جانب التعيين، برزت انتقادات حول صلاحيات المجلس التشريعي، وغياب أدوات المحاسبة، وحجب الثقة أو إيقاف عمل عناصر السلطة التنفيذية.

عضو اللجنة القانونية للجنة انتخاب المجلس التشريعي، طارق الكردي، قال في مقابلة متلفزة، إن السوريين الذين خرجوا إلى الساحات، أعطوا نوعًا من الاستفتاء على شرعية رئيس الجمهورية.

وأضاف أن الشعب يمكن أن يحاسب الرئيس بنفس الطريقة (النزول والتظاهر بالشارع).

من جانبه، يرى المحلل السياسي حسن النيفي أن الوسيلة لمحاسبة رئيس الجمهورية هي الشارع "كلام سياسي وليس دستوريًا أو قانونيًا".

وقال إن سوريا تطمح إلى أن تكون بلد القانون والدستور، معتبرًا أن الاحتكام للشارع عندما تكون هناك مظاهرات واحتجاجات، بينما "نحن نشرّع لمرحلة جديدة لا يجب أن تخضع للمناكفات السياسية".

وأوضح أن المظاهرات والاحتجاجات تحسب على قطاع الحراك السياسي، مفرقًا بين الحراك السياسي والمرجعية القانونية والدستورية.

ودعا إلى أن ينصّ الدستور والقوانين المتفرعة عنه على آليات واضحة لمحاسبة كل المسؤولين، بمن فيهم رئيس الجمهورية.

السويون بين مؤيد ومعارض

إسرائيل ترفع سقف "السلام" ودمشق غير مستعجلة

عنب بلدي – عمر علاء الدين

لم يمر تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، في 28 من حزيران الماضي، حول اشتراط الاحتفاظ بالجولان، للدخول بـ"خطة التطبيع مع سوريا"، مرور الكرام على السوريين.

التصريح أثار موجة من الجدل والتساؤلات على وسائل التواصل الاجتماعي، وانقسمت الآراء بين معارض للفكرة بوصفها "تنازلًا عن الأرض والاستسلام للاحتلال"، وبين مؤيد باعتبارها فرصة لتحسين الوضع السوري والخروج من دائرة الشعارات التي تغنى بها الأسدان الأب والابن.

قناة "الإخبارية" الحكومية، نقلت عن مصدر رسمي (لم تحدد صفته أو مستواه)، في 2 من تموز الحالي، قوله إن "التصريحات المتعلقة باتفاقيات سلام مع الاحتلال الإسرائيلي في الوقت الراهن سابقة لأوانها"، معتبرًا أنه "لا يمكن الحديث عن احتمالية التفاوض حول اتفاقيات جديدة إلا بعد التزام الاحتلال الكامل باتفاقية فك الاشتباك لعام 1974، وانسحابه من المناطق التي توغل فيها".

مقدمة للتفاوض

الباحث في مركز "جسور" للدراسات وائل علوان، اعتبر أنه من المبكر جدًا الحديث عن نتائج المفاوضات المحتملة بين سوريا و"الكيان الإسرائيلي"، إذ إن التفاصيل التي ستوضع على طاولة المفاوضات كثيرة.

وفي حديث إلى عنب بلدي، قال علوان، إن الحكومة السورية بالفعل جادة في أن يحل السلام وأن تعود توافقات وقف إطلاق النار بشكل كامل، وأن تلتزم بها إسرائيل، كمقدمة للجلوس على طاولة المفاوضات ومناقشة كل الملفات.

الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغطًا نحو دخول سوريا في اتفاقيات سلام عامة في المنطقة تشمل السلام مع إسرائيل، لكنها تقدّر، بحسب الباحث في مركز "جسور للدراسات"، أن هناك مسائل عالقة خصوصًا أن جنود الجيش الإسرائيلي ما زالوا يتمركزون في مناطق داخل الأراضي السورية، كانوا قد دخلوها عقب سقوط نظام الأسد في 8 من كانون الأول 2024.

وتشمل التوافقات، بحسب علوان، انسحاب إسرائيل من كل المناطق التي دخلت إليها والعودة، إلى اتفاق عام 1974.

لن تنتهي المفاوضات كما تريد تل أبيب

يبدو أن الحكومة السورية لم تتجاوب بشكل رسمي مع "بالونات الاختبار" التي أطلقتها الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن الدخول في اتفاقيات التطبيع، بحسب ما قاله المحلل السياسي، فراس علاوي، لعنب بلدي.

ويعتقد علاوي أن الحكومة السورية تحسب خطواتها في هذا الملف بدقة خوفًا من رد فعل الشارع السوري، وخوفًا من رد فعل الحلفاء.

وأشار المحلل السياسي إلى ضرورة وجود تنسيق مع الدول العربية والحلفاء العرب، خاصة مع السعودية، وعادة في المفاوضات، تقوم كل دولة برفع سقف الاشتراطات، بحسب علاوي، إذ إن الإسرائيليين رفعوا سقفهم التفاوضي بداية، لكن عند المفاوضات الجادة يمكن أن يتغير السقف التفاوضي.

ولا يعتقد علاوي أن الحكومة السورية ستوافق على كل طلبات الإسرائيليين، وعلى طلب جدعون ساعر (الاحتفاظ بالجولان تحت السيادة الإسرائيلية)، بل ستكون المفاوضات طويلة الأمد، ولن تنتهي كما يريدها مسؤولو تل أبيب.

ويعتقد المحلل السياسي فراس علاوي، أن الشرع وفريقه سيذهبون باتجاه تطوير اتفاق فض الاشتباك 1974، حيث سيتم توسيعه بما يتعلق بالجنوب السوري، وإعادة توزيع شكل الأسلحة الموجودة، بينما لا يعتقد أن دمشق ذاهبة باتجاه "التطبيع الكامل".

وبحسب علاوي، من الممكن أن يكون الجولان منطقة منزوعة السلاح، أو أن يزداد عمل ومهمات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام (أندوف).

وفي 30 من حزيران الماضي، اعتمد مجلس الأمن الدولي قرارًا بالإجماع يقضي بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان السوري المحتل (أندوف) لمدة ستة أشهر.

أنشئت قوة "أندوف" في 31 من أيار 1974، ومنذ ذلك الوقت، استمرت القوات بعملها في المنطقة للإشراف على تنفيذ اتفاق فض الاشتباك.

وكان وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام، جان بيير لاكروا، جدد التأكيد الأسبوع الماضي على أن القوة "لا تزال تؤدي دورًا بالغ الأهمية وتبذل قصارى جهدها لفض الاشتباك".

السلام مقابل الاعتراف بالضم

يرى الباحث في الشأن الإسرائيلي ياسر مناع، أن تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي، التي تحدث فيها عن استعداد إسرائيل للاحتفاظ بالجولان مقابل تطبيع العلاقات مع سوريا، تعكس تحولًا في طبيعة الخطاب الإسرائيلي من منطق "الأرض مقابل السلام" إلى منطق "السلام مقابل الاعتراف بالضم".

مناع، وفي حديث إلى عنب بلدي، اعتبر أن "إسرائيل لم تعد تتحدث عن حلول وسط، بل تسعى لتثبيت الأمر الواقع الاحتلالي عبر أدوات سياسية، وعلى رأسها التطبيع"، مضيفًا أن ساعر لا يقدم عرضًا تفاوضيًا بقدر ما يطرح معادلة تستند إلى "شرعنة السيطرة" وليس تفكيكها.

هذا ما يُشير، بحسب مناع، إلى أن إسرائيل تستغل اللحظة الإقليمية، بما فيها الضعف السوري والتقارب العربي معها، لإعادة صياغة خطوط التفاوض المفترضة.

واستبعد مسؤولون إسرائيليون، بحسب ما نقلت عنهم صحيفة "يديعوت أحرنوت"، في 30 من حزيران الماضي، أن يوافق الرئيس أحمد الشرع على اتفاق سلام دون انسحاب إسرائيلي من مرتفعات الجولان، وبالتالي، ووفقًا للصحيفة، فإن هذا الاتفاق أمني فقط، كما أن الولايات المتحدة "على دراية بهذه الأمور وتشارك في المحادثات.

الباحث بالشأن الإسرائيلي ياسر مناع، يرى أن هذا الاختلاف في وجهات النظر بين المسؤولين الذين صرحوا للصحيفة وتصريحات جدعون ساعر، ليس "انقسامًا استراتيجيًا"، بل هو اختلاف في التقدير التكتيكي.

ويرى مناع أن هناك إجماعًا داخل المؤسسة السياسية الإسرائيلية، سواء من اليمين أو من الوسط، على أن الجولان أرض "إسرائيلية بحكم الواقع"، ولا عودة عنها، لكن الخلاف يتعلق بكيفية إدارة هذا الملف في السياق الإقليمي، بحسب الباحث.

وأضاف مناع أن بعض الساسة يرون أن "النظام السوري" (الحكومة السورية الجديدة) رغم حداثته، لن يمنح شرعية للاحتلال طواعية، وبالتالي فإن أي رهان على التطبيع معه في هذا السياق قد يكون وهمًا سياسيًا.

في المقابل، يرى تيار آخر أن الحكم الجديد في سوريا قد يكون مستعدًا لتنازلات ضمن صفقة إقليمية أوسع، خاصة إذا ضمنت له شرعية دولية وبقاء سياسيًا على المدى الطويل، بحسب مناع.

ويتوقع الباحث في الشأن الإسرائيلي، أن يكون مستقبل الهدنة بين سوريا وإسرائيل إذا لم ترضخ دمشق لمطالب حكومة نتنياهو هو ما سماه "الهدنة غير المعلنة بين إسرائيل وسوريا".

وأضاف، "قد نعود إلى الاتفاقية الأولى، فض الاشتباك، أو قد تبقى الأمور كما هي عليه الآن".

موقف أبناء الجولان والوضع القانوني

جاء في المادة الأولى من الإعلان الدستوري الذي وقعه الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، في 13 من آذار الماضي، أن "الجمهورية العربية السورية دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، وهي وحدة جغرافية وسياسية لا تتجزأ، ولا يجوز التخلي عن أي جزء منها".

وجاء في المادة السابعة أيضًا، "تلتزم الدولة بالحفاظ على وحدة الأرض السورية، وتجرّم دعوات التقسيم والانفصال، وطلب التدخل الأجنبي أو الاستقواء بالخارج".

ولا يحق للحكومة السورية التفاوض أو عقد اتفاقات سلام مع الدول الأخرى، بحسب ما قاله مدير "المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية"، أنور البني، لعنب بلدي.

وأضاف البني أن "الحكومة الانتقالية الحالية هي حكومة لا تمثل الشعب باعتبارها غير منتخبة، كما أنه لا يوجد برلمان منتخب على أي اتفاقية يصدد التوقيع"، مشيرًا إلى أن أي اتفاقية وقعها رئيس جمهورية منتخب هي بحاجة إلى تصديق برلمان منتخب.

البني اعتبر أن الدول الأخرى من الصعب أن توقع اتفاقيات مع حكومة مؤقتة، مضيفًا أن "أي شيء يجري توقيعه يمثل الأشخاص الذين وقعوه وليس الشعب السوري".

أبناء الجولان المحتل أصدروا، في 1 من تموز الحالي، بيانًا تناقلته وسائل إعلام أسموه بـ"العهد الوطني".

وجاء في البيان المنشور على صفحة "التجمع المدني لأبناء الجولان" على "فيسبوك"، أن محافظة القنيطرة، قلب الجولان، لا تزال تعاني من اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي وتجريف الأراضي وهدم المنازل، فيما يعيش مئات آلاف الجولانيين المهجرين منذ نكسة حزيران 1967 مشتتين في خمس محافظات سورية.

وشددت الوثيقة على ضرورة توحيد كلمة الجولانيين في الداخل، من أجل بلورة حقوقهم السياسية والخدمية والدستورية، وأكد الموقعون عليها أن ما طرحوه "ليس مجرد مطالب فئوية بل التزامات وطنية وأخلاقية".

وأكد الجولانيون تمسكهم الكامل بـ"حق العودة إلى أرضهم المحتلة، استنادًا إلى قرارات الأمم المتحدة، رافضين أي تفاهمات أو اتفاقات تمس هذا الحق أو تفرط به".

وحذر البيان من مشروع دمج تجمعاتهم ضمن محافظات أخرى، معتبرًا أن ذلك يمثل "محاولة لطمس الهوية الجولانية، وذريعة لإغلاق ملف الجولان دوليًا"، كما أنه يمهّد لإلغاء محافظة القنيطرة.

أهمية سياسية واستراتيجية

استولت إسرائيل على مرتفعات الجولان من سوريا في المراحل الأخيرة من "حرب الأيام الستة" (نكسة حزيران) عام 1967.

وفي عام 1981 ضمت إسرائيل الجولان من جانب واحد، ولم يتم الاعتراف بهذه الخطوة دوليًا.

لكن الولايات المتحدة اعترفت بالسيادة الإسرائيلية على الجولان في 25 من آذار عام 2019.

يوجد في الجولان أكثر من 30 مستوطنة يهودية، مع ما يقدّر بنحو 20 ألف مستوطن، كما يوجد حوالي 20 ألف سوري في المنطقة، معظمهم من الطائفة الدرزية، بحسب تقرير لشبكة "BBC" البريطانية، ترجمته عنب بلدي.

وتعتبر المرتفعات بالنسبة لإسرائيل موقعًا ممتازًا لمراقبة التحركات السورية، وتوفر التضاريس عزلًا طبيعيًا ضد أي قوة دفع عسكرية من سوريا.

وتعد المنطقة أيضًا مصدرًا رئيسًا للمياه لمنطقة قاحلة، إذ تتساقط مياه الأمطار من مستجمعات الجولان في نهر الأردن، وتوفر المنطقة ثلث إمدادات المياه الإسرائيلية.

ومن النقاط الاستراتيجية التي تتميز بها مرتفعات الجولان، أنها تقع على بعد 31 ميلًا من غرب دمشق، وتطل على كل من جنوبي لبنان، وشمالي إسرائيل، وجزء كبير من جنوبي سوريا.

وتُعرف المنطقة بخصوبة أرضها، وتستخدم التربة البركانية لزراعة الكروم والبساتين وتربية الماشية، وتعد منتجع التزلج الوحيد في إسرائيل.

الشرع وفريقه سيذهبون باتجاه تطوير اتفاق فض الاشتباك المبرم عام 1974 – كانون الثاني 2025 (غيتي)

بعد إنهاء الدور التركي ونقلها للسلطة السورية

مناطق شمال حلب تنتظر هيكلة الوحدات الإدارية

عناصر من الأمن العام السوري يتشرون في مدينة اعزاز شمالي حلب قبيل عيد الفطر – 29 آذار 2025 (محافظة حلب)

عنب بلدي – لمى دياب

تشهد مناطق شمالي ريف حلب، التي كانت تحت النفوذ التركي خلال سنوات الثورة السورية، عملية دمج مع حكومة دمشق، في خطوة لإعادة الاستقرار والسيطرة المركزية على كامل المحافظات السورية.

جاء ذلك بموجب اتفاق مع تركيا أنهى مهام المستشارين الأتراك ودمج الوحدات الإدارية ضمن الهيكلية الإدارية لمحافظة حلب، وتبرز هذه التطورات أهمية الحوار والعمل السياسي.

معاون محافظ حلب ورئيس لجنة الدمج، أحمد الياسين، قال لعنب بلدي، إن المناطق التي تم تسلّمها من النفوذ التركي إلى حكومة دمشق تشمل كلًا من:

- الباب، بزاعة، قباسين، الغندورة، جرابلس التي كانت تشرف عليها ولاية غازي عينتاب.
- اعزاز، مارع، صوران، أخترين، الراعي ،وكانت تشرف عليها ولاية كلّس.
- عفرين والنواحي التابعة لها وهي: شران، جندیرس، بلبل، معبطلي، راجو، شيخ حديد، وكانت تشرف عليها ولاية هاتاي، وكان الإشراف عليهم يتم عبر منسقين ومستشارين أتراك.

وخلال السنوات السابقة، كانت تدار كل مناطق ريف حلب الشمالي عبر مجالس محلية، بسبب الظروف السياسية والعسكرية، مع وجود المستشارين من تركيا الذين كانوا يديرون شؤون الخدمات عبر هذه المجالس، وفق الياسين.

وتابع الياسين أنه وبعد سقوط نظام بشار الأسد وبموجب لقاءات مع الجانب التركي، تم إيقاف المستشارين وتولت محافظة حلب عبر مديرياتها إعادة التقسيمات الإدارية بحسب الإدارة المحلية في سوريا.

وستقوم المديريات بإعادة هيكلة الوحدات الإدارية في الشمال السوري ومتابعتها وتقديم الخدمات عبرها، بحسب الياسين.

وأشار الياسين إلى أن الاتفاق شمل تسليم جميع المديريات التعليمية والبلدية وغيرها، مع بقاء التنسيق بشأن الأمن والصحة، ويعود ذلك للحساسية الأمنية والصحية في المنطقة وضرورة ترتيب هذه الشؤون بطريقة أعمق خلال الفترة المقبلة.

وحول تأثير دمج المؤسسات على الأهالي، بيّن أن عملية الدمج وإدارة مناطق شمالي سوريا ضرورة، ومن حق المواطنين أن يتم تقديم الخدمات لهم من الحكومة السورية أسوة بالمناطق الأخرى.

وأضاف أن تأثير الدمج إيجابي في كل الجوانب الإدارية والقانونية والخدمية، لا سيما في إطار مساعي الحكومة السورية لسد الاحتياج وإعادة الإعمار وتنفيذ خططها عبر الوزارات جميعها.

وذكر الياسين أنه في سوريا لا توجد مجالس محلية، بل توجد مجالس بلدية تقدم خدمات الإدارة المحلية، وبناء على ذلك فإن الموظفين والكوادر العاملة في تلك المجالس تم إلحاقهم بالمديريات التي يعملون بها بمختلف القطاعات (التعليم، المياه، الكهرباء، القضاء، الأوقاف، الأحوال المدنية) وغير ذلك من المؤسسات، ليتم اعتماد كل منهم في الوزارة المتخصصة ضمن قوائم العاملين في القطاع العام.

المجالس المحلية نشأت في المناطق التي خرجت عن سيطرة قوات النظام السابق، مع بداية الحراك الثوري في سوريا، كبديل عن مؤسسات الدولة في تقديم خدمات للناس، وتزامنت انطلاقتها مع انحسار سيطرة النظام على كثير من المناطق والمدن السورية، لكن مع مرور سنوات الثورة تبدلت أدوار، وتقلصت مجالس، تبعًا لتراجع السيطرة العسكرية للمعارضة في بضع مناطق.

الإطار القانوني لعمل المجالس

يعد قانون الإدارة المحلية "107" الصادر في 2011، المرجعية القانونية لعمل المجالس، بحسب ما أكده مدير الإدارة المحلية في "الحكومة السورية المؤقتة" (سابقًا)، علي حلاق، لعنب بلدي، ونص القانون على إيجاد وحدات إدارية قادرة على عمليات التخطيط والتنفيذ، ووضع الخطط التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي، وتنفيذ المشاريع الخاصة بها بكفاءة وفعالية، وتعزيز الإيرادات المالية للوحدات الإدارية لتمكينها من ممارسة الدور التنموي في المجتمع المحلي إلى جانب الدور الخدمي.

ولفت إلى أنه سيتم توجيه كتب للوزارات من أجل ضم سنوات العمل والخدمة السابقة للموظفين مع مراعاة رغبة كل منهم في مكان العمل الذي يرغب به، وسيتم فتح باب النقل للراغبين لا سيما النازحين للشمال من المحافظات السورية الراغبين بالعودة إلى محافظاتهم.

وتم عقد اجتماع في الأيام السابقة لكل المناطق التي تم ذكرها سابقًا بحضور رئيس مجلس مدينة حلب، ومديري المديريات في حلب ذات الصلة، ورؤساء المجالس المحلية، ورؤساء الوحدات الإدارية التابعة لمديريات حلب، لتقديم التوجيهات والتعليمات اللازمة في إطار الدمج والحديث عن خطة الدمج منذ بدأت لحين إتمام ذلك بالاتفاق مع تركيا، وفق الياسين.

ولفت الياسين إلى أنه لا توجد تحديات سياسة أو أمنية، لا سيما أن المؤسسات الأمنية والخدمية ستبقى قائمة في مهامها ما يعني عدم وجود أي فراغ بذلك.

وقامت وزارة الداخلية بتحمل مسؤولياتها ووضع خطتها الأمنية التي تعمل بها لتحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة، في ظل وجود قوى الشرطة العاملة في المنطقة والعمل على جعلها جزءًا من القوى البشرية لوزارة الداخلية، بحسب الياسين.

تأسيس مجالس ريف حلب الشمالي

شهد ريف حلب الشمالي تأسيس مجالس محلية بدعم مباشر من الحكومة التركية، بعد العملية العسكرية التي شنتها فصائل المعارضة، بدعم تركي، تحت اسم "درع الفرات" في آب 2016، بهدف طرد تنظيم "الدولة الإسلامية" من المنطقة، وسيطرت بعد خمسة أشهر من المعارك على أبرز المدن في المنطقة، وهي جرابلس والباب واعزاز، لتبدأ مرحلة تأسيس إدارات مدنية تحت إشراف تركي.

وكانت المجالس بداية سيطرة الفصائل المدعومة من تركيا تحت هيمنة المجالس العسكرية التابعة لها، والتي تشكلت في مراكز المدن، ما أدى إلى تحجيم دورها، لكن الضغط الشعبي ساعدها في لعب دور أكبر في تأمين الخدمات للأهالي، وتمكنت من الخروج من تحت عباءة الفصائل العسكرية، لتقع لاحقًا في فخ التبعية الإدارية لتركيا.

وتوجد في المنطقة مجالس محلية مركزية تتبع لها مجالس بلدات، ويبلغ عدد المجالس المركزية عشرة في اعزاز، وصوران، ومارع، وأخترين، والباب، وبزاعة، وقباسين، والراعي، وجرابلس، إضافة إلى المجلس المحلي في عفرين، عقب السيطرة عليها في 2018.

يقدمه المجلس الدنماركي للاجئين

"إيواء" يرمم منازل 100 عائلة في بصرى الشام

عنب بلدي – وسيم العدوي

أسهم مشروع "إيواء" الذي يقدمه "المجلس الدنماركي للاجئين" (DRC) للمهجرين في سوريا، في رسم الابتسامة على وجوه أفراد عائلات أكثر من مئة مهجر من مدينة بصرى الشام في محافظة درعا جنوبي سوريا، هذه العائلات التي هربت من مناطقها في عامي 2011 و2012 جراء استهداف الطيران المروحي للنظام السابق بالبراميل المتفجرة.

حرفي في مدينة بصرى الشام يرجع بازلتية البلاط ضمن مشروع "إيواء" – 27 كانون الأول 2024 (عنب بلدي/ وسيم العدوي)

رئيس المجلس المحلي في بصرى الشام، عبد الله المقداد، ذكر لعنب بلدي أن المشروع يتضمن تنفيذ عمليات إكساء وترميم 103 منازل متضررة في المدينة أغلبيتها بالأحياء الشرقية، التي نالت نصيبًا أكبر من غيرها بالبراميل المتفجرة كونها ثارت قبل غيرها ضد النظام السابق، على حد قوله.

وأضاف المقداد أن الهدف من المشروع هو تأمين سكن لائق للعائلات المهجرة التي بدأت بالعودة من مخيمات اللجوء ودول الجوار إلى بصرى بداية 2025، بعد تحرير البلاد من النظام السابق، وأشار إلى أن "المشروع تضمن في مرحلته الأولى ترميم 50 منزلًا في عدة أحياء، منها مبرك الناقة والجهير ورصيف غصم، وسيتم البدء خلال أسبوع بالمرحلة الثانية عبر إكساء 53 منزلًا آخر.

وتتم عمليات ترميم المنازل حسب كل حالة (الطبخة، تمديدات الكهرباء، تركيب اللمبات، التمديدات الصحية، الأبواب الداخلية والخارجية والشبابيك وخزان المياه والسخان، والأرضية من بلاط أو سيراميك وفقًا لاحتياجات كل شقة)، مع تركيب مواد متوسطة الجودة لتأمين كرامة المهجر وحياة مستقرة لعائلته، وإبعاد الخطر عن أطفاله عبر بناء جدران حماية على الشرفات، إذا كان المنزل في الطوابق العليا، أو في أرض مكشوفة.

ونفذت الفرق الهندسية والفنية للمجلس الدنماركي مسبقًا عمليات كشف على البيوت المتضررة قبل البدء بالترميم، لتحديد المتضرر منها بشكل جزئي والقابل للإصلاح والمتضرر منها بشكل كلي وغير القابل للإصلاح.

ويشرف المجلس المحلي على أعمال الإكساء والترميم من قبل المتعهدين للشقق المتضررة، وتسليمها لأصحابها المهجرين، بالتعاون مع فرق المجلس الدنماركي والجهات الخدمية المعنية بالمدينة، إذ بلغ عدد المنازل التي تحتاج إلى ترميم نحو 450 منزلًا من ضمنها 20 منزلًا في أحياء المدينة القديمة، وفقًا للمقداد.

شروط يجب توفرها

ذكرت مصادر في المجلس الدنماركي لاجئين (DRC) لعنب بلدي أن مشروع "إيواء" انطلق في سوريا بتمويل من عدة متبرعين من مختلف دول العالم في عام 2018، وتجاوز عدد المنازل التي تم ترميمها منذ ذلك الوقت 1200 منزل، علمًا أن هناك ثلاث مراحل للمشروع هي "التقييم والمناقصة والتنفيذ".

وقبل البدء بتنفيذ مشروع الإيواء في بصرى الشام تم تنفيذ مشاريع مماثلة خلال السنوات الماضية في بلدات النعيمة وعتمان ودرعا البلد ومنطقة السد ونوى والشيخ مسكين وخربة غزالة وأبرياف درعا.

وفي بصرى الشام تم الكشف بداية على 150 منزلًا من أكثر المنازل تضررًا بشكل جزئي، وتم اختيار 103 منازل منها حسب نقاط الأفضلية.

وتستغرق عملية تقييم المنازل والكشف عليها في كل بلدة شهرين بالحد الأقصى، وهناك شروط يجب توفرها في المنزل للموافقة على ترميمه، وهي أن يكون سليمًا إنشائيًا ومتضررًا جراء الحرب وضمن المنطقة التنظيمية، ثم يتم رسم مخطط المنزل وتصويره لتحديد حالته بدقة، وتقييم وضع العائلة العائدة من بلاد اللجوء وهل فيها نساء معيلات أو كبار في السن، أو عجز لدى الأب والأم، أو أطفال فقدوا والديهم أو أحدهما جراء الحرب، وحسب عدد نقاط هذه البيانات يتم اختيار المنازل التي سيتم ترميمها.

وفي المرحلة الثانية، تقول المصادر، إنه يتم رصد القيمة المالية لتكاليف الترميم كل منزل حسب حالته، وطرح المشروع للمناقصة مع المتعهدين بناء على الكميات التقديرية، وبعد انعقاد المناقصة تباشر فرق المجلس الدنماركي زيارات دورية للكشف على تنفيذ الأعمال في المنازل التي تم اختيارها للترميم ومدى مطابقتها للمواصفات المتفق عليها مع المتعهد بإشراف المجلس المحلي، وذلك خلال مدة أقصاها شهران، وبعد ذلك يتم تسليم الشقة للبلدية ثم لصاحب العلاقة.

وأكدت المصادر أن مشروع "إيواء" ليس المساعدة الوحيدة التي يقدمها المجلس الدنماركي للاجئين، فهناك خطة حالية سيتم البدء بتنفيذها لتمويل مشاريع صغيرة وتأمين دخول إضافية للعائلات الفقيرة والمهمشة، ويقيم المجلس أيضًا دورات تدريبية مثل مهن الحدادة والحلاقة، وفي بصرى الشام إلى جانب مشروع "إيواء" يتم العمل على تزويد إحدى آبار مياه الشرب بألواح طاقة شمسية لتوليد الكهرباء لتشغيل البئر ورفع المياه، إضافة إلى استبدال شبكة المياه المهترئة أو التي بحاجة للإصلاح.

مواطنون أسعفهم "إيواء"

"حملت ابني الصغير المصاب بشظية في عينه، وهربت من منزلي في بصرى الشام برفقة زوجتي وأبنائي الأربعة قبل نحو 13 عامًا، خوفًا من البراميل المتفجرة التي كانت تلقيها مروحيات النظام آنذاك على الأحياء الآمنة"، بهذه العبارات روى هايل الشحنة (أبو نايف) لعنب بلدي بكل مرارة ما حدث معه، مضيفًا، "بعد التحرير عدت لأجد منزلي شبه مدمر، ولتبدأ معاناة جديدة في تأمين مكان للسكن".

وقال هايل، "كان منزلي متصدعًا وقد خُلعت أبوابه ونوافذه، وتهدم جزء من مرافقه، ولم يعد قابلًا للسكن، حتى جاءت الفرق الهندسية الجوالة للمجلس الدنماركي للاجئين (DRC)، وتم الكشف على منزلي والموافقة على ترميمه الذي استغرق ثلاثة أشهر، ما رفع أعباء مالية كبيرة عن كاهلي وتمكنت من الاستغناء عن دفع بدلات الإيجارات العالية".

وأضاف، "الحمد لله، عدت إلى منزلي وكان مستوى الإكساء جيدًا نسبيًا، وهو ما ساعدني في تحقيق الاستقرار لعائلتي وأولادي".

من جانبه، قال محمد خير المقداد، أحد المستفيدين من مشروع "إيواء"، "عدت من لجوئي إلى الأردن لأجد منزلي قد لحق به الدمار والخراب ولم أكن أملك ما يمكنني من ترميم المنزل، فوجدت في مشروع (إيواء) الذي يقدمه المجلس الدنماركي الفرصة لإعادة تأهيل الشقة السكنية التي أملكها بشكل يلبي احتياجات أسرتي ويوفر علي أعباء كبيرة.

وأضاف أن مشروع ترميم المنازل المتضررة بشكل جزئي لاقى استحسانًا وارتياحًا من قبل المهجرين الذين لا يتحمل أغلبيتهم تكاليف عمليات الترميم، حسب احتياجات كل شقة.

قلعة "صلخد".. إرث تاريخي يتعرض للإهمال والنهب

عنب بلدي – سحرة الحريري

قلعة "صلخد" ليست مجرد بقايا حجرية قديمة، بل هي شاهد حي على تاريخ عميق وحضارة متجذرة، وتُعدّ أول موقع رُفع فيه علم الثورة العربية على الأراضي السورية قبيل دخول جيش الملك فيصل، ما يمنحها رمزية وطنية وثقافية.

على مدى قرون، وقفت القلعة كحارس أمين على بوابة دمشق وبصرى الشام، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي المرتفع الذي يطل على مساحات شاسعة، لتكون نقطة دفاع حاسمة صدّت خلالها العديد من الهجمات، لعل أبرزها حملات الصليبيين، ولم تكن هذه الحصون مجرد معاقل عسكرية، بل كانت رموزًا للصمود والمقاومة، حيث حرصت الدول الإسلامية، من الأيوبيين إلى المماليك، على تعزيز تحصيناتها وضمان بقائها صامدة أمام التهديدات.

لكن رغم مكانتها التاريخية، واجهت القلعة واقعًا من الإهمال والتهميش، خصوصًا خلال سنوات الثورة السورية، حيث تحولت إلى ثكنة عسكرية مغلقة، وضُبطت فوقها أجهزة رصد ومعدات أمنية، ما حرم المدنيين من الاقتراب منها وجعلها بعيدة عن الأنظار.

هذا الاستخدام العسكري أطفأ نجم القلعة كمعلم ثقافي وطني، وقطع صلتها بالمجتمع وبذاكرتها الجمعية، لتبقى رمزية الصمود التي حملتها قرونًا محاصرة بين جدرانها المهملة، وسط غياب تام لأي جهود جادة للحفاظ عليها أو ترميمها، في معاناة تعكس جزءًا من مأساة الإرث الثقافي السوري الذي ينتظر من يعيد له الحياة والاعتبار.

تاريخ من الإهمال والعسكرة

منذ بدء الثورة السورية، تعرضت قلعة "صلخد" لموجة من الإهمال والاستخدام العسكري الذي أضر بها، إذ استولى عليها جيش النظام السابق، وجعلها نقطة رصد عسكرية تابعة لوزارة الدفاع، بحسب ما أوضحه مدير مجلس مدينة صلخد، زياد سالم الريشاني.

وأضاف أن دخول بعض مناطق القلعة وتصويرها كان ممنوعًا، تحت ذريعة "الأسباب العسكرية"، ما حرم الموقع من أي تواصل مدني أو ترميم.

ولم يقتصر الأمر على الإغلاق، بل أدت الاستخدامات العسكرية إلى تخريب واضح في القلعة، إذ استُخدمت مرافق أثرية لسكن العسكريين وتخزين الأسلحة، مع إعادة تأهيل بدائية استخدمت فيها مواد غير مناسبة ولا تتماشى مع الطابع الأثري للموقع، ما أثر سلبًا على جمالية القلعة وقيمتها التاريخية.

على الصعيد ذاته، تسبب هذا الاستخدام في إهمال الصيانة والترميم، ما أدى إلى انهيارات في أجزاء من أسوار القلعة، كان أبرزها انهيار الجزء الشرقي منها، كما تضررت العديد من الأبنية الفرنسية والبيوت التقليدية (الخانات) والمغارات داخل القلعة خلال السنوات الماضية.

وحاولت مديرية الآثار سابقًا تنفيذ مشروع ترميم، إلا أنه لم يُنجز بالكامل، ما ترك الحجارة معرضة للسرقة والتخريب والعبث، إذ وصف الريشاني تلك المحاولة بأنها "مشروع فاشل وغير فعال عمليًا"، يعكس نقص الدعم والاهتمام اللازمين للحفاظ على هذا الإرث التاريخي المهم.

سرقة وتخريب يهددان قلعة "صلخد"

رغم تاريخها العريق وغناها الثقافي، تُعد قلعة "صلخد" من القلاع السورية التي لم تُدرج على قوائم "يونسكو" للتراث، ما حرمها من الاهتمام والترميم المستمر الذي تحظى به قلعتا "حلب" و"دمشق".

وأوضح المسؤول الإعلامي في مجلس صلخد والعامل في المركز الثقافي، مزيد صبح، أن السبب الرئيس يعود إلى استمرار ملكية الموقع لوزارة الدفاع، ورفض نقلها إلى وزارة الآثار أو السياحة، ما عاق جهود الترميم والاستثمار السياحي على مدى عقود.

وقال صبح، إن المجتمع المحلي وجه العديد من المطالبات بإدراج القلعة كمعلم أثري وسياحي، لما لذلك من فوائد اقتصادية واجتماعية للمدينة، وللحفاظ على ما تبقى من آثارها، إلا أن كل هذه المحاولات اصطدمت بواقع ملكية وزارة الدفاع.

تفاقم الوضع بسبب غياب الرقابة وحماية الآثار، حيث يتعرض الموقع لسرقات متواصلة لحجارته الأثرية التي تعود لمئات السنين وتحمل تاريخًا حضاريًا غنيًا، وأشار صبح إلى أن السرقة مستمرة منذ عقود، لا سيما في فترة النظام السابق، إذ أُزيلت العديد من الحجارة المنقوشة ذات القيمة الكبيرة، ولم يبقَ منها سوى القليل.

وأعرب عن خشيته من تزايد العبث في ظل غياب القوانين أو الجهات التي تمنع هذه التجاوزات، مشيرًا إلى استمرار التنقيب غير المشروع داخل حرم القلعة ومرافقها بشكل واضح.

وأكد، في سياق نفسه، وضاح الحجلي، الناشط في مجال التراث والآثار، أن سرقة الحجارة ليست ظاهرة جديدة بل تمتد لسنوات طويلة، ويرجع ذلك إلى قلة وعي المجتمع المحلي بأهمية القلعة الثقافية والتاريخية.

وأشار إلى أن عمليات التنقيب غير الشرعي لا تزال مستمرة حتى الآن، وعزا تدهور قيمة القلعة إلى سنوات الإهمال التي شهدتها خلال حكم النظام السابق.

الطبيعة العقارية تعوق حماية القلعة

تواجه قلعة "صلخد" مشكلة قانونية وعقارية إضافية، حيث لا تُسجل في سجلات المصالح العقارية على أنها أرض أثرية تحتوي على موقع تاريخي، بحسب ما أوضحه المسؤول الإعلامي في مجلس المدينة والعامل في المركز الثقافي، مزيد صبح.

بدورها، أكدت مديرية آثار السويداء لعنب بلدي أن القلعة كاملة مع السفح، مسجلة كملك لوزارة الدفاع، ومصنفة في مخطط مدينة صلخد ضمن "منطقة الحماية الأولى"، وهي منطقة يمنع فيها البناء بشكل كامل حفاظًا على المظهر الأثري.

وأوضحت المديرية أن هناك إمكانية مستقبلية لتعديل هذا التصنيف، بحيث يُسمح بإنشاءات قابلة للإزالة مثل الهياكل الحديدية، لا تؤثر على الطابع العام للقلعة وتضمن عدم الإضرار بمظهرها التاريخي.

هذه القيود العقارية مجتمعة مع غياب الحماية والرقابة، أدت إلى تدهور حالة القلعة، التي باتت مهددة بالإهمال ومحرومة من أي فرص ترميم أو استثمار سياحي يعيد إليها الحياة، وسط مطالب متكررة من المجتمع المحلي والجهات الرسمية بنقل ملكيتها إلى وزارة الثقافة والتنسيق مع وزارة السياحة لإعادة تأهيلها وتنشيطها ثقافيًا وسياحيًا.

قلعة صلخد في ريف السويداء الجنوبي – 22 حزيران 2025 (عزيد صبح)

إيجارات المنازل تتضاعف في إدلب.. الدفع أو الإخلاء

إدلب – سماح علوش

"لم أنم الليل من التفكير"، تقول أحلام الحسن، معبرة عن اعتيائها وقلقها بعد إنذار صاحب البيت الذي تستأجره برفع إيجار المنزل الذي تسكنه مع عائلتها إلى الضعف، أو إخلائه خلال شهر.

أحلام الحسن، مهجرة من ريف معرة النعمان وتسكن في مدينة إدلب، تدفع إيجارًا شهريًا بقيمة 100 دولار، لكنه ارتفع إلى 200 دولار هذا الشهر، لبيت مؤلف من ثلاث غرف ومنافع بتجهيز متوسط لا يخلو من مشكلات كالرطوبة والتمديدات الكهربائية والصحية، بحسب ما قالته لعنب بلدي.

انتشرت على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بإدلب عدة مناشدات تدعو لإيجاد حلول للحد من ارتفاع قيمة الإيجارات في المدينة، تنصفهم وتكون عادلة للطرفين، كتحديد قيمة الإيجارات بحسب المنطقة والجودة وعدد الغرف والطابق.

ارتفعت قيمة الإيجارات بشكل ملحوظ مؤخرًا بما يعادل الضعف تقريبًا، بما لا يتناسب مع الوضع المعيشي المتردي لأغلب العائلات القاطنين فيها، لا سيما أن أغلبهم من المهجرين والنازحين الذين نُمرت بيوتهم وممتلكاتهم، ولم يتمكنوا من العودة إليها لعدم قدرتهم على الترميم والبناء من جديد.

تهديد بالإخلاء

عامر الحلبي، شاب يقيم في إدلب، قال لعنب بلدي، إن صاحب المنزل الذي يسكنه أعطاه مهلة حتى نهاية تموز الحالي لإخلاء المنزل، وهو موعد انتهاء العقد المتفق عليه بين الطرفين، بحجة أنه سيعود من تركيا مع عائلته ولا يملك سواه للسكن، وهنا بدأت معاناة عامر، بحسب تعبيره، بالبحث عن منزل لإيجار يتناسب مع قدرته ا لعيشية.

كان الشاب يدفع 150 دولارًا لمنزل مؤلف من ثلاث غرف في حي الجامعة بالمدينة، بتجهيز جيد، وبعد عمليات البحث التي قام بها عبر المكاتب العقارية، لم يجد منزلًا بذات المواصفات بهذه القيمة، بل عليه دفع 200 دولار، وربما أكثر ليحصل على منزل بكسوة جيدة ومقبولة.

إدلب أغلها

رغم عودة الكثير من المهجرين سابقًا في إدلب إلى مدنهم وبلداتهم بعد ترميم منازلهم قدر المستطاع، فإن عودة قسم كبير من أهالي المدينة من المغتربين خارج سوريا، أو الذين كانوا يعيشون في محافظات أخرى ومطالباتهم بإخلاء منازلهم المؤجرة تسببت بأزمة سكن في المدينة.

ولم يكن أمام الأهالي سوى خيارين "أحلاهما مر"، بحسب تعبير رامي النمر، وهو مهجر من ريف حماة، إما أن يُجهز غرفة بأقل التكاليف في منزله المدمر، ويسكن فيها مع عائلته المؤلفة من ستة أفراد، ويبحث عن عمل في منطقته، حيث يعمل في ورشة لصيانة الدراجات النارية، ويبدأ من الصفر، وإما أن يتحمل نفقات الإيجار المرتفعة ويحرم عائلته الكثير من الضروريات والتي باتت رفاهيات كبعض الأطعمة، وفق قوله.

خلدون بدلة، صاحب مكتب عقاري في إدلب، قال لعنب بلدي، إن الإيجارات ارتفعت للضعف تقريبًا، فبعد الانفتاح الاقتصادي، وعودة بعض المهجرين وبالأخص سكان المدن الكبرى كدمشق وحلب، وجدوا أن الإيجارات فيها مرتفعة بمقدار ثلاثة أضعاف عما هي عليه في إدلب، وهذا تسبب بطمع بعض أصحاب العقارات وبالتالي ارتفاع الأسعار.

وهذا ما أكده صابر الهيب، وهو مهجر سابقًا من حلب ويقيم في مدينة إدلب، وبعد أن قرر العودة إلى مدينته، فوجئ بالإيجارات المرتفعة، حيث كان يدفع في إدلب شهريًا 150 دولارًا لمنزل مؤلف من ثلاث غرف، بعقد يجدده صاحب العقار كل ستة أشهر، أما في حلب وبعد بحث متواصل بمناطق مختلفة وتجهيزات متفاوتة بالجودة، عليه دفع إيجار سنوي يبلغ 3000 دولار وسطيًا، وهو مبلغ كبير بالنسبة لدخله، إذ يعمل بالتمديدات الصحية والكهربائية، فقرر البقاء في إدلب وتحمل رفع الإيجار على أن يضطر للاستدانة ودفع إيجارات سنوية.

يقوم بعض المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي بتضخيم قيمة العقارات، ما زاد من حدة أزمة السكن في المدينة، وفق تعبير خلدون بدلة، معتبرًا أن المبالغة بطلب أرقام عالية للإيجارات خلقت فجوة في الأسواق، وزادت من معاناة من يبحثون عن مأوى بأسعار مقبولة تتناسب مع دخلهم الشهري.

وتشهد إيجارات المنازل في سوريا، ولا سيما بالمدن الكبرى، ارتفاعًا مستمرًا مدفوعًا بجملة من العوامل الاقتصادية والمعيشية.

ورغم التحسن النسبي في سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار، وتراجع أسعار بعض السلع في السوق، لا يزال قطاع الإيجارات يواصل اتجاهه التصاعدي.

يعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل رئيسة، أبرزها تزايد الطلب على المساكن نتيجة عودة بعض السوريين بعد سقوط النظام السوري، وشح المعروض من الشقق السكنية، وعدم قدرة العديد من السكان على شراء العقارات، بحسب ما رصدته عنب بلدي، ما دفعهم إلى الاعتماد على الإيجار رغم تكاليفه المرتفعة.

وتتفاوت قيمة الإيجارات بين الأحياء داخل المدن الكبرى، حيث تلعب عوامل، منها الموقع الجغرافي ووجود الخدمات الأساسية والقرب من مركز المدينة، دورًا حاسمًا في تحديد الإيجارات.

إقبال ضعيف على التخزين يخفض سعر البطاطا في درعا

مزارعون يخزون محصول البطاطا في ريف درعا الغربي – 28 حزيران 2025 (عنب بلدي/ محجوب الحشيش)

درعا – محجوب الحشيش

شهدت أسعار مادة البطاطا انخفاضًا في السوق المحلية بمحافظة درعا جنوبي سوريا، إذ وصل سعر الكيلو منها إلى 2500 ليرة سورية مقابل 5000 ليرة في العروة الربيعية من العام الماضي.

أهم أسباب تدني سعر البطاطا، ضعف الإقبال على تخزينها في وحدات التبريد، وضعف القدرة الشرائية للتجار والسكان، وتقلب سعر صرف الليرة السورية، وعدم إيضاح السياسة الاقتصادية للحكومة بما يخص الاستيراد والتصدير، بحسب مزارعين التقتهم عنب بلدي في المنطقة.

إقبال ضعيف على التخزين

ينوي علي البيطاري، أحد تجار مدينة طفس، تخزين 200 طن فقط من البطاطا في حين بلغت الكمية التي خزنها الموسم الماضي 500 طن.

يتخوف علي من خسارة مماثلة للعام الماضي، إذ انخفض سعر البطاطا من 5000 ليرة سورية وقت نضوج المحصول إلى 2000 ليرة وقت مبيع البطاطا المخزّنة، وكذلك انخفض السعر في العروة الخريفية من 9000 إلى 2000 ليرة سورية ما شكل خسارة مالية للتجار.

وتزرع البطاطا في درعا بعروتين رئيستين، الربيعية المنتج محصولها حاليًا، والخريفية التي تنضج في تشرين الثاني.

وقال علي، إنه لا يريد خسارة اسمه في السوق، ولذلك سيغامر بكمية قليلة من التخزين.

وأضاف أن حركة السوق تشهد ركودًا رغم قلة المحصول هذا العام، لعدم وجود سيولة مالية لدى السكان، كما أن الخسارات الماضية أفرغت جيوب التجار من المال، وجعلتهم مدينين في السوق، وهذا ما يدفعهم لعدم المغامرة مجددًا، وتُحفظ البطاطا في وحدات تبريد وتصل تكلفة تبريد الكيلو الواحد إلى 1500 ليرة سورية.

إبراهيم السلال، أحد تجار مدينة نوى، قرر عدم تخزين البطاطا هذا العام خوفًا من خسارة مالية.

وقال إبراهيم لعنب بلدي، إن عدم وضوح السياسة الاقتصادية في سوريا دفعه للتخلي عن فكرة التخزين، ويتخوف من فتح باب استيراد البطاطا كما حصل العام الماضي، لذلك قرر التريث في التخزين لحين وضوح الرؤية الاقتصادية للدولة، وكان خلال السنوات الماضية يخزن ما يقارب 500 طن في كل موسم.

خسارات سابقة

رئيس غرفة تجارة درعا، قاسم مسالمة، قال لعنب بلدي، إن ضعف الإقبال على التخزين سببه خسارة مالية لحقت بالتجار خلال الموسم الماضي، إذ سمحت حكومة نظام الأسد المخلوع باستيراد البطاطا، ما أدى إلى هبوط سعرها، يضاف إلى ذلك ضعف التصدير حاليًا.

وأضاف مسالمة أن الحل يكمن في إنشاء تعاونيات متخصصة في كل صنف من الزراعات، وهي ما أسماها الزراعة التعاقدية، ومهمة هذه الجمعيات إجراء عقود مع المصدرين، ومع الموزعين الرئيسين داخل القطر، وبرر مسالة وجود هذه الجمعيات بعدم وضوح سياسة التسعير في أسواق "الهال"، التي تعتمد بالدرجة الأولى على كثرة المنتج في تحديد السعر دون دراسة حقيقية لكمية الإنتاج، كما أن الجمعيات التعاونية تخطط الزراعات بناء على قدرتها في تصريف المنتج.

وقال، إن من الممكن أن تساعد الحكومة في دعم الفلاح عبر الإشراف على الزراعة، وتقديم الدعم عبر إعفاء مصادر الإنتاج من أسمدة وأدوية ومعدات إنتاج من الرسوم الجمركية.

المزارع خاسر

تميز محصول هذا الموسم من البطاطا بضعف الإنتاجية وقلة جودة الثمرة، بعد تراجع منسوب مياه الري في معظم المناطق الزراعية بدرعا.

خالد زين العابدين، مزارع بطاطا، لديه 25 دونمًا، قال لعنب بلدي، إن إنتاجية الدونم الواحد من محصوله لم تتعدَّ ثلاثة أطنان لهذا الموسم، وقد وصلت إلى ستة أطنان في الموسم الماضي.

وأرجع خالد ضعف الإنتاجية لقلة الإرواء، إذ تراجع منسوب البئر التي يسقي منها محصوله، كما تعتمد البطاطا الربيعية على مياه الأمطار التي شحت في فصل الشتاء الماضي، ما أثر على جودة المحصول وزاد من تكلفة الإنتاج عبر سقاية المحصول على الديزل.

وذكر خالد أن خوفه أيضًا من الخسارة، دفعه لتقليل كميات الأسمدة والأدوية التي ما زال سعرها مرتفعًا.

واشترى مزارعو البطاطا للموسم الماضي البذار والأسمدة بسعر مرتفع، حيث سجل المزارعون لشراء البذار من مؤسسة الإكثار قبل سقوط نظام الأسد بسعر مدعوم أقل من سعره في السوق، ودفعوا نصف قيمة ثمنه مقدمًا، وبعد سقوط النظام تراجع سعر طن البذار من 1500 إلى 1200 دولار، وكذلك اشترى بعضهم الأسمدة والأدوية مسبقًا، ما زاد من تكلفة الإنتاج للموسم الحالي.

وبحسب إحصائيات مديرية زراعة درعا، بلغت المساحة المزروعة من محصول البطاطا 1557 هكتارًا ومن المتوقع إنتاج 65 ألف طن من العروة الربيعية.

تحدثوا عن معاناتهم ومقترحاتهم للحل

موفدون: المرسوم "97" غير شامل ولا يشجع على العودة

عنب بلدي – مارينا مرهج

ينتظر ما يقارب 4000 موفد خارج سوريا، منذ سقوط نظام الأسد في 8 من كانون الأول 2024، صدور قرارات تنصفهم ليتمكنوا من العودة إلى سوريا، بعد أن استنكفوا عن العودة بسبب ظروف الحرب.

ورغم اختلاف الأسباب التي منعت هؤلاء الموفدين من العودة إلى سوريا، أو التي دفعتهم لمغادرتها بعد عودتهم من الإيفاد والالتحاق بالوظيفة، فإن السياسات والقوانين النافذة حينها شكّلت قاسمًا مشتركًا لخرق الشروط.

ومع سقوط النظام السابق، سارع الموفدون إلى تنظيم أنفسهم ضمن مجموعات تشاركية ومبادرات جماعية، للدفاع عن حقوقهم، والمطالبة بتسوية أوضاعهم، وتأمين رؤية عادلة لمطالبهم، وفتح قنوات تواصل مع الجهات الحكومية، لإزالة العقبات أمام عودتهم واندماجهم من جديد، للمساعدة في مرحلة بناء سوريا الجديدة.

مرسوم غير شامل

منح رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، الموفدين السوريين في الخارج، مهلة سنة لاستكمال إجراءات التعيين، في حال حصلوا على المؤهل العلمي المطلوب في قرار الإيفاد بعد تاريخ 15 من آذار 2011.

إلا أن المرسوم رقم "97" لعام 2025، الصادر في 26 من حزيران الماضي، لم يكن شاملًا لكل فئات الموفدين في الخارج، إذ تضمنت الحالات الفرعية المدرجة في المرسوم فقط:

• الموفد الذي لم يضع نفسه تحت التصرف خلال المدة التي حددها قانون البعثات العلمية.

• الموفد الذي تأخر في الحصول على المؤهل العلمي المطلوب بعد استنفاد المدد المحددة في قانون البعثات العلمية.

• الموفد الذي غيّر الجامعة أو المعهد الذي يدرس فيه.

• الموفد الذي غيّر اختصاصه بعد موافقة الجهة التي أوفد لحسابها.

بينما تتسع حالات الموفدين في سوريا إلى أكثر من ذلك، بحسب ما أورده أعضاء في المبادرات تواصلت معهم عنب بلدي من خلال مكالمات جماعية أو فردية، وتضم الفئات غير المذكورة في القرار:

• الموفد الخارجي الذي أنهى إيفاده ولم يحصل على المؤهل العلمي.

• الموفد الخارجي الذي تم فصله تعسفيًا من الإيفاد.

• العائدون من الإيفاد الذين خدموا بصفة معيد عائد من الإيفاد أو بصفة عضو هيئة تدريسية، ثم غادروا الوطن، وصدر بحقهم قرار بحكم المستقيل قبل أو بعد استكمال إجراءات التعيين.

• المعيدون غير الموفدين الذين اعتُبروا "بحكم المستقيلين"، أو الذين انتهت خدماتهم بسبب تجاوز مدة الإيفاد.

• الموفدون غير الراغبين بالعودة نتيجة ظروفهم والتزاماتهم في بلاد الإيفاد، والحاصلون على المؤهل المطلوب، لكن يرغبون بتسوية أوضاعهم.

إشكاليات تعوق الراغبين بالعودة

عقب صدور المرسوم، تحولت جهود أصحاب المبادرات لإيصال أصواتهم إلى المعنيين، قبل صدور التعليمات التنفيذية التي ترسم الأطر العامة لترتيب أعضاء الموفدين، من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي كما نصت عليه المادة الثالثة.

وانتقد الموفدون، خلال حديثهم لعنب بلدي، تأخر الوزارة في إجراء مسح بياني للموفدين خارج سوريا، لدراسة أوضاعهم وإصدار قرارات تتناسب مع مختلف فئاتهم كل منها على حدة.

وبعد غياب الصورة الواضحة والتصريحات عن الوضع العلمي والمالي للموفد الراغب والقادر على العودة خلال الفترة المحددة بالمرسوم، بعد أن حصل على مراكز متقدمة في ترتيبه العلمي خلال فترة وجوده خارج سوريا، واحدة من أبرز المشكلات التي تعوق اتخاذ القرار النهائي بالعودة، بالإضافة إلى قصر المدة الزمنية التي حددها المرسوم (سنة بعد صدوره)، والتي أجمع أغلبية الموفدين أنها "غير كافية" للعودة، وإنهاء جميع التزاماتهم في الدول المقيمين بها حاليًا والعودة إلى سوريا مع عائلاتهم.

كما يشكل الواقع الخدمي والمعيشي في سوريا عائقًا آخر أمام عودة الموفدين واستقرار معيشتهم، إذ إن قسمًا من الموفدين خسروا منازلهم وأملاكهم خلال فترة الحرب، وبعضهم ممن ليس لديه أملاك، وهذا ما يشكل عبئًا إضافيًا عليهم، خاصة في ظل ارتفاع الإيجارات في سوريا، وغلاء الأسعار بالتزامن مع انخفاض أجور أعضاء الهيئة التدريسية والتفرغ العلمي، رغم الزيادة الأخيرة على الرواتب في سوريا.

وأشارت اللجنة المنتخبة عن المبادرة "التوافقية" إلى أن التسوية الإدارية التي يتضمنها المرسوم لا تراعي ظروف الموفدين أو تجذبهم للعودة.

اقتراحات مقدّمة للوزارة

لم تقف المبادرات مكتوفة اليدين بانتظار التعليمات التنفيذية، إذ وضعت نفسها بما يملكه أعضاؤها من خبرات وإمكانيات علمية وعملية بموقع المسؤولية في السعي لإيجاد حلول تساعد وزارة التعليم العالي، وقدمت عددًا من المقترحات للتسوية الإدارية والمالية ليتمكن الموفدون من العودة إلى سوريا، (اطلعت عنب بلدي على نسختي المبادرتين "الوطنية التوافقية" و"الشاملة" لتسوية أوضاع الموفدين).

وبحسب اللجان المنتخبة عن المبادرات فإن الوزارة لم ترد على أي من المقترحات، ولم تحاول التواصل مع المبادرات وإجراء اجتماع مع ممثليها لمعرفة أهم المشكلات التي تعترضهم واقتراحاتهم.

واجتمعت أغلب بنود التسوية على تمديد الفترة الزمنية للعودة إلى أكثر من سنة وبما لا يتجاوز الأربع سنوات، وتسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية مع إتاحة إمكانية البدء بهذه الإجراءات من بلد الإيفاد أو من خلال أحد الأقارب، ودراسة إمكانية حساب أقدميتهم في العمل من تاريخ حصولهم على المؤهل العلمي، وتخفيض مدة الالتزام مع الجهة الموفدة لتعادل عدد السنوات الإيفاد بدلًا من ضعفها.

أما الذين لم يتمكنوا من الحصول على المؤهل العلمي المطلوب ويرغبون بالعودة، والالتحاق بعملهم، فطالبت المبادرة بالعمل على تسوية أوضاعهم، خاصة الذين حصلوا على مؤهل جزئي في بلدان الإيفاد، لاستكمال تحصيلهم العلمي داخل سوريا، بالتزامن مع عملهم، أو تعديل أوضاعهم وفقًا لأعلى شهادة علمية حصلوا عليها.

كما طالبت بتسهيل إجراءات عودة الموفدين الذين التحقوا بوظائفهم سابقًا، واضطروا لتركها لأسباب مختلفة، نتيجة سياسات النظام السابق، بعد استكمال إجراءات التعيين، ليتمكنوا من العودة إلى عملهم والسماح لهم باستكمال إجراءات التعيين من مكان إقامتهم في الخارج، وتشكيل لجنة مختصة لمتابعة الحالات الخاصة، مثل الموفدين المفصولين بسبب دعم الثورة في سورية، والموفدين الذين تم إيقاف رواتبهم.

كما قدمت المبادرات عددًا من المقترحات للتسوية المالية، تختلف باختلاف فئات الموفدين المنضمين للمبادرة وأوضاعهم العلمية والعملية وأسباب تخلفهم.

وطالبت بإمكانية تسديد المبلغ بشكل شهري أو على دفعات حسب قدرة كل موفد، وأكدت ضرورة أن يشمل أي مرسوم أو تسوية مالية جميع الموفدين الذين صدرت بحقهم أحكام قطعية نهائية في المحاكم المختصة بعد تسديد كامل المبالغ المستحقة.

معاناة الكفلاء

لم تغفل المقترحات المقدّمة من المبادرة "الوطنية التوافقية" معاناة كفلائهم وورثتهم، الذين تعرضوا للضرر الأكبر نتيجة عدم مقدرة الموفدين على العودة إلى سوريا، إذ اقترحت المبادرة:

• إلغاء منع السفر عن الكفلاء.

• اتخاذ إجراءات تسمح للموفد العائد بأن يكون كفيله مرتبه الوظيفي، أسوة بدول الجوار كالعراق.

• أن يتم إنهاء الكفالة بمجرد عودة الموفد واكمال الإجراءات ووضع نفسه بشكل فعلي تحت تصرف الجهة الموفدة، لقاء إيداع مبلغ في بنك سوريا المركزي، ويتم استرداد هذا المبلغ بمجرد انتهاء فترة الالتزام مع الجهة الموفدة.

• في حال وفاة الكفيل، الإعفاء الكامل لورثة الكفيل من المطالبة المالية واقتصارها على الموفد.

تصريحات حكومية

أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مروان الحلبي، خلال مشاركته في مؤتمر اتحاد الأطباء والصيادلة السوريين بفرنسا، في 29 من حزيران الماضي، أن الانظمة والقوانين لا تسمح بتحديد فترة زمنية طويلة، إلا أن هذه الفترة يمكن تمديدها بقرار وزاري بحسب الظروف.

وبين أن الهدف الأساسي من المرسوم الصادر، هو استقطاب الكفاءات والخبرات العلمية السورية الموجودة في الخارج، لتغطية النقص الموجود في الجامعات الحكومية السورية.

وأشار الوزير إلى أنه في حال إصدار تسوية مالية، سيعمد الموفدون إلى اتخاذ هذا الإجراء بدلًا عن التسوية الإدارية والالتحاق بالعمل لدى جامعات خاصة، وهذا يعوق تحقيق الهدف المرجو من استقطاب الكفاءات.

ونوه إلى أن الوزارة تتخذ قراراتها تدريجيًا وفق مراحل، لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من عودة الموفدين.

الموفد هو الطالب الذي يتم إرساله من قبل وزارة التعليم العالي السورية أو جهة حكومية لإكمال دراسات عليا في الخارج، مع توقيع تعهد بالعودة إلى سوريا والعمل لمصلحة الجهة الموفدة لمدة تعادل ضعف مدة الإيفاد.
تحدث موفدون عن تلاشي أحلامهم بعد صدور المرسوم الأول بحقهم، الذي لم يختلف عن المراسيم السابقة الصادرة عن النظام السابق، بل شكّل تكرارًا لها، وقد رفض الموفدون تسوية أوضاعهم وفق بنودها سابقًا.
عنب بلدي تواصلت مع عدد من أعضاء المبادرات التي شكّلها الموفدون، عبر الانضمام إلى تجمعاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وإجراء اتصالات جماعية وفردية، للوقوف على أبرز المشكلات التي تعوق عودتهم، والمقترحات المقدمة من قبلهم إلى وزارة التعليم العالي، وردود الفعل التي تصادفهم في حراكهم.

معاون وزير التعليم العالي يحث مع مجلس الشؤون العلمية لإدارة البرامج الأكاديمية في هيئة التميز والإبداع بين استقطاب الموفدين خارجيًا - 7 أيار 2025 (وزارة التعليم العالي)

متضررون يشتكون..
إجراءات صارمة لضبط حوادث الدراجات النارية

سائق دراجة نارية في مشهد يعكس واقع التنقل اليومي في منطقة صحنايا بريف دمشق – 30 حزيران 2025 (عنب بلدي/ نور حمزة)

عنب بلدي – رغد عثمان

شهدت سوريا منذ بداية العام الحالي تزايدًا بعدد حوادث الدراجات النارية، إذ سجلت 847 حادثًا فيما خلفت 62 حالة وفاة، وتقدّر نسبة الوفيات إلى الحوادث بـ7.32%.
وتعكس هذه الأرقام تصاعدًا واضحًا في معدل الخطر الناجم عن القيادة المتهورة من قبل بعض سائقي الدراجات النارية.

عبء على المستشفيات

قال مدير إدارة المرور، العميد فادي هميش، لعنب بلدي، إن الفترة الأخيرة شهدت تزايدًا ملحوظًا في عدد حوادث السير التي كان أحد أطرافها أو كلاهما دراجات نارية، ويعود سبب ازدياد الحوادث، وفقًا لهميش، إلى الزيادة الكبيرة بعدد الدراجات النارية داخل المدن، وضعف الإضاءة في عدد من الطرقات، وغياب المسارات الخاصة بالدراجات ما يجعلها أكثر عرضة للاحتكاك مع المركبات الأخرى.

وأضاف أن قيادة الدراجات من قبل شباب دون السن القانونية غير الحاصلين على رخصة القيادة، وضعف الوعي المروري بين السائقين، تؤدي إلى ارتكاب مخالفات مثل السير بعكس الاتجاه، والسرعة الزائدة، وعدم الالتزام بالإشارات الضوئية.

كما أن القيادة تحت تأثير الكحول أو المخدرات، وغياب آلية واضحة لتسجيل الدراجات النارية لدى الجهات المختصة، وضعف التوعية المجتمعية من قبل الأهل والمؤسسات المعنية جميعها عوامل أسهمت بتفاقم هذه المشكلة.

من جانبه، يرى طبيب الطوارئ في أحد مستشفيات دمشق عماد العيسى، أن حوادث الدراجات النارية أصبحت تمثّل عبئًا يوميًا على أقسام الإسعاف، قائلًا إن "هذه الحوادث لم تعد مجرد أرقام، بل صارت مآسي حقيقية، والمؤسف أن معظم هذه الإصابات يمكن تفاديها لو تم الالتزام بالحد الأدنى من قواعد السلامة والقيادة العقلانية".

المحافظة	عدد الحوادث الكلية	عدد حالات الوفاة
حمص	30	0
دمشق	138	18
طرطوس	12	0
اللاذقية	110	19
القنيطرة	41	2
درعا	13	1
دير الزور	30	6
إدلب	165	9
حماة	125	7
ريف دمشق	179	0
السويداء	4	0
عدد الحوادث الكلية	847	
عدد الوفيات	62	
نسبة الوفيات إلى الحوادث	7.32%	

إحصائية حديثة لإدارة المرور في سوريا توضح عدد حوادث الدراجات النارية والوفيات الناجمة عنها 20 حزيران 2025 (عنب بلدي)

تضمّن القرار أن المخالفين سيتعرضون لإجراءات صارمة تبدأ بحجز الدراجة لمدة شهر وفرض غرامة مالية في حال كانت المخالفة للمرة الأولى، وتصل إلى مصادرة الدراجة بشكل نهائي في حال تكرار المخالفة.

كما نصّ التعميم على تكليف مديرية هندسة المرور والنقل بمتابعة تنفيذ القرار بالتنسيق مع قيادة شرطة دمشق والجهات المعنية، على أن يُباشَر تطبيق هذه الإجراءات فور صدور التعميم.

ووفق إحصائية إدارة المرور، سجلت محافظة دمشق 138 حادثًا و18 حالة وفاة، بينما سجل ريفها 179 حادثًا دون تسجيل أي حالة وفاة، وفقًا لإحصائية حديثة لمديرية المرور.

متضررون

تداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي، في 22 من حزيران، أخبارًا عن وقفات احتجاجية بساحة المحافظة في مدينة دمشق للمطالبة بتنظيم عمل الدراجات النارية وإلغاء قرار منع دخولها إلى العاصمة.

وبينما تتزايد الحوادث من جهة، وتعتمد شريحة واسعة من الأشخاص على الدراجات كمصدر دخل من جهة أخرى، وجد أشخاص في هذا القرار ظلمًا لهم لأنهم يعتمدون على الدراجة النارية كوسيلة لعملهم، كما هو الحال مع سامر كرمة (30 عامًا).

يعمل سامر في إيصال الطلبات عبر دراجته النارية بمدينة دمشق لتأمين لقمة عيشه وإعالة أسرته.

وقال، "الدراجة مصدر رزقي الوحيد، ولسنا جميعًا مسؤولين عن الفوضى"، وأضاف أن كثيرًا من السائقين يلتزمون بالقوانين، ويؤيدون التنظيم وفرض الضوابط، "لكن نأمل أن تراعى ظروفنا كعاملين ويعاد النظر بهذا القرار ليكون أكثر إنصافًا".

أما سامر هواري، الموظف في إحدى ورشات الصيانة ويستخدم دراجة نارية كوسيلة تنقل يومية، فقال إن الدراجة وسيلته الوحيدة للتنقل، يعتمد عليها للذهاب إلى العمل يوميًا، وكذلك لإيصال أفراد أسرته عند الحاجة، لعدم امتلاكه سيارة.

وأضاف أنه لا يعترض على التنظيم، لكن يأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار ظروف من يستخدمون الدراجة كوسيلة ضرورية للتنقل أو العمل، وليست ترفًا.

خطط مستقبلية

عن الإجراءات الوقائية المتبعة للحد من هذه الحوادث، يرى مدير إدارة المرور العميد فادي هميش، أنه يجب تشديد العقوبة على الأشخاص الذين يقودون الدراجات النارية دون السن القانونية أو قبل الحصول على رخصة تؤهلهم من قيادتها، وإلزامهم بارتداء الخوذة والقفازات، ومنع دخول الدراجات النارية بجميع أنواعها إلى المدينة، إذ يترتب على الأشخاص المخالفين لأنظمة المرور حجز الدراجة لمدة 30 يومًا للمرة الأولى، وفي حال تكرار المخالفة تصادر الدراجة نهائيًا.

وعن الخطط المستقبلية للحد من الحوادث المرورية للدراجات النارية، أوضح هميش أن الإدارة وضعت خطة متكاملة تهدف إلى الحد من هذه الحوادث، وتشمل فرض التدريب الإلزامي للسائقين قبل منح الترخيص، وتحديث قوانين السلامة المرورية (نظام النقاط على رخصة القيادة، حجز الدراجة أو مصادرتها).

كما تشمل تحسين البنية التحتية، عبر تخصيص مسارات آمنة للدراجات، وتوفير مسارات خاصة للدراجات النارية، واستخدام طرق ذكية مثل الإضاءة التلقائية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة (رادارات السرعة الذكية وكاميرات مراقبة)، وتنظيم حملات توعية حول القيادة الآمنة خاصة عند الشباب، وتقديم برامج توعوية في المدارس لتعزيز السلامة المرورية.

محاولات لإعادة حلب إلى خريطة صناعة الجلود

عنب بلدي – محمد ديب بظت

كانت مدينة حلب تُعرف تاريخيًا كأحد أبرز مراكز الصناعات الجلدية في المنطقة، لكن سنوات الحرب، وما تبعها من انهيار اقتصادي، أدت إلى تقليص أعداد الورشات، وتراجع جودة الإنتاج، واضطرار الصناعيين إلى خفض حجم أعمالهم أو تعليقها.

وتعاني الصناعة الجلدية في سوريا، ولا سيما في مدينة حلب، من مشكلات متراكمة تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج، وتراجع الطلب المحلي، وزحف المنتجات الأجنبية، وسط عدم وجود دعم فعلي للقطاع.

محاولة للعودة

خلال حديث مع صناعيين مشاركين في معرض الأحذية في المنتجات الجلدية، الذي أُقيم في فندق "الشيراتون" بحلب، قال عبد النبهان محمد، إن المعرض يشكل فرصة للدعاية والتعريف بالنشاطات الجديدة، ولا سيما بعد انقطاع استمر أكثر من 14 عامًا عن السوق المحلية.

وأضاف أنه يحاول من خلال المعرض إعادة الدخول إلى السوق السورية والتعرف إلى طبيعة الطلب فيها.

وأشار إلى أن أبرز الصعوبات التي تواجه الصناعيين حاليًا تتعلق باليد العاملة، وصعوبة الوصول إلى أماكن بيع المستلزمات، إضافة إلى تحديات تأمين الجلود.

لكنه لفت إلى أن بعض الصناعيين الذين استأنفوا عملهم في وقت مبكر ساعدوا القادمين الجدد من خلال تعريفهم بأماكن البيع والتجهيز.

منافسة وتحديات

من جهته، قال الصناعي عمر موسى، لعنب بلدي، إن مشاركته تأتي في إطار السعي لإعادة إحياء الصناعة المحلية التي تراجعت إلى مستويات متدنية خلال السنوات الماضية، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في الداخل.

ومن أبرز أسباب هذا التراجع الاعتماد المتزايد على البضائع المستوردة، لا سيما الصينية، وطرحها في الأسواق المحلية، الأمر الذي انعكس سلبًا على فرص الإنتاج الوطني.

وبحسب موسى، فإن الصناعيين يحاولون قدر الإمكان رفع مطالب للجهات المعنية تتعلق بتأمين المواد الأساسية اللازمة للإنتاج، سواء في قطاع الجلديات أو غيره.

وأكد قدرة الحرفيين على إنتاج بضائع تضاهي من حيث الجودة المنتجات المستوردة، كالبضائع التركية، غير أنهم بحاجة إلى دعم على مستوى المعدات والمواد.

وأشار إلى أن العديد من تجار المستلزمات والتجهيزات الصناعية يحاولون حاليًا إعادة تنشيط أعمالهم داخل سوريا، معربًا عن أمله في أن تسهم عودتهم في تحريك عجلة الإنتاج وتحسين واقع القطاع.

كما لفت إلى أهمية توفر الكهرباء والإنترنت، نظرًا إلى اعتماد الصناعيين المتزايد على الوسائل الرقمية في الترويج والتواصل، موضحًا أن غياب هذه الخدمات يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وهو ما ينعكس على سعر المنتج النهائي للمستهلك.

ويفضل عدد من الصناعيين الجدد البدء بمناطق وسطية ضمن المدينة، نظرًا إلى تكاليفها الأقل مقارنة بالمنطقة الصناعية في الشيخ نجار، رغم أن الأخيرة تتمتع ببنية خدمية أفضل.

غياب الدعم

تواصلت عنب بلدي مع عبود مللي، صاحب ورشة لصناعة الأحذية في منطقة الفردوس، وقال إن الصناعة الجلدية في حلب فقدت كثيرًا من حضورها التقليدي، في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع الطلب المحلي.

وأوضح أن حلب مشهورة بجودة الجلديات، وكان المنتج يصل إلى الأسواق الخارجية، أما اليوم فالوضع مختلف تمامًا، فاليد العاملة تراجعت، والمواد الأولية صارت بأغلى الثمن، والمستهلك المحلي لم يعد قادرًا على الشراء كما في السابق.

عملية الإنتاج صارت محفوفة بالعقبات، تبدأ من انقطاع الكهرباء وتمر بنقص المحروقات، ولا تنتهي عند ارتفاع أسعار المواد المستوردة.

وتشهد الأسواق المحلية انتشارًا متزايدًا للمنتجات الأجنبية، خصوصًا التركية أو المعروضة في أسواق "البالة"، التي تدخل بطرق غير نظامية وتباع بأسعار تقل عن تكلفة المنتج المحلي.

بينما يبحث المستهلك عن السعر والجودة، "ومن الصعب أن ينافس المنتج المحلي نظيره الأجنبي الذي يُباع بنصف تكلفتنا تقريبًا، وعليه يُترك الصناعي المحلي وحده ليواجه صعوبات السوق"، على حد تعبير مللي.

وأعرب مللي عن استيائه مما وصفه بـ"غياب الدعم الفعلي"، مؤكدًا أن المبادرات الرسمية لا تتجاوز نطاق التصريحات الإعلامية أو الزيارات الشكلية، حيث تقام المعارض، و"تُقال كلمات جميلة عن دعم الصناعة، لكن على الأرض لا نجد شيئًا ملموسًا"، بحسب قوله.

ونوه إلى حاجة أصحاب الورشات إلى دعم حقيقي، من خلال تنظيم استيراد المواد، وضمان التيار الكهربائي، وتوفير المحروقات بسعر مقبول، فاستمرارية العمل مرتبطة بشكل مباشر بتحسين البنية التحتية، وتوفير المواد الأولية، ومع غياب هذه العوامل، تبقى الفعاليات فرصًا محدودة للتلاقي، دون أن تشكل حلولًا حقيقية للأزمات التي تواجه الصناعة.

واعتبر أن صناعة الجلديات في حلب تمر بمرحلة دقيقة لا تقتصر على الفعاليات والمعارض التي تجمع الصناعيين بين الحين والآخر، بل تتعلق بتحديات تتطلب دعمًا متواصلًا على الأرض.

وانطلق معرض الأحذية والمنتجات الجلدية في 30 من حزيران الماضي، واختتم في 2 من تموز الحالي، في فندق "الشيراتون" بمدينة حلب، وجاء تحت رعاية المحافظ عزام غريب، وبتنظيم مشترك بين غرفة تجارة حلب، وغرفة صناعة حلب، والمدينة الصناعية في منطقة الراعي، وبمشاركة عدد من الصناعيين السوريين، إلى جانب حضور صناعيين من تركيا.

"قشاطي" في القصر الجمهوري

علي عيد

لا أدّعي علمي المطلق بصحة معلومة تفضيل حضور المؤثرين ومالكي ومديري مجموعات "فيسبوك" في فعاليات القصر الجمهوري، وآخرها حفل إطلاق "الهوية البصرية" لسوريا، لم أحضر الفعالية أو ما سبقها، وكنت في موقع الجمهور كغيري من السوريين، لكنني شاهدت على "السوشيال ميديا" أكثر مما يجب أن أشاهده على الإعلام الوطني أو حتى الخاص.

أنقل شكوى زملاء المهنة من تغييبهم، عن قصد أو دون قصد، أو حتى جهل بأهمية حضور الصحفيين ممن يجيدون التعامل مع الحدث بمهنية.

أعرف أهمية المؤثر، كما أعرف المكان الذي يجب أن يكون فيه، ففي دول الغرب مثلًا، تتم دعوة المؤثر من قبل مؤسسات رسمية وخاصة في قضايا تتعلق بفعاليات ترفيهية أو خيرية، وليس في فعاليات تتطلب سياقًا مختلفًا للتغطية والمتابعة، وتفسر أهمية الحدث وتفاصيله التي تسبق أهميتها مسألة الوصول.

يقول زميل مصوّر حضر الفعالية، إن "بوفيه" ما بعد الاحتفال كان لذيذًا، ملمحًا إلى أنه من تحضير أحد المطاعم المعروفة، وهو ما يفسر وجود مشرف صفحة "قشاطي" على "فيسبوك" بدل الصحفيين، لأن مشرف "قشاطي" تربطه صلة بالجهة التي زودت منظمي الحفل بطعام ما بعد الاحتفال.

لا أنكر أهمية الطعام، خصوصًا في بلادنا، ولكنني أتوقف عند المفاضلة بين ما أريد أن أكتب وما أريد أن آكل، طالما أن الأمر متعلق بمن يستطيع أن يستخلص ما يجب استخلاصه من حدث مهم تحول إلى جدل واسع على وسائل التواصل، وأن معظم الناس انصرفوا عن تفسير تصميم الشعار الجديد وضروراته إلى تصوير الحالة وإدخالها في جدل العوام، دون التقليل من العوام، فقد يكونون ضحايا ما ينقله من هبّ ودب.

هل انتهى عصر الصحفي الحصيف، وبات على الجمهور أن يستقي أخباره من صفحات "فيسبوك"، بعضها ينشر "بوستات" مذيلة بعبارة "موقع كذا لصاحبه فلان".

إذا كان خيار صانعي القرار بشأن الاحتفالات ذات البعد الوطني، ولا أعرفهم، ولا أعرف من يديرهم، أن تقتصر تغطية قضايا مصيرية في تاريخ البلاد على طريقة "ابحث عن الأكثر انتشارًا على السوشيال ميديا"، فنحن عندها أمام مفاضلة تسويقية سيتساوى فيها بائع الأحذية مع بائع الأفكار أو مسوق السياسات أو حتى صانعها، وسأشطح قليلًا بفكرة قد لا تعجب البعض وليس المقصود الإساءة إلى أحد، إذ عادة ما أجادل زملائي في جلسات العصف الذهني بخصوص الإعلام وإشراك الجمهور بالقول إن أكبر جمهور هو جمهور الصحافة الصفراء، وإن أكثر جمهور الصورة والفيديو هو جمهور "البورنو" و"الكوميديا" الهابطة، ولذلك لا تستطيع حكومة أن تقدم شرحًا عن خططها الاستراتيجية في فيديو لمؤثر كوميدي لأنه يحظى بمتابعة واسعة، كما لا يستطيع مصنّع الألبسة الداخلية أن يصل إلى زبائنه بكتابة عمود رأي سياسي في صحيفة رصينة، وذلك هو الهدر المعرفي بكل ما تعنيه الكلمة.

وأكثر من ذلك، عندما ينخفض مستوى أداة الاتصال تنخفض قيمة الرسالة، وبعض القضايا، حتى الوطنية منها، تقبل احتمال تقديمها عبر الإعلام الرصين وإعلام وسائل التواصل، شرط الفصل بين الأداتين بعد فهم تأثيرهما، واستخدام صيغ مختلفة بهدف تقديم صورة واقعية متوازنة من جهة والتبسيط من جهة مكمّلة.

قرأت شكوى زميل في إحدى وسائل الإعلام الرسمية لعدم دعوته لفعالية "الهوية البصرية"، وأتفهم شكواه وغيره من الصحفيين، وقد تكرر الأمر مرارًا، وكأن البلاد في سباق لإيصال الحدث إلى الناس وتناوله مثل "سندويشة همبرجر".

لا كحدث وطني يحتاج إلى من يوصله كما يجب، ويرفع من وعي الناس واهتمامهم وكسب ثقتهم.

مسألة أخرى قد لا يأخذها المسؤولون بعين الاعتبار، هي أن المؤثرين يستأثرون بجمهور يشبههم، وقد يكون أثرهم على باقي الفئات سلبيًا في وقت يعاني فيه المجتمع من انقسام قائم على التنميط، فكل ما يقدمه "Z" قد يعطي أثرًا عكسيًا لمن لا ثقة لهم به بعد، أو تأثروا بـ"X" المختلف، لأسباب لا مجال لحصرها، وهذا هو "البوميرانج" أو ارتداد الرسالة عكسيًا إلى صدر مرسلها.. وللحديث بقية.

أكثر من حجارة.. أقل من آلهة

غزوان قرنفل

ليست شيئًا مستجدًا تلك العلاقة العدائية بين أبناء السلفية الجهادية والتماثيل، أو المنحوتات عمومًا، التي يرون فيها "أصنامًا تُعبد من دون الله"، وأن واجبهم الديني يقتضي تطهير الأرض من تلك الأوثان كجزء من مهمتهم الإلهية في إعادة تأهيل وتربية المجتمعات، التي "يفيء الله عليهم بها" وتقع تحت سلطانهم، وتقويم اعوجاجها المفاهيمي والسلوكي بما ينسجم مع أوامر الله ونواهيه، كما يفهمونها هم أو كما تم حشوها في عقولهم، التي لا يزال يعبث فيها "ابن تيمية" ومن يشبهونه من الأئمة منذ قرون غابرة!

على الأقل يمكننا هنا استعراض ثلاث حالات انتصرت فيها جحافلهم على تلك الأوثان، التي رافقت التهليلات والتكبيرات عمليات هدمها، تأسيًا ربما بإبراهيم الخليل الذي هدم آلهة "النمرود" إلا كبيرهم، الذي علق فأسه عليه ليكون مدخلًا يحفّز فيه عقل عبّاد تلك الحجارة للسؤال عن سبب فشل هذا الإله العاجز عن حماية بقية الآلهة ممن تطاول عليها وقام بتحطيمها، ما يجعل القوم يثوبون إلى رشدهم ويعبدون الله وحده، إله إبراهيم ومن آمن معه.

في شباط 2013، وبعد سيطرة "جبهة النصرة"، المعين الرئيس لجبهة "تحرير الشام" التي يفترض أنها منحلّة الآن، على مدينة معرة النعمان، وهي إحدى أكبر مناطق محافظة إدلب، كان أول إنجازات "تحريرها" بتر رأس تمثال الشاعر الفيلسوف "أبو العلاء المعرّي"، حتى لا يبقى ذلك الانتصار ناقصًا، ففاية التحرير هو ألا يعبد إلا الله في الأرض!

في نهاية آذار 2015، وعقب "تحرير" مدينة إدلب، لم ينتظر عناصر "جبهة النصرة" طويلًا، عندما أحضروا جرّافة ليهدموا تمثال إبراهيم هنانو، قائد ثورة الشمال ضد الاحتلال الفرنسي في عشرينيات القرن الماضي، وداسوا رأس التمثال بأقدامهم وهم يتباهون ويعبرون عن غبطتهم أمام عدسات الكاميرا التي وثقت هذا النصر العظيم! وأيضًا لأن غاية التحرير هي إعلاء كلمة الله ووحدانيته، وحتى لا يعبد في تلك الأرض إلا الله، لكن الأمر لم ينته هنا بالنسبة لمجموعة من المقاتلين "الأوزبك" المرتبطين بـ"هيئة تحرير الشام"، إذ اقتحمت مجموعة منهم في إحدى ليالي حزيران من عام 2021 متحف إدلب، وحطمت سبعة تماثيل داخل لوحة جدارية في المتحف، الذي قالت حينها "هيئة تحرير الشام" إنها نقلت معظم القطع الأثرية الثمينة لمكان آمن في محاولة لامتصاص غضب الرأي العام.

صباح الجمعة، 3 من تموز الحالي، استفاق الحلبيون والسوريون عمومًا على فيديو يصور ما قيل إنها عملية نقل لنصب الشهداء من ساحة سعد الله الجابري إلى مكان آخر، باعتباره يحجب الرؤية عن شاشة عملاقة قام بتركيبها أحد المتمولين مؤخرًا خلال ما سمي بعملية إعادة تأهيل تلك الساحة، ولا أدري سبب عدم تركيب تلك الشاشة في الطرف المقابل تمامًا للنصب وليس خلفه مثلًا. لكن كل من شاهد تلك العملية يدرك بلا عناء أنها عملية تحطيم وهدم متعمدة لكنها مستترة تحت اسم النقل، فأبسط إنسان يدرك أنه لا يمكن نقل منحوتة تزن أطنانًا بعملية جر بكبل معدني متصل بشاحنة، دون استخدام رافعة لمحاولة رفع المنحوتة واتخاذ ما يلزم من إجراءات الحيطة لحمايتها خلال عملية النقل المزعومة.

والأهم من كل ذلك هو ما رافق أحد الفيديوهات من تعليق صوتي للمصور يقول فيه، إن "الإخوة سيزيلون تلك الأصنام التي نحتها المشركون منذ عقود حتى لا تفتن الناس وحتى لا يعبد إلا الله في الأرض"!

نفس العبارات دائمًا، رغم أننا لم نرَ قط سوريًا يسجد لصنم، لا في ساحة سعد الله الجابري، ولا في ساحة إبراهيم هنانو، ولا في أي ساحة أو ميدان على أرض سوريا كلها، لكنه وهم الاعتقاد لدى هذه الفئة المتطرفة أنها بصفتها وكيلة عن الله وممثلة له ولإرادته على الأرض تملك الحق في تقويم "اعوجاجنا" وانحرافنا في اعتقاداتنا الدينية التي لا ننهلها من نفس المعين.

ربما كُتب وقيل الكثير عن هذه الواقعة، وتم تتفيهها من قبل كثيرين في سياق تبريراتهم ودفاعهم المموجج عن سلوك السلطة الجديدة وقراراتها، لكن المسألة لا تتمثل على نحو مجرد بمسألة تحطم أو هدم تمثال أو منحوته، بل بدلالة ومرامي الفعل ذاته الذي يسعى لتكريس مفاهيم دينية طارئة ومستجدة على المجتمع السوري، المحافظ أصلًا والمتعايش مع فكرة تعددية الأديان والمذاهب، ولا يرى حرجًا من قرع أجراس الكنائس أو وجود الصلبان على مبانيها، ولا يتبرم من طقوس تعبدية يمارسها أصحاب أديان أو مذاهب غير ذات صلة بدين الأغلبية أو مذهبهم.

المسألة تتصل فيما يراد تكريسه عنوة في ذهن المجتمع ووجدانه الجمعي، وفي المؤسسات الحكومية التي يفترض أنها كيانات خدمية لعموم الناس لا لفئة منهم، وتدار وفق قوانين لا وفق رؤى وأفكار فقهية أو دينية لا صلة لها لا بجوهر الدين نفسه ولا بحقائق العصر الذي نعيش، وأن الإصرار على ذلك سيقودنا جميعًا إلى ما لا يحمد عقباه، وهو لن يفضي فقط إلى فشل ذريع في إدارة الدولة وشؤون الناس، بل إلى تفكك بنى المجتمع السوري نفسه وانهيار بنى الدولة ذاتها. السوريون لم يقل واحد منهم قط "اعلُ هبل"، كما جاء في التعليق الصوتي لأحدهم في فيديو هدم نصب الشهداء، لكن بعضهم، وغالبًا ذاك المعلق نفسه أحدهم، كان يعبد الأسد من دون الله ويسبح بحمده ويهلل ويدبك له، وربما في نفس الساحة التي شهدت واقعة انتصارهم على "نصب الشهداء" الذي كان أكثر من مجرد حجارة، لكنه بالقطع لم يكن ليكون آلهة تُعبد من دون الله.

عنب بلدي
ملف العدد 698
الأحد 6 تموز 2025

إعداد:
موفق الخوجة
أمير حقوق
مارينا مرهج

خبراء: أداء فردي وضعف حوكمة

100 يوم على الحكومة

مضى نحو 100 يوم على تشكيل أول حكومة سورية، أعقبت سقوط النظام السوري السابق، وورثت بلادًا منهكة، وآمالًا معلّقة من السوريين بحلحلة الوضع المتأزم منذ سنوات.

الحرب السورية التي امتدت 14 عامًا، وسياسة النظام السابق، خلفتا دمارًا في البنيان والبنية التحتية والاقتصاد وصولًا إلى التركيبة المجتمعية، ما يستدعي حلولًا إسعافية، ترافقها خطط طويلة الأمد لإنقاذ البلد المدمر.

100 يوم لا تعتبر مدة زمنية كافية لتقييم حكومة واستعراض إنجازاتها وأخطائها، إلا أنها معيار لرؤية كل وزارة وما ترنو إليه خلال الفترة الانتقالية التي ستطول سنوات أخرى، وما تقدمه من سياسات حوكمية.

الحكومة الحالية اختلفت بأدائها بين وزارة وأخرى، مع اختلاف الشخصيات الممسكة بها وخلفياتهم ورؤاهم، فتقدمت وزارة على نظيراتها بالأداء، بينما بقيت وزارات أخرى خالية من أي إنجاز ترك أثرًا واضحًا على الأرض، ما يشير إلى خلل في بنيتها التنظيمية، وغياب التناغم بينها، رغم اللقاءات الدورية بين أفراد الوزارات.

تسلّط عنب بلدي في هذا الملف الضوء على أداء الحكومة السورية خلال الـ100 يوم الماضية، وتشير فيه إلى مواضع الخلل والإنجاز، وتناقش السلبيات والإيجابيات مع باحثين وخبراء.

قسم الشحن في مصفاة بانياس يزود القطاعات بمادة الفيول عن طريق الصهاريج البرية والقطار - 28 نيسان 2025 (وزارة الطاقة)

سبعة أشهر على إسقاط النظام

دخلت فصائل "ردع العدوان" فجر 8 من كانون الأول 2024 إلى العاصمة السورية دمشق، معلنة سقوط النظام السوري السابق، وإنهاء حقبة الحكم الشمولي التي قادها حافظ الأسد وابنه بشار الأسد، وانتهت بهروب الأخير إلى العاصمة الروسية موسكو، حليفته السابقة، تاركًا خلفه بلدًا يعاني من مشكلات في كل القطاعات.

بدأت ما سمّيت حينها "إدارة العمليات العسكرية"، وهي المظلة التي جمعت الفصائل التي أطاحت بحكم الأسد، بالإمساك بزمام الأمور الخدمية والأمنية، ونقلت حكومة "الإنقاذ" التي عملت في إدلب شمالي سوريا إلى العاصمة دمشق، لتصريف الأعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة.

عملت الحكومة المؤقتة لنحو أربعة أشهر حتى أعلن الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، عن أول حكومة بعد سقوط النظام، في 29 من آذار الماضي، بعد أحداث أربكت الوضع الأمني والاجتماعي عُرفت بأحداث الساحل السوري وما تبعها من أعمال ذات طابع طائفي وانتقامي.

الحكومة ذات الـ23 وزيرًا، طغى عليها طابع "التكنوقراط" واعتبرت جامعة للسوريين، باعتبارها ضمّت أشخاصًا من مختلف المكونات والطوائف، وحازت إشادة ومباركة دولية وأممية، وبالمقابل تلقت انتقادات من أطراف داخلية، أبرزها "الإدارة الذاتية" الذراع الحوكمية لـ"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد).

واحتفظت الحكومة بالحقائب السيادية، مثل الدفاع والخارجية والداخلية، التي تسلمتها شخصيات قدمت من "هيئة تحرير الشام" ومظلتها الحوكمية "الإنقاذ" بينما تسلّمت شخصيات أخرى من أصحاب الكفاءات والخبرات، وزارات ذات طابع عملي أكثر، مثل الاقتصاد والمالية والاتصالات وغيرها.

وفي حين دمجت وزارات في وزارة واحدة، مثل الطاقة، التي ضمت الكهرباء والنفط والمياه، ألغيت وزارات، واستحدثت أخرى جديدة، مثل الرياضة والشباب، ووزارة الطوارئ والكوارث.

هل تكفي 100 يوم للتقييم

استعرض الوزراء خططهم ورؤاهم خلال حفل التنصيب الذي جرى في قصر "الشعب"، واعدين بتحسين الوضع المعيشي على المستويات الاقتصادية والخدمية والأمنية، دون تقديم جداول زمنية أو خطط واضحة الملامح.

وبعد أكثر من ثلاثة أشهر على تسلّمها، تثار التساؤلات حول أدائها، وتسلّط الأضواء حول إنجازاتها وإخفاقاتها، وسط بقاء الوضع المعيشي والاقتصادي في ركوده، رغم الإنجازات السياسية على المستوى الخارجي، والتي تمثلت بفكّ العزلة عن سوريا، ورفع العقوبات المفروضة منذ عشرات السنوات.

خبير الإدارة والحوكمة، ومدير "المعهد الأوروبي للمبادرات السياسية والتحليل الاستراتيجي"، باسم حتاحت، يرى في حديث إلى عنب بلدي، أنه لا يمكن تقييم 100 يوم من عمل الحكومة السورية بالوضع الراهن، إذ من الأجدر أن يتم وضع منهجية، لتبدأ عملها في مناخ صحي وقابل للقياس والمحاسبة والتطوير، كأن تتضمن المنهجية:

• 100 يوم لعمل الحكومة وبناء استراتيجية متكاملة (بالتوازي تعمل الوزارات والمؤسسات بالموجود القائم من خدمات).

• 100 يوم لإعداد اللجان وتدريبهم وبناء قواعد العمل الحكومي على كامل الأراضي السورية.

• 100 يوم لتنظيم العلاقة بين السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية.

التشكيلة الوزارية السورية – 29 آذار 2025 (رئاسة الجمهورية)

اقتصاديًا.. وفرة بالوعود والقرارات وانعكاسات معدومة

الاقتصاد تحدد أولوياتها

سارعت الوزارات المعنية كالاقتصاد والصناعة والمالية والطاقة وغيرها، إلى تحديد أولويات عمل كل منها، وذلك عند تسلم الوزراء مهامهم.

بدأت وزارة الاقتصاد بتعيين مستشارين اقتصاديين، وبعدها بدأت بتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع عدة دول عربية وأجنبية، كدول الخليج العربي والأردن وأذربيجان وإيطاليا وفرنسا والنمسا والصين وغيرها.

كذلك أعلن وزير الاقتصاد، محمد نضال الشعار، العمل على نموذج اقتصادي يلائم سوريا، وإعلان الوزارة نظام الاستثمار في المدن الصناعية، وتوليها دعم الصناعة المحلية، وزيادة الاستثمار من خلال توقيعها عدة مذكرات تفاهم استثمارية.

وأيضًا رعايتها عدة معارض بهدف زيادة تصدير المنتجات المحلية وزيادة الاستثمار، إلا أن الاقتصاد السوري ما زال ضعيفًا ولم يلحظ أي تحسن بتعافيه، الأمر الذي يؤثر على الوضع المعيشي للأفراد الذي لم يشهد أي تحسن، رغم زيادة الرواتب بنسبة 200%.

مساعٍ دون نتائج ملموسة

حاولت وزارة المالية العمل على تحسين آلية عمل البنوك والمصارف، وتعزيز قيمة الليرة السورية، وبدأت بالعمل على وضع قوانين ضريبية ومالية للدولة، ورغم مساعيها بالاستفادة من رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية، ودخولها نظام "سويفت"، ونيتها بالتوجه لطباعة فئات نقدية جديدة، لم يلحظ أي تحسن مالي بالشكل المطلوب، مع وجود تحولات لافتة، كاستقرار سعر صرف الليرة أمام الدولار الأمريكي في نشرات مصرف سوريا المركزي، ولكن الأمر لم ينعكس إيجابًا على سعر الصرف بالسوق السوداء، وأيضًا لم تتحسن الثقة المالية وخاصة بالبنوك والمصارف.

> الحكومة الانتقالية تعمل بنظام حكومة "تسيير الأعمال"، إذ تعمل بشكل ارتجالي، دون العمل على هيكلة مشروع وطني متكامل، تعمل من خلاله جميع الوزارات، لبناء المؤسسات الوطنية.
>
> د. مجدي الجاموس
> أستاذ جامعي وخبير اقتصادي

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن عدم التنسيق بين الوزارات يولّد مشروعات وتراخيص مبدئية، وبالتالي أغلبية قراراتها منفردة، "فلذلك لم نرَ أي تحسن أو إنعاش بقطاع الصناعة رغم وجود عدد كبير من التراخيص بالسجلات التجارية، ولم نلمس أي تحسن في قطاع السياحة والتعليم والعقاري، وحتى حركتي الاستيراد والتصدير فما زالت قراراتها "انفلاتية"، وفق وصفه، وبنيت على قرارات متضاربة.

التي تسيطر على أهم الآبار النفطية في سوريا، بدأت بالاتجاه للدعم العربي والأجنبي في قطاع الطاقة، وأهمها اتفاقيتها مع كل من قطر وتركيا بتأمين الغاز والكهرباء، ولكن لم تنعكس هذه الاتفاقيات حتى الآن على الواقع الصناعي والاستثماري.

مرحلة "العمل الفردي"

الأستاذ الجامعي في كلية الاقتصاد بجامعة "دمشق" والخبير الاقتصادي، الدكتور مجدي الجاموس، قال لعنب بلدي، إنه بعد مضي حوالي 100 يوم على تسلم الحكومة الانتقالية، يمكن توصيف هذه المدة بأنها مرحلة "العمل الفردي".

واعتبر أن الحكومة الحالية تعمل بنظام حكومة "تسيير الأعمال"، إذ تعمل بشكل ارتجالي، دون العمل على هيكلة مشروع وطني متكامل، تعمل من خلاله جميع الوزارات، لبناء المؤسسات الوطنية، فما زالت بنيتها التحتية بحدها الأدنى، ولم يطرأ عليها أي تحسن، وهذا نتيجة الإرث الكبير من الضعف والوهن من الاقتصاد السوري.

وتشير الإحصائيات في السنوات الأخيرة إلى تجاوزها حاجز الـ20% على أقل تقدير، كما يبلغ معدل الفقر في سوريا أكثر من 90% بحسب تقديرات الأمم المتحدة.

الثقة مفقودة بالقطاع المالي

يرى الدكتور مجدي الجاموس، أن القطاع المالي ما زال في حده الأدنى، رغم عمل مصرف سوريا المركزي، ولكن الأمر مرتبط بالثقة، وحتى اليوم الثقة مفقودة في القطاع المالي، والحكومة لم تجر أي تعديلات، نتيجة ضعف الاحتياط النقدي بالعملات السورية والأجنبية.

ولم يتم طباعة أي نوع من الأوراق المالية ذات فئات مرتفعة، التي يمكن أن تخفف من حدة مسألة السيولة وعملية التخزين، وأيضًا لم تضع أي قانون مالي يوضح عمل الشركات واستثمارها.

وتوقّع أنه بعد قرار رفع العقوبات وإدخال سوريا لمنظومة "سويفت"، أن تزيد المساعدات الخارجية في عملية تحسن مستوى الاحتياط النقدي بالعملة الأجنبية، مما يعطي للمصرف المركزي أدواته للتدخل في السوق، وأن يكون فاعلًا في عملية ضبط سعر الصرف، وضخ السيولة للبنوك لتحسين الثقة بالقطاع المالي.

ولفت إلى أنه لم تشهد الفترة الماضية أي تحسن في البنوك المستثمرة، أو فتح بنوك جديدة، وغياب استقطاب شركات الحوالة العالمية، بسبب تضارب تراخيصها.

عراقيل أمام عمل البنوك

من جانبه، قال الدكتور صبري حسن، إن البنوك وآليات التعامل معها، واحدة من أهم مرتكزات وأدوات التعافي الاقتصادي السوري، إلا أن الحكومة ممثلة بالبنك المركزي وضعت الكثير من العراقيل أمام عمل البنوك، ومن أهمها على الإطلاق عدم توفر السيولة الكافية (آلية حبس السيولة)، والتي شكلت أكبر عقبة أمام البنوك والجمهور على حد سواء.

وأشار إلى أن زيادة الرواتب تنعكس إيجابًا على القدرة الشرائية للجمهور، وبالتالي زيادة الطلب تؤثر على العرض، وزيادة في الاستثمار على المدى المتوسط والبعيد.

واشترط ألا تترافق زيادة الرواتب هذه مع زيادة في المستوى العام للأسعار، لذلك يجب العمل على تخفيض المستوى العام للأسعار.

وأكد أنه بخصوص آلية "شام كاش"، لم تستطع تقديم المطلوب والمرجو منها، وخاصة في مجال تأمين كامل الرواتب وتوفير السيولة، مشيرًا إلى أن الآلية المنطقية والسليمة ليست بالبحث عن طرق كـ"شام كاش"، وإنما تفعيل البنوك والبرامج والتطبيقات التي تخص تسهيل حركة الرواتب والدفع الإلكترونية.

وفيما يتعلق بالقطاع الاستثماري، يرى أنه رغم جهود الحكومة، فإن الاستثمار في سوريا اليوم مغامرة عالية المخاطر، بسبب تشابك الأزمات الأمنية والاقتصادية والقانونية، ولا يُوصى به إلا في حالات محدودة جدًا.

وتعاني الحركة الصناعية والتجارية من صعوبات كبيرة جدًا، وخاصة من ناحية السيولة، التي تعتبر من أكبر العقبات أمام تحقيق أي نمو حقيقي في الصناعة والتجارة السورية، بالإضافة إلى العوائق القانونية والإدارية التي لم تحقق المطلوب وفق آلية اقتصاد السوق الحر، التي اعتمدتها الحكومة السورية، بحسب الدكتور حسن.

اقتراحات ورؤى

اقترح الدكتور مجدي الجاموس سياسات اقتصادية يجب على الحكومة العمل بها، وتتمثل في:

- العمل على تحسين وإنعاش القطاع المالي، لأن الاقتصاد السوري قائم عليه.
- تشجيع شركات إعادة الإعمار على الاستثمار، من خلال الإعفاءات الضريبية والمالية، لتحفيز العمل بالقطاع العقاري.
- دعم وتحفيز المناطق الصناعية، لأن واقعها سيئ، وعدم اتخاذ قرارات حالة لا يمكن العمل بها .

الدكتور صبري حسن، لفت إلى أنه يجب على الحكومة اليوم العمل بعدة محاور أساسية، وهي:

- إعادة إعمار البنية التحتية الحيوية (الطاقة، المياه والصرف الصحي، النقل والمواصلات).
- استقرار القطاع النقدي والمالي (مكافحة التضخم الجامح، إصلاح النظام المصرفي، إصلاح النظام الضريبي).
- تحفيز الإنتاج المحلي وتنويع الاقتصاد (دعم الزراعة، إعادة إحياء الصناعة، تنمية القطاع الخاص، الاستفادة من الموارد الطبيعية).
- جذب الاستثمار الخارجي والدعم الدولي (خلق إطار قانوني واستثماري آمن، الاستفادة من قرارات إعادة الإعمار، تشجيع المغتربين السوريين على الاستثمار).
- الإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد (تعزيز الشفافية، الحوكمة، إصلاح الإدارة العامة، تفعيل أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد).
- الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الأكثر ضعفًا (تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، دعم سوق العمل، تحسين الخدمات الأساسية).

يرى الدكتور صبري حسن، أن تحقيق ما سبق يتطلب اعتماد الحكومة على الحوكمة والشفافية، وخاصة في مجال لم شمل جميع السوريين وبمختلف أعراقهم وأديانهم وأطيافهم، وضمان مشاركتهم الفعالة في صناعات كل القرارات، لأن أهم متطلبات النجاح هو وحدة الصف الوطني وتعزيز المصالحة والمصلحة المشتركة.

وكانت الأمم المتحدة أعلنت، في 4 من حزيران الماضي، أنها تقدم مع شركائها مساعدات إنسانية لما يقرب من 2.5 مليون شخص في أنحاء سوريا شهريًا.

في منتصف نيسان الماضي، قررت وزارة المالية السورية إيداع كل رواتب العاملين في القطاع العام عبر تطبيق "شام كاش" الإلكتروني، على أن يتم اعتماده كوسيله رسمية لصرف الرواتب، بسبب ثقة الحكومة بهذا التطبيق، نتيجة استخدامه الفعال في مدينة إدلب قبل سقوط النظام السوري السابق، والهدف منه التحول من التعامل النقدي التقليدي إلى التعاملات النقدية الإلكترونية.

الواقع الخدمي.. بين الوعود والتطبيقات الملموسة

برزت تفاوتات واضحة في أداء الوزارات المتعلقة في القطاعات الخدمية، ففي حين أظهرت بعض الوزارات تحركات ملموسة على أرض الواقع، بقيت أخرى محكومة بإيقاع البطء أو التحديات المتراكمة.

النقل متقدم

تصدرت وزارة النقل المشهد ضمن القطاع الخدمي في سوريا، إذ برز توجه واضح نحو إعادة هيكلة الوزارة وتوحيد المرجعيات الإدارية، في خطوة تهدف إلى التحول الرقمي وتقليص البيروقراطية وتسهيل الإجراءات، والارتقاء بخدمات النقل ضمن وبين المحافظات السورية، واستعادة الربط الشبكي مع دول الجوار.

وأحرزت الوزارة تقدمًا في العلاقات الإقليمية والدولية، من خلال لقاءات واتفاقيات بينها وبين وفود دول ومنظمات في سبيل الارتقاء بواقع النقل، كان أبرزها الاجتماع مع الوفود الأردنية والتركية، وإعادة الربط السككي والطرقي، وتذليل العقبات والصعوبات أمام انسيابية حركة البضائع والأفراد، وتوحيد رسوم العبور مع الأردن، والاتفاق على خطة تنفيذية لصيانة 37 جسرًا بالتعاون مع شركة "ماتيير" الفرنسية.

الصحة تعتمد على المنظمات

فيما يتعلق بالقطاع الصحي، فبالرغم من الوعود بالعمل على تأمين الخدمات الصحية للمواطنين وإعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير الأدوية، ما زال القطاع الصحي في سوريا يعاني من نقص في الكادر الطبي، وسوء في الخدمات، خاصة في المستشفيات الحكومية، وتهالك في البنى التحتية، بالتزامن مع اكتظاظ المرضى، والنقص الحاد في الأدوية والمعدات الطبية، خاصة أدوية الأمراض السرطانية والعلاجات الكيماوية.

واقتصر نشاط وزارة الصحة على الاستمرار بحملات التطعيم للأطفال، والتعاون مع منظمات دولية لإطلاق حملات تقدم الرعاية الطبية والجراحية المجانية.

كما عملت على عقد لقاءات مع منظمات ووفود دولية، وممثلين عن منظمات، لبحث الواقع الصحي وتأمين احتياجاته، كان أبرز مخرجاتها الاتفاق على عدد من المشاريع المستقبلية التي ترتقي بالواقع الصحي، مع كل من تركيا وقطر، واستثناء سوريا من أي خفض في الدعم الصحي المقدم عبر البرامج الدولية.

الاتصالات.. طموحات عالية وخدمات متردية

وزارة الاتصالات أعلنت عن مشاريع "طموحة"، خلال الفترة الماضية، إلا أنها ما زالت في مرحلة التأسيس، إذ تستمر معاناة السوريين مع سوء شبكات الاتصال والانترنت، سواء شبكات الـ"4G" وشبكات الـ"AD-SL"، بالإضافة إلى غلاء باقات الإنترنت المتوفرة عبر شركتي الاتصال في سوريا "سيريتل" و"MTN" بالتزامن مع ضعف خدماتها.

ومن أبرز ما أعلنته الوزارة خلال هذه الفترة، مشروع "SilkLink"، وهو شراكة قيد التفاوض مع مشغّلين خليجيين، مثل "STC" و"زين" و"أوريدو" لإنشاء شبكة ألياف ضوئية استراتيجية بتمويل يُقدَّر بـ300 مليون دولار، بهدف جعل سوريا عقدة رقمية بين آسيا وأوروبا.

وأعلنت الوزارة تجربة إطلاق خدمة الجيل الخامس (5G) في دمشق، خلال مؤتمر "AI–SYRIA 2025" الذي عُقد في أيار الماضي، إلا أن هذه الخدمة بقيت محصورة في نطاق تجريبي محدود، دون إعلان رسمي عن توفرها للمستخدمين العاديين أو تحديد خطة زمنية لتوسيعها.

خطط للارتقاء بالتعليم.. اللاجئون وتعديل المنهاج خارجها

وفي الميدان التعليمي، وضعت وزارة التربية والتعليم خطتين للارتقاء بالواقع التعليمي، إحداهما تتعلق بالاستجابة الطارئة وأخرى استراتيجية للارتقاء بالتعليم.

وتركزت نشاطات الوزارة ضمن خطة الاستجابة الطارئة، على إعادة ترميم وتأهيل وافتتاح عدد من المدارس في محافظات مختلفة بالتعاون مع منظمات دولية، واستنفار كوادر الوزارة استعدادًا لامتحانات الشهادتين الإعدادية والثانوية، إذ سيطرت الاجتماعات الوزارية المتعلقة بالتحضير للامتحانات على طوال مدة الـ100 يوم.

كما تبنت وزارة التربية والتعليم السورية مبدأ "اللامركزية" من خلال توزيع الصلاحيات بين المحافظين ومديري التربية والتعليم في المحافظات، لتحقيق السرعة في اتخاذ القرارات المناسبة للواقع المدرسي بما يتماشى مع متطلبات الواقع للبنية التحتية والأدوات اللوجستية، التي تختلف من محافظة إلى أخرى.

في حين افتقدت بنود خطة الاستجابة الطلاب المتسربين إلى المدارس لأي إجراءات تنفيذية ملموسة، ما يعكس البطء في تنفيذ هذه الخطوات رغم وعود بالبدء بتنفيذها عقب انتهاء العام الدراسي.

ومع اقتراب العام الدراسي الجديد، لم تتخذ الوزارة أي خطوات جادة لتأمين تعليم اللاجئين السوريين العائدين.

وعلى مستوى التعليم العالي، اتخذت وزارة التعليم العالي سلسلة من القرارات النوعية التي تمسّ شؤون الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية والفنية في الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد التقانية، كان أبرزها اعتماد النظام السنوي للتدريس في الدراسات العليا (درجة الماجستير) ودراسات التأهيل والتخصص بدلًا من النظام الفصلي، وقرار إلغاء الامتحان الوطني المشروط للتخرج في كليات طب الأسنان والصيدلة والعمارة والمعلوماتية والتمريض، في الجامعات السورية الحكومية والخاصة.

كما تمت إعادة طلاب جامعة "حلب" فرع "إدلب" المستضافين في الجامعات الأخرى إلى الجامعة الأم (حلب) بعد أن تم إلغاء الفرع، وتشكيل لجنة لدمج أو تحويل جامعة "حلب المحررة" إلى جامعة "حلب".

وكذلك دمج جامعة "حلب الشهباء" مع جامعة "إدلب"، بما يضمن وحدة الشهادات والمسارات التعليمية.

ولم تتطرق وزارة التعليم خلال الفترة الماضية إلى قضية تعديل المناهج الدراسية في الجامعات وتطويرها، إلا من خلال وعود وتصريحات وزير التعليم خلال لقاءاته، دون وجود لأي تحرك فعلي في سبيل البدء بهذه الخطوة.

كما لم تصدر الوزارة التعليمات التنفيذية الخاصة بمرسوم عودة الموفدين إلى سوريا رقم "97" لعام الحالي، ما يعوق اتخاذ القرار من قبل للموفدين المشمولين بالقرار.

ينص المرسوم رقم "97" لعام 2025، على منح الموفد مدة سنة، من أجل استكمال إجراءات تعيينه، إذا حصل على المؤهل العلمي المطلوب منه في قرار إيفاده بعد تاريخ 15 من آذار 2011 في الحالات الآتية:

· الموفد الذي لم يضع نفسه تحت التصرف خلال المدد التي حددها قانون البعثات العلمية.

· الموفد الذي تأخر في الحصول على المؤهل العلمي المطلوب بعد استنفاد المدد المحددة في قانون البعثات العلمية.

· الموفد الذي غيّر الجامعة أو المعهد الذي يدرس فيه.

· الموفد الذي غيّر اختصاصه بعد موافقة الجهة التي أوفد لحسابها.

وزير التربية ومعاون وزير الداخلية يتفقدان امتحانات الشهادة الإعدادية في الحويجة – ريف دمشق 23 حزيران 2025 (وزارة التربية)

الأمن والجيش.. تقدم تقابله عثرات

"الدفاع" تحاول تجاوز العقبات

في الشق العسكري، تسير وزارة الدفاع في خطوات لا تخلو من عقبات تحاول تجاوزها، أبرزها اندماج الفصائل، وتحديد الهيكلية، وقضية شمال شرقي سوريا وجنوبها.

فيما يتعلق باندماج الفصائل، تحقق الوزارة تقدمًا ملحوظًا تجاه دمج التشكيلات التي عملت شمال غربي سوريا، فضلًا عما كان يسمى بـ"غرفة عمليات الفتح المبين" التي كانت "هيئة تحرير الشام" رأس حربة فيها.

وفي حين تشير المعطيات إلى تفاهم جزئي مع الفصائل العاملة في السويداء، يبقى الوضع في شمال شرقي سوريا، حيث تسيطر "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) عالقًا، بين مفاوضات تسير ببطء واستنفار وترقب حذر بين الجانبين.

أما على صعيد الهيكلية، فما زالت الوزارة تؤسس لجيش جديد، مع وعود من دول خارجية، للمشاركة في التدريبات ووضع الأسس والخطط، يقابل ذلك تخريج دفعات من فرق وفيالق تحدد أسماءها بأرقام، دون أن تعلن حتى اللحظة، عن خارطتها العسكرية.

"الداخلية".. وعود في القطاع الخدمي

يتعلق عمل وزارة الداخلية بشقّين، الأول أمني والثاني خدمي، يرتبط بالشؤون المدنية والنفوس وتسجيل الواقعات وإدارة الهجرة والجوازات.

وركّز الوزير، في كلمته حين تسلّم الحقيبة على الملف الخدمي بداية، واعدًا بتحسين القطاع إلا أن بعض الخدمات ما زالت معطّلة في بعض المناطق، خاصة تسجيل الواقعات الجديدة، يعود بعضها إلى البنية التحتية المتهالكة في الكثير من الأبنية، والنظم القديمة المعتمدة في النظام السابق، إلى جانب اختلاف قواعد البيانات في مناطق السيطرة الثلاث، والتي باتت تحت نفوذ جهة واحدة حاليًا.

وقبل سقوط النظام السابق، كانت حكومة "الإنقاذ" وهي نواة الحكومة الحالية، تسيطر على مناطق واسعة من محافظة إدلب وأجزاء من اللاذقية وحماة وريف حلب الغربي، بينما تسيطر "الحكومة السورية المؤقتة" على ريف حلب الشمالي.

وكان النظام قبل سقوطه، في 8 من كانون الأول 2024، يسيطر على معظم الأراضي المتبقية، باستثناء شمال شرقي سوريا، والتي تسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد).

وتختلف قواعد بيانات مناطق النفوذ الأربع، إذ تعتمد كل جهة على نظام مختلف عن بقية المناطق، ما أدى إلى توقف بعض الخدمات المتعلقة بالنفوس وتسجيل الواقعات، في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، باستثناء شمال شرقي سوريا، في سبيل توحيدها ضمن قاعدة واحدة.

على الجانب الآخر، أنجزت الوزارة عدة خطوات في هذا الملف، منها افتتاح عدة مبانٍ جديدة، وتفعيل بعض الخدمات في المحافظات الرئيسة بدمشق وحلب، فيما بقيت باقي المناطق خارج الخدمة.

أبرز خطوة اتخذها الوزير خلال الفترة الماضية كانت تخفيض رسوم استخراج جواز السفر السوري، والتي كانت عبئًا ماليًا على السوريين في السنوات الماضية، في أثناء حكم النظام السابق.

وأصبحت تكلفة استخراج جواز السفر الفوري للسوريين في الخارج 400 دولار أمريكي بدلًا من 800 دولار أمريكي، وانخفضت تكلفة جواز السفر بنظام الدور العادي إلى 200 دولار أمريكي بدلًا من 300 دولار أمريكي.

وحدد القرار الرسوم لنح أو تجديد جواز أو وثيقة السفر للسوريين ومن في حكمهم داخل سوريا بشكل فوري إلى 1,600,000 ليرة سورية بدلًا من 2,000,000 ليرة سورية.

وحافظت الوزارة على أداء أقسام الهجرة والجوازات، دون توقف، إلى جانب افتتاح فرع جديد في إدلب شمالي سوريا، معلنة إصدارها 160,000 جواز سفر حتى منتصف نيسان الماضي.

مساع لضبط الأمن

على الجانب الأمني، سعت الوزارة إلى ضبط الملف الذي ما زال يعاني من "فلتان" لافت، نظرًا إلى خروج البلاد من حرب استمرت 14 عامًا واستنزفت كل مقومات الحياة، وأدت إلى انتشار واسع للسلاح الذي بات بأيدي جماعات وأفراد بأيديولوجيات مختلفة، فضلًا عن انتشار عصابات الخطف والسرقة.

وعمدت الوزارة إلى إحداث هيكلية جديدة في بنيتها التنظيمية، وحددت خطة عملها، منتصف نيسان الماضي، معلنة دمج قسميها الشرطي الداخلي والأمني، ضمن جهاز واحد، وتعيين ممثل عنها في كل محافظة.

ورصدت عنب بلدي تراجعًا في عمليات السرقة والخطف في المدن الرئيسة، خاصة في دمشق وحلب، وسط إعلانات متكررة من الداخلية، في أكثر من مناسبة، عن القبض على عصابات خطف وسرقة، إلا أنها ما زالت حاضرة في الساحل السوري.

مكافحة المخدرات جزء من معركتها

تقدمت وزارة الداخلية في ملف مكافحة المخدرات، إذ صار لافتًا انخفاض عمليات تهريب وتصنيع المواد المخدرة، خاصة مادة "الكبتاجون" التي ارتبط اسمها بالنظام السابق، وبماهر الأسد، شقيق الرئيس المخلوع، بشار الأسد.

واعتبر الوزير، خطاب، أن مكافحة المخدرات جزء من معركة الوزارة لـ"حماية حاضر سوريا ومستقبلها".

وبالرغم من انخفاضها، ما زالت المخاطر تحوم حول عودة انتشارها، إذ حذّر "تقرير المخدرات العالمي 2025"، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أن سوريا لا تزال تشكل مركزًا رئيسيًا للمخدرات، حتى بعد سقوط نظام الأسد الذي كان المستفيد الأكبر من إنتاج وتجارة "الكبتاجون" في سوريا، رغم جهود الحكومة الجديدة في تعطيل سلاسل التوريد.

وكان الباحث الأمني في مركز "حرمون للدراسات" نوار شعبان" قال في تقرير سابق لعنب بلدي، إن تهريب "الكبتاجون" لم ينتهِ بسقوط الأسد، ولكن يمكن القول إن مشاركة الدولة التي كانت تحمي إرهاب "الكبتاجون" قد انتهت، وقوات وأدوات الدولة سوف تتحول إلى سلاح في هذه العملية وهو ما سيقلل نشاطها.

اغتيالات متكررة.. الوزارة تتجاهل التتبع

تكررت حوادث الاغتيال في سوريا، عقب سقوط النظام السابق في أكثر من مدينة سورية، مع اختلاف الجهات المنفذة.

ورصدت عنب بلدي عدة حالات اغتيال في حلب، طالت شخصيات ارتبطت بالنظام السابق، دون متابعة جدية من الوزارة بحق المنفذين، والاكتفاء بالتوعد باللاحقة والتحقيق.

واختلف مشهد الاغتيالات في درعا جنوبي سوريا، إذ تركزت العمليات ضد قادة وناشطين معارضين، وسط اتهامات بأصابع إيرانية، و"فلول" النظام السابق بالوقوف خلفها.

آمال بانتهاء الحقبة

ارتبطت الأجهزة الأمنية بالسمعة السيئة في أذهان السوريين، نتيجة ما عايشوه خلال سنوات النظام السابق لـ54 عامًا تكللت بحكم الحديد والنار والسلطة الأمنية التي سيطرت على المشهد السياسي السوري، وهو ما يؤكد عليه الوزير الحالي في خطاباته وتصريحاته.

الوزير أنس خطاب، الذي أسس لجهاز الأمن العام في إدلب قبل سقوط النظام، والذي لم يسلم من اتهامات بانتهاكات طالت مدنيين وناشطين، يشدد في تصريحاته على انتهاء الحقبة الأمنية، وهو ما يأمله السوريون بعد سقوط النظام.

وبينما يشيد العديد من السوريين بمعاملة حسنة يتلقونها من عناصر الأمن السوري الجديد، تبرز بعض الانتهاكات بحق المدنيين، وسط وعود بالمحاسبة.

وفي هذا السياق، أنشأت وزارة الداخلية دائرة لتلقي الشكاوى المتعلقة بتصرفات وتجاوزات عناصر الأمن، في العاصمة دمشق، واعدة بتعميم الدائرة على كل المحافظة السورية.

وفي حين أنشأت وزارة الدفاع ميثاقًا لضبط القواعد والسلوك، لم تبادر الداخلية إلى إصدار قوانين مشابهة، رغم أن عناصر الأخيرة تحتك بشكل مباشر مع الأوساط المدنية، بخلاف المؤسسة العسكرية.

عناصر من الأمن الداخلي يشنون حملة ضد خلية لتنظيم "الدولة الإسلامية" في ريف دمشق – 23 حزيران 2025 (وزارة الداخلية)

تفاوت في أداء الوزارات.. عقبات أمامها

تكشف حصيلة الـ100 يوم الأولى للحكومة السورية عن تحركات متفاوتة، إذ حققت بعض الوزارات خطوات تنظيمية وقرارات مهمة، في حين بقيت أخرى عاجزة عن تجاوز عقباتها البنيوية.

ورغم الإعلانات الرسمية والتوجهات الإصلاحية، تبقى نتائج التطبيق الفعلي محدودة في بعض الملفات، ما يدفع إلى تساؤلات حقيقية حول مدى قدرة الحكومة على تحويل هذه القرارات إلى تحسن ملموس في حياة السوريين خلال المراحل المقبلة.

من جانبه، أرجع خبير الإدارة والحوكمة، ومدير "المعهد الأوروبي للمبادرات السياسية والتحليل الاستراتيجي"، باسم حتاحت، التفاوت في الأداء الحكومي، إلى عدم البدء بعملية حوكمة حقيقية للمؤسسات الحكومية، تنطلق من رؤية موحدة، والتي عادة ما كان يضعها مكتب تخطيط الدولة.

> "الحوكمة هي العمل المنهجي على رصد الإشكاليات القانونية والإدارية، ومراجعة اللوائح والأنظمة التي تحكم عمل الإدارات."
>
> د. باسم حتاحت
> خبير إدارة وحوكمة

ومن الضروري عدم تشكيل اللجان الفنية والإدارية قبل إنجاز عملية الحوكمة، لعدم تكرار الأخطاء، وتراكم الإشكاليات القديمة والجديدة دون التوصل إلى حلول حقيقية ومستدامة.

وبهذا الشكل، يصبح التقرير وسيلة للشفافية والمساءلة وتقييم الأداء، بدلًا من الاكتفاء بصور إعلامية لا تعكس عمق العمل الحقيقي ولا تخدم المواطن أو عملية الإصلاح الإداري، وفق حتاحت.

زيارات رسمية

هناك أخطاء متكررة ترتكبها إدارات الوزارات والهيئات الحكومية، مثل التركيز على تغطية الزيارات الميدانية والاجتماعات إعلاميًا، دون تقديم شرح وافٍ ومفصّل لأسباب هذه الزيارات وأهدافها، وفق الخبير حتاحت.

وأضاف أنه غالبًا ما تكتفي المؤسسات بعرض صور اللقاءات والمشاريع المشتركة، دون توضيح الأطر الاستراتيجية التي تنطلق منها هذه الاجتماعات.

وأكد حتاحت أن الأهمية لا تكمن في مجرد عقد اللقاءات، بل في مدى ارتباطها ببرامج استراتيجية موحدة تضمن تحقيق التكاملية والتشاركية بين الجهات المعنية، مشيرًا إلى أن التركيز على تغطية الاجتماعات إعلاميًا يجب أن يُستبدل بإعداد تقارير تحليلية توضح مؤشرات الأداء الحقيقية، وتشكل إحاطة شاملة بأهداف اللقاءات بدقة، وتفاصيل البرامج المشتركة، وآليات التعاون والتنفيذ، والنتائج المتوقعة والآثار المترتبة.

أهم المعوقات التي واجهت الحكومة السورية خلال الـ 100 يوم الماضية:

- غياب الرؤية الموحدة للحكومة، إذ لا توجد خطة مركزية واضحة تنطلق منها عمليات الإصلاح والحوكمة، وهو ما يؤدي إلى تضارب السياسات وتداخل الصلاحيات.
- عدم وجود حوكمة مؤسساتية حقيقية، فما زالت المؤسسات الحكومية تعمل بأساليب تقليدية، دون تحديث للأنظمة واللوائح التي تنظم عملها، ومن غير تقييم للأداء المؤسسي أو ربطه بالأهداف الوطنية (التي تحتاج إلى وقت لوضعها أصلاً).
- تشكيل اللجان الفنية والإدارية قبل استكمال عمليات الحوكمة، ووجود أساس إداري وقانوني واضح، يؤدي إلى ازدواجية العمل، وإضاعة الوقت، وهدر الموارد دون نتائج ملموسة.
- التعقيد والتشابك القانوني والإداري، ووجود أنظمة قديمة ومتضاربة تعوق اتخاذ القرار السريع والفعّال، وعدم وضوح المسؤوليات بين الجهات المختلفة.
- ضعف الكفاءات القيادية والإدارية، وغياب قادة إداريين يمتلكون رؤية إصلاحية ومهارات تنفيذية سواء من الكادر القديم أو الكادر التابع للإدارة السياسية أو الكوادر الذين تم الاستعانة بهم قبل تدريبهم بعد حوكمة مؤقتة، والاعتماد على شخصيات غير مؤهلة في مواقع اتخاذ القرار يكرّس ضعف الأداء.
- الهشاشة المؤسساتية، فالمؤسسات اليوم غير قادرة على الصمود أمام الأزمات أو التكيف مع التغيرات، كما يعوق ضعف البنية التحتية الإدارية والتنظيمية عملية تحديثها.
- غياب الحلول المستدامة، إذ إن ما يطرح غالبًا هو حلول مؤقتة أو تجميلية لا تعالج جذور المشكلة، بالتزامن مع غياب إطار واضح للإصلاح طويل الأمد.

د. باسم حتاحت
خبير إدارة وحوكمة، ومدير "المعهد الأوروبي للمبادرات السياسية والتحليل الاستراتيجي"

منحبك.. التكرار النفسي للولاء في الصوت السوري

أحمد عسيلي

في مساء 30 من حزيران الماضي، وخلال انطلاق فعاليات "لعيونك يا حلب"، قام المنشد أحمد حبوش بأداء أنشودة دينية استبدل في ختامها كلمات الذكر بعبارة: "يا أحمد الشرع منحبك"، مكررًا نغمة الهتاف التي رافقت حقبة بشار الأسد لعقود.

لم تمرّ الحادثة بصمت، فقد تفاعل الحاضرون بتردد، بينما اشتعلت وسائل التواصل بردود فعل غاضبة، وصلت إلى حد رفع دعوى قضائية ضد المنشد.

أهمية الحادثة لا تأتي من تفاهة كلماتها، بل من ثقلها النفسي. فقد سبق لحبوش أن أنشد لبشار الأسد بعد سقوط حلب عام 2016، ما جعل من المشهد الحلبي الأخير استعادة لصوت لم يمت فعليًا، بل عاد ليتموضع باسم جديد، في مشهد سريالي يستدعي سؤالًا أعمق:

هل خرج الصوت السوري فعلًا من العباءة الأسدية، أم أنه ما زال يكرّر ذاته بتغير الاسم فقط؟

وهل هذا الشكل من الولاء الفني- الديني فعل واعٍ، أم استجابة نفسية خفية لشعور جمعي لم يعالَج بعد؟

في الواقع، إدخال اسم الحاكم في الأناشيد الدينية أو الأغاني الوطنية لم يكن استثناء، بل نمطًا متكررًا في تاريخنا السياسي والفني، فقد اشتهر المنشد توفيق المنجد خلال التسعينيات بأناشيده التي تحولت فجأة إلى مديح لحافظ الأسد، مستخدمًا صيغ التوسل والدعاء لتمجيده، لاحقًا، سارت على نهجه فرق مثل "مداح الحبيب"، التي مزجت اسم بشار بالمدائح النبوية، في خلط عجيب بين المقدّس والسياسي.

وفي الجانب "الدنيوي"، لم تكن الحالة مختلفة، غنى جورج وسوف للأسد الأب، وغنى أيمن زبيب لبشار، بل حتى أم كلثوم، الصوت العربي الأعظم، غنت أولًا للملك فاروق ثم لعبد الناصر.

في كل تلك الحالات، بدا أن الصوت لا ينتمي للمغني، بل للسلطة السائدة. يتلوّن معها، ويعيد إنتاج المديح ذاته، بصرف النظر عن هوية الممدوح. لفهم هذه الظاهرة، لا بد من التوقّف عند مفهوم التكرار (la répétition) في الطب النفسي، ودوره في تخفيف القلق، سواء على المستوى الفردي أو الجمعي.

هذا الميل للتكرار شغل المحللين النفسيين منذ فرويد، الذي لاحظه لدى حفيده الصغير وهو يكرّر لعبة "فورت–دا"، حيث كان يرمي خيطًا ويسترجعه، ليُخفف قلق غياب الأم.

هذا التكرار لا يقتصر على الطفولة، بل يظهر بشكل واضح وحاد في حالات القلق الشديد، كما في الوسواس القهري (TOC)، حيث يعيد الفرد غسل يديه أو التأكد من إغلاق الباب عشرات المرات، لا لأن الحواس تخونه، بل لأن القلق لا يهدأ إلا بفعل التكرار نفسه.

ولأن النفس البشرية تميل إلى تكرار ما تعرفه حتى دون وعي، فإن المجتمعات تكرّر بدورها تقاليد مرهقة وصعبة، كغلاء المهور وحفلات الزواج الضخمة في حالة بعض مجتمعاتنا، رغم ما تسببه من إنهاك اقتصادي واجتماعي، لكن تلك الطقوس تمنح شعورًا بالتماسك، وتخفف التوتر الجمعي من خلال انتظامها الظاهري.

وهكذا، يصبح تمجيد الحاكم، أو إدخال اسمه في الإنشاد، طقسًا نفسيًا مريحًا، لا لأنه عقلاني، بل لأنه يُعيد ترتيب عالم النفس القَلِق، حتى لو كان الثمن هو المنطق والكرامة.

ما يعزز هذا التحليل هو ما رأيناه حتى في الشتات السوري.

فكثيرون ممن لجؤوا إلى أوروبا، وتحديدًا إلى ألمانيا، وجدوا أنفسهم في مجتمعات ديمقراطية لا تشبه أنظمتهم السابقة. ومع ذلك، لجأ بعضهم إلى إعادة إنتاج العلاقة ذاتها مع السلطة.

طُلقت على المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل ألقاب مثل "ماما ميركل". حتى وإن جاء بعضها بصيغة المزاح، إلا أنه يحمل استعادة لشكل قديم من العلاقة بالحاكم، يشبه نداء "الأب القائد".

ليست العلاقة هنا سياسية بقدر ما هي إعادة تفعيل لبنية الطفولة، حيث الحاكم هو الأب، والولاء له يشعر بالأمان، كما كان الأمر في زمن الأسد.

وهكذا، يتكرر الولاء حتى في المنفى. لا لأن الشخص لا يؤمن بالنظام الديمقراطي، بل لأنه لا يعرف كيف يتعامل مع السلطة إلا بهذه الطريقة.

الخروج من هذه البنية لا يتم بمجرد إسقاط النظام، بل يتطلب كسرًا واعيًا لعادة التكرار القديمة، وخلق عادات تكرار جديدة. وهو أمر ليس بالسهل، قد يساعدنا على فهم صعوبة هذا الانتقال مثال بسيط: كيف أصبح من الغريب لدى كثيرين تناول وجبة "همبرغر" دون "بطاطا ومشروب غازي". لا منطق غذائي في هذا التلازم، لكن العادة جعلته ضروريًا، فغيابه يثير شعورًا باللا ارتياح.

فكيف سيكون الحال حين نطلب من مجتمع بأكمله أن يفصل بين المواطن والحاكم؟

أن يربط السوري نفسه بالدولة كمؤسسة، لا بالشخص كرمز؟

ما نحتاج إليه، ببساطة، هو تفكيك بنية عمرها قرون، أشار إليها حتى ابن خلدون حين تحدث عن العصبية كأساس للحكم، وهي بنية لا يواجهها الفكر وحده، بل النفس أيضًا.

نحن بحاجة إلى بناء تقاليد جديدة، تكون قابلة للتكرار، لكن لا تقوم على الطاعة، بل على الحقوق والقانون والانتماء المؤسساتي.

وهو جهد طويل وشاق، لكنه الطريق الوحيد نحو صوت لا يردّد ما قيل من قبل، بل يخلق ما لم يُسمع بعد.

سوريا و"خطة درع إبراهيم"

لمى قنوت ورهام قنوت رفاعي

في الأسبوع الأخير من حزيران الماضي، أطلق "التحالف من أجل الأمن الإقليمي" حملته الإعلانية الثالثة في تل أبيب ضمن سياق الترويج لـ"خطة درع إبراهيم" (Abraham Shield Plan)، حيث ظهر في صور اللوحات الطرقية إلى جانب دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو، قادة دول من المنطقة ومن ضمنهم أحمد الشرع، كُتب في النسخ الإنجليزية منها "تحالف إبراهيم، حان وقت شرق أوسط جديد"، وفي اللوحات العبرية "هنالك وقت للحرب، وقت للتسوية، حان وقت عهد إبراهيم"، في إشارة إلى الآية "لِلْحَرْبِ وَقْتٌ وَلِلصُّلْحِ وَقْتٌ" (جا 3:8) في العهد القديم.

تأسس "الائتلاف من أجل الأمن الإقليمي" في خريف 2024، ويضم اليوم مجموعة واسعة ومتنوعة من هيئات ومعاهد أبحاث ومنظمات وشخصيات عامة إسرائيلية، من الرجال والنساء، مختصة في مجالات الأمن والدبلوماسية وإدارة الأعمال والتكنولوجيا والأبحاث، تتعاون جميعها لرسم "رؤية سياسية أمنية جديدة تجمع بين القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية" والدفع بها "للخروج من حروب الاستنزاف (...) مع إيران ووكلائها"، وذلك بحسب نص الخطة المنشور على موقع الائتلاف، و"الاستفادة من الفرصة الإقليمية كمسار مركزي لتعزيز أمن إسرائيل".

يُعتبر النص المنشور للخطة "نسخة معقمة" (sanitized version) لا تحتوي على تفاصيل استراتيجية أو معلومات "حساسة"، فهي النسخة الترويجية التي يتوجه فيها الائتلاف إلى جمهور عام، وجهات "مفتاحية"، تتحدث بالعبرية أو الإنجليزية، لتُؤطر التغيرات الإقليمية في خطاب يستخدم في غسيله السياسي للواقع الاستيطاني التوسعي الإبادي مصطلحات مثل "الاستقرار" و"الازدهار" و"الاعتدال"، ليضفي طابعًا عقلانيًا يصوغه بنبرة أشبه بلغة مشاريع التنمية، وعلى الرغم من أن هذه الخطة ليست بالضرورة انعكاسًا دقيقًا لغرف العمليات، أو التفاهمات الإقليمية والدولية غير المعلنة، فإنها توضح معطيات جيوسياسية مهمة، فهي تغذد المشهد الإقليمي وتعيد ترتيبه في ستة محاور، ثالثها يتناول تحويل سوريا ما بعد الأسد إلى "منطقة عازلة" عبر:

- استمرار الاحتلال في "تطبيق نزع السلاح من الجولان السوري، والاحتفاظ بالمنطقة العازلة مؤقتًا حتى يتم إنشاء حكومة جديدة مسؤولة ومستقرة تحترم اتفاقية فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل لعام 1974، أو حتى يتم نشر قوات دولية كبيرة في المنطقة".
- "مواصلة العمليات العسكرية لمنع التسلح الاستراتيجي في سوريا، والحد من تهريب الأسلحة إلى لبنان والأردن والضفة الغربية، مع الحفاظ على الاستعداد الكامل للرد على أي تطور، وتعزيز نشر قوات على طول الحدود".
- "ستجند إسرائيل الإدارة الأمريكية وشركاءها الإقليميين لمنع إيران من إعادة تأسيس نفسها في سوريا، وتعميق (المنطقة العازلة)، ودعم حكومة سورية جديدة ومسؤولة ومستقرة قد تؤدي إلى حقبة جديدة من العلاقات في المستقبل".
- "في ضوء مركزية تركيا بتشكيل النظام المستقبلي في سوريا، ستنشئ دولة إسرائيل قناة اتصال مع تركيا لتعزيز المصالح المشتركة في الاستقرار الإقليمي".

مما لا شك فيه، أن إعادة تشكيل المنطقة هو مشروع قديم يتجدد دائمًا برؤى وصراعات قوى إقليمية ودولية، وفي حين أن البعض يحدد بداية هذا الفصل من تاريخ المنطقة مع "7 أكتوبر"، أو حتى مع احتلال العراق، هناك من يعود في مراجعة التاريخ إلى اتفاقية "سايكس- بيكو"، ومثل هذا الرجوع إلى الخلف ليس حكرًا على اليسار السياسي أو الفكر المناهض للاستعمار في المنطقة، فحتى أحد مسؤولي إدارة ترامب في لقاء مع صحيفة "ذا هيل" (The Hill) الأمريكية انتقد "كيف قسمت اليد القبيحة للغرب الشرق الأوسط"، وتساءل عن "ديمومة الدول القومية" التي نتجت عن التقسيم، وذلك في سياق حديثه خلال جلسة إحاطة إعلامية حول توقيع ترامب على أمر تنفيذي برفع العقوبات عن سوريا، "وجهود الإدارة الأمريكية لإقامة علاقات دبلوماسية بين الحكومة السورية الجديدة وإسرائيل".

وعندما سألت الصحفية المسؤول الأمريكي، كيف تريد إدارة ترامب أن تبدو حدود إسرائيل، أجابها أنه "لا تهتم الإدارة الأمريكية في تحديد الحدود"، فجميعها خطوط "وهمية"، تم رسمها بناء على وقائع على الأرض في وقتها، وفي هذا الإطار، أشاد بالنموذج العثماني، الذي لم يكن مبنيًا على دول قومية، بل سمح لكل منطقة بإدارة شؤونها ضمن "نظام استثنائي"، وعليه، فقد تذهب المفاوضات إلى مكان جديد غير نموذج "الدول القومية". واستنادًا إلى ما سبق، هل يعني هذا الطرح تفتيت دول المنطقة، وجعل إسرائيل المركز الذي يتحكم بها؟

واستكمالًا لمشهد سيولة المستجدات والتصريحات، نذكر تشديد وزير خارجية الاحتلال، جدعون ساعر، على أن هضبة الجولان السورية المحتلة ستبقى تحت الاحتلال، وبأنهم لن يتفاوضوا "على مصير الجولان في أي اتفاق سلام"، وفي نيسان الماضي، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي أن جيش الاحتلال "سيبقى في المناطق الأمنية كحاجز بين العدو والمجتمعات الإسرائيلية"، ضمن أي وضع مؤقت أو دائم، في غزة، كما في لبنان وسوريا"، وفي الواقع إن "جوهر المشروع أوضح من أن يُموَّه: تثبيت الوجود العسكري بالقوة، ثم منحه توصيفًا قانونيًا لاحقًا."

وبالعودة إلى نسخة "خطة درع إبراهيم" الترويجية، وشعارات "إعلان اتفاقيات إبراهيم" في "التعايش والسلام" و"احترام كرامة الإنسان وحريته" التي يفرغها الاحتلال من معناها كل يوم وعلى عدة جبهات، وجب التذكير بأن نشر أوهام ازدهار المنطقة فور توقيع الدول عليها، لا يختلف عن تسويق الرخاء الاقتصادي قبل "معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية"، التي كانت النتيجة بعدها، بأن أصبح الأمن المائي واقتصاد الأردن "أداة تطبيعية لترسيخ التبعية والهيمنة" الإسرائيلية.

وقف استيراد السيارات..
محاذير وإيجابيات
خارج قواعد "السوق الحر"

عنب بلدي – جنى العيسى

أثار قرار وقف استيراد السيارات إلى سوريا بشروط بعد ستة أشهر من السماح ردود فعل واسعة حول أثر القرار على سوق السيارات في البلاد. اعتبارًا من 29 من حزيران الماضي، أصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة السورية قرارًا يقضي بإيقاف استيراد السيارات المستعملة مع استثناءات محددة.

وتضمن القرار استثناء الشاحنات، والرؤوس القاطرة، وآليات الأشغال العامة، والجرارات الزراعية التي لا تتجاوز سنة صنعها عشر سنوات عدا سنة الصنع، وحافلات نقل الركاب التي يتجاوز عدد مقاعدها 32 مقعدًا، والتي لا تتجاوز سنوات صنعها أربع سنوات عدا سنة الصنع.

وسمح القرار باستيراد السيارات الجديدة غير المستعملة على ألّا تزيد سنة صنعها على سنتين عدا سنة الصنع.

يستثنى من القرار المستوردون الذين قاموا بشراء السيارات قبل تاريخ القرار، بشرط إثباتهم أرقام "الشاسيه" لدى "الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية"، وذلك حتى موعد أقصاه 6 من تموز الحالي.

لضبط فاتورة الاستيراد

مدير الاتصال الحكومي بوزارة الاقتصاد والصناعة، قاسم كامل، قال في تصريح صحفي، إنه خلال الأشهر الستة الماضية، كان سوق شمالي سوريا مفتوحًا أمام استيراد السيارات، ما أدى إلى دخول كميات كبيرة منها عبر تلك المناطق، بسبب عدم وجود قيود جمركية معقدة مثل التي كانت مفروضة بمناطق النظام، والتي اتسمت بضرائب ورسوم مرتفعة أثقلت كاهل المواطنين.

ولأن الطلب كان مرتفعًا من المواطنين، لاستبدال سياراتهم القديمة، التي يعود معظمها إلى ما قبل عام 2000، تم اتخاذ قرار بتنظيم الاستيراد على مستوى الجغرافيا السورية كافة، بحسب المسؤول.

وأضاف مدير الاتصال الحكومي بوزارة الاقتصاد، أنه من منطلق اقتصادي، تم تحديد عمر السيارات المسموح باستيرادها بسنتين فقط عدا سنة الصنع، لتقليل الهدر وتكلفة الصيانة، مع مراعاة السيارات التي تم شراؤها قبل صدور القرار، وكانت قيد الشحن، بشرط تثبيتها لدى هيئة المنافذ البرية والبحرية.

وبرر وقف استيراد السيارات بأن ذلك يسهم في ضبط فاتورة الاستيراد، والحفاظ على احتياطي القطع الأجنبي، إذ إن العدد الحالي من السيارات المستوردة، أو المتوقع دخوله، يعد كافيًا قياسًا بالبنية التحتية وعدد السكان.

يتعارض مع "السوق الحر"

لطالما كانت ملكية السيارة في سوريا حلمًا يراود أغلب المواطنين خلال العقود الخمسة الماضية، نتيجة الارتفاع الكبير في أسعارها، بالإضافة إلى ضريبة الرفاهية التي فرضها النظام المخلوع على امتلاك السيارات، وبعد التحرير، أدى إلغاء الرسوم الجمركية الجائرة إلى إقبال عدد كبير من السوريين على شراء السيارات المستعملة لانخفاض أسعارها، بما يتناسب مع قدرتهم على تحقيق حلم امتلاك سيارة كجزء من تطلعات الأسرة السورية.

وقد قابل هذا الطلب الكبير حجم مناسب من العرض، بحسب ما أكده الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور إبراهيم نافع قوشجي، نتيجة استيراد السيارات المستعملة من دول الجوار، ما أدى إلى وفرة في السيارات المستعملة داخل السوق السورية، هذا الواقع دفع وزارة الاقتصاد إلى اتخاذ قرار بوقف استيراد السيارات السياحية المستعملة، وتحديد عمر تصنيع السيارة المسموح باستيرادها.

وأضاف قوشجي، في حديث إلى عنب بلدي، أن هذا الإجراء يعد من أدوات التوجيه الإداري للاقتصاد، ويتعارض إلى حد ما مع مفاهيم السوق الحر التي تقوم على التوازن التلقائي وتحقيق التنافسية.

ونظرًا إلى غياب خصائص السوق التنافسية عن السوق السورية، قد يؤدي هذا القرار إلى ارتفاع كبير في أسعار السيارات السياحية بمختلف أنواعها، ما لم يسمح باستيراد سيارات جديدة بأسعار تنافسية، وفق ما أشار إليه الخبير الاقتصادي.

ويتفق مع هذا الأثر للقرار، رئيس قسم التسويق في كلية الاقتصاد بجامعة "حلب"، الدكتور محمد غريب، معتبرًا أن القرار السابق الذي صدر عند التحرير بالسماح باستيراد السيارات المستعملة ما دون سنة 2010 دون وجود معايير جعل السوق السورية تغرق بالسيارات الخردة سيئة المواصفات.

كان من الأجدى في البداية السماح باستيراد السيارات من سنة 2015 وأعلى ووفق معايير معينة للسيارة، بحيث تخضع لفحص ولا يتم إدخالها إلى سوريا إلا بشرط اجتياز الفحص، وفق غريب.

كما أكد الدكتور محمد غريب، أن قرار منع الاستيراد للسيارات المستعملة نهائيًا سيعيد ارتفاع أسعارها، وتصبح السيارة الخردة موديل 2005 أو 2007 مجددًا حلم المواطن، مشيرًا إلى أن الكثير من التجار استغلوا هذه النقطة واستوردوا سيارات بعدد كبير، لأنهم يعرفون أنه سيأتي يوم ويتم منع استيراد السيارات المستعملة.

ثلاث إيجابيات

حول معارضة القرار لاقتصاد السوق الحر، قال مستشار وزير الاقتصاد والصناعة لشؤون السيولة والنقد، جورج خزام، إن هنالك من يقول إن الدول الغنية التي تطبق قواعد السوق الحر لا تمنع استيراد السيارات المستعملة، معتبرًا أن السماح بالاستيراد ليس مقياسًا لتطبيق قواعد الاقتصاد الحر، لأن تلك الدول بالأساس فيها مصانع للسيارات، وأسعار السيارات لديها رخيصة جدًا، والاستيراد لا يحقق أي أرباح للمستورد.

الأوروبيون مثلًا يهتمون بتجديد سياراتهم باستمرار، لذا فإن السيارات المستعملة لديهم رخيصة جدًا، حتى إنها أكثر بكثير من حجم الطلب، لذلك تذهب هذه السيارات لمقابر السيارات ولو كانت بعمر خمس سنوات، وفق خزام.

ويرى الخبير أن دول الخليج الغنية التي تطبق الاقتصاد الحر ليست بحاجة لاستيراد السيارات المستعملة، لأن الخليجيين معتادون على التجديد والتبديل، والسيارات المستعملة لديهم رخيصة جدًا أيضًا.

أما في سوريا، فالوضع مختلف تمامًا وليست كل قواعد السوق الحر قابلة للتطبيق في البلاد، وفق خزام.

المستشار خزام، قال في منشور له عبر "فيسبوك"، إن لقرار وقف استيراد السيارات إلى سوريا ثلاث إيجابيات تتمثل بما يلي:

1. تحول رأس المال العامل باستيراد السيارات الخردة إلى الاستثمار بزيادة الإنتاج والصناعة والتجارة والزراعة والسياحة وإعادة البناء.
2. تراجع الطلب على الدولار بقصد استيراد السيارات.
3. حماية المستهلك من الغبن الذي قام به المستورد عند استيراد سيارات تعرضت لإجهاد حراري في دول الخليج أو للغمر أو للقص والتلاعب بعداد المسافة.

بدوره، الباحث الاقتصادي أدهم قضيماتي، أكد أن القرار السابق بفتح باب الاستيراد أثر في نوعية السيارات المستعملة بالأسواق السورية وحالتها التقنية، حيث لم تفعل رقابة على الحالة التقنية لهذه السيارات، فضلًا عن أن حجم النقد الأجنبي الذي خرج من البلاد بسبب حركة الاستيراد كان كبيرًا جدًا، ما يعني أن وقف القرار سيخفف من حركة القطع الأجنبي خارج سوريا، ويحسن من نوعية السيارات المستوردة.

وأضاف قضيماتي لعنب بلدي، أن من المتوقع أن تعاني سوريا من مخلفات قطع تبديل سيارات قديمة نتيجة حركة الاستيراد خلال ستة أشهر، ووقفها سيؤدي إلى تقليل حجم هذه المخلفات.

في حال عدم ارتفاع نسبة الضرائب على مستوردات السيارات الحديثة، قد يرغب بعض السوريين باقتناء سيارة حديثة، وهو ما سيخفف من ارتفاع أسعار المستعملة في الأسواق، وفق الباحث.

أسئلة مشروعة

الباحث الاقتصادي في "المعهد الألماني للتنمية والاستدامة (IDOS) الدكتور مسلم عبد طالاس، علق في مدونة نشرها تعقيبًا على قرار وقف استيراد السيارات إلى سوريا بعد سماح استمر لستة أشهر دون أي قيود تذكر.

وقال طالاس، إن القاعدة الأساسية في أي شيء هي أن القانون يجب أن يكون مستقرًا ومطبقًا على الجميع دون استثناء، وعندما يُطبَّق القانون بشكل معقول ولمدة معقولة، فإنه يختص بشؤون المجتمع ويحدد قواعد اللعبة التي تلتزم بالأفراد والمؤسسات.

وأضاف الباحث أن استقرار القانون ووضوحه يخلق درجة عالية من الثقة بين المتعاملين، ومن المؤكد أن الثقة بالنشاط الاقتصادي تساعد الفاعلين الاقتصاديين على حساب التكاليف والمخاطر المحتملة لكل خطوة، لإيجاد طرق منطقية ومدروسة، كما يعتبر استقرار القانون الأساس الذي يقوم بالتنافس بين مختلف الفعاليات الاقتصادية على أساس أنها شاملة وشاملة من العمل الحقيقي، وليس من النفوذ أو العلاقات الخاصة، وهذا يتنافس مع ما يحقق النمو الاقتصادي.

لكن الخطورة عندما يصبح القانون غير مستقر، ويرى الدكتور طالاس أن في قرار منع استيراد السيارات أسئلة مشروعة لكل شخص، تعتمد على تجربة عاشتها سوريا لفترة طويلة في ظل حكم الأسد.

تتمثل تلك الأسئلة بسبب صدور قرار وقف استيراد السيارات، ومدى ديمومته، وهل سيكون الاستيراد وفق الشروط التي حددتها الوزارة متاحًا للجميع أم أنه محصور بأشخاص معينين.

إجراءات لتخفيف الأثر السلبي

يمكن للحكومة اتخاذ جملة من الإجراءات لتخفيف أثر قرار وقف استيراد السيارات إلى سوريا، بحسب ما أشار إليه الخبير الاقتصادي الدكتور إبراهيم نافع قوشجي، لعنب بلدي، مثل السماح للأفراد باستيراد السيارات السياحية التي يرغبون بها دون هذا الشرط، أو تقديم تسهيلات للشركات التجارية التي تستورد سيارات بالمواصفات الحديثة المطلوبة.

كما يمكنها ضبط السوق عبر تفعيل دور الجهات الرقابية على أسعار السيارات المستعملة ومنع احتكارها، وفرض سقوف سعرية مؤقتة للحد من جشع بعض التجار في ظل شح المعروض، وفق قوشجي.

وأضاف الخبير الاقتصادي أنه يُستحسن إنشاء منصة إلكترونية رسمية تُعرض عليها السيارات وأسعارها الحقيقية، للحد من التلاعب وربط البائع بالمشتري مباشرة.

إلى جانب ذلك، يمكن تقديم حوافز لشراء السيارات الكهربائية ذات التكلفة التشغيلية المنخفضة، فاستثمار هذه المرحلة في تنظيم السوق وضمان العدالة في الوصول إلى وسيلة نقل قد يحول المحروقات إلى ترف، وفق قوشجي.

تخيم المخاوف على سوق السيارات بعد قرار بوقف الاستيراد – 1 تموز 2025 (عنب بلدي/ أنس الدوالي)

الاقتصاد تقدم مبرراتها
الصرف عبر "شام كاش" يربك مزارعي القمح

صوامع "شطحة" تستلم القمح من مزارعي سهل الغاب في ريف حماة – 10 حزيران 2025 (عنب بلدي/ إياد عبد الجواد)

عنب بلدي – سدرة الحريري

منذ مطلع عام 2025، أثار إعلان الحكومة السورية عن اعتماد تطبيق "شام كاش" كمنصة رئيسة للتعاملات المالية، بما في ذلك صرف الرواتب والمستحقات، موجة من التساؤلات والمخاوف، خاصة في ظل التعقيدات التقنية المحيطة باستخدام التطبيق، والظروف الأمنية التي تشهدها بعض المناطق.

وفي خضم هذا الجدل، أعلنت المؤسسة العامة للحبوب، في 25 من حزيران الماضي، عن التحول إلى صرف أثمان القمح للمزارعين الذين سلّموا محاصيلهم، عبر تطبيق "شام كاش" وبالدولار الأمريكي على أربع دفعات.

الخطوة، رغم كونها سابقة في تسديد مستحقات بالدولار، لم تُبدد مخاوف الفلاحين، بل زادت من قلقهم، لا سيما مع اعتيادهم على المصرف الزراعي، الذي كان الجهة التقليدية لصرف أثمان المحاصيل الزراعية.

وعبّر العديد من المزارعين عن خشيتهم من تعقيد الإجراءات وعدم قدرتهم على التعامل مع المنصة الرقمية، في ظل غياب التدريب أو التوعية الكافية، ووجود فئة واسعة منهم غير معتادة على التطبيقات الإلكترونية.

ويرى مراقبون أن الاعتماد على "شام كاش" في ملفات حساسة كصرف مستحقات القمح، يتطلب وضوحًا أكبر في آليات التنفيذ، وضمان حقوق المزارعين، تفاديًا لتحول المشروع الرقمي إلى عبء إضافي بدل أن يكون وسيلة تسهيل.

مخاوف مبررة

يواجه مزارعو القمح في عدد من المحافظات السورية، لا سيما في الشمال والجنوب، أزمة حقيقية هذا الموسم، نتيجة تدني إنتاج المحصول، وغياب وضوح آلية تسليم المستحقات المالية، ما يهدد استقرارهم المعيشي ويعمّق من معاناتهم.

وبحسب تصريح مدير مركز الحبوب في محافظة القنيطرة، ياسر الفحيلي، لعنب بلدي، فإن إنتاج القمح البعلي هذا العام تراجع بشكل حاد، إذ لم يسجل أي كيلوغرام للدونم الواحد في بعض المناطق، وهو ما يشكل نحو 75% من المساحات المزروعة في المحافظة.

في المقابل، بلغ إنتاج القمح المروي من الآبار ما يصل إلى 250 كيلوغرامًا للدونم كحد أقصى.

وأوضح الفحيلي أن المؤسسة العامة للحبوب طلبت من المزارعين الذين يمتلكون أكثر من ثلاثة أطنان من القمح، تجهيز الوثائق المطلوبة المهندسة الزراعية راقية الشاعر القرار بأنه "غير حكيم"، مشيرة إلى أن شريحة المزارعين تُعد من الفئات البسيطة التي تواجه صعوبات جدية في استخدام التطبيقات الرقمية، خاصة في ظل غياب الإمكانيات التقنية المناسبة وضعف تغطية الإنترنت في العديد من المناطق الزراعية.

وأضافت الشاعر، التي تعمل في الهيئة العامة لإدارة وتنمية وحماية البادية (فرع السويداء)، أن "شام كاش" يعاني من أعطال تقنية متكررة وتوقفات مفاجئة، ما يجعله غير موثوق لصرف مستحقات رئيسة مثل أثمان القمح، وهو ما من شأنه، بحسب قولها، أن يزيد الأعباء على المزارعين، كما سبق أن أثقل كاهل الموظفين في مؤسسات الدولة.

وأوضحت أن هذا القرار من شأنه أن يؤدي إلى عزوف المزارعين عن تسليم محاصيلهم للمؤسسات الحكومية، واتجاههم إلى بيعها لتجار السوق المحلية نقدًا، لتفادي تعقيدات البرنامج ومخاطره التقنية، وهو ما يفتح الباب أمام فقدان كميات كبيرة من القمح لمصلحة السوق السوداء.

الشاعر وصفت القرار بأنه "فاشل"، داعية الحكومة إلى التراجع عنه بأسرع وقت ممكن، ووضع آلية أكثر واقعية تتناسب مع الواقع الزراعي والبنية التحتية في الريف السوري.

ماذا عن الرد الحكومي

في ظل الجدل الدائر حول تأخر صرف أثمان القمح للمزارعين السوريين، تواصلت عنب بلدي مع الجهات الرسمية المعنية، للوقوف على دور كل من المصرف الزراعي التعاوني ووزارة الاقتصاد في هذه العملية، ومعرفة الأسباب الكامنة وراء التحول إلى منصة "شام كاش" بدلًا من الطرق التقليدية.

وزارة المالية أكدت استمرار عمل المصرف الزراعي التعاوني في دعم القطاع الزراعي، من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية وقروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتمويل المشاريع الزراعية، إضافة إلى توفير مستلزمات الإنتاج بالتعاون مع "مؤسسة إكثار البذار".

كما أشارت الوزارة إلى أن من بين أبرز مهام المصرف حاليًا صرف مستحقات محصول القطن، دون توضيح بشأن دورها في صرف أثمان القمح.

من جانبها، أوضحت وزارة الاقتصاد، عبر مدير المكتب الإعلامي فيها، حسن الأحمد، أن قرار صرف مستحقات مزارعي القمح عبر منصة "شام كاش" يأتي في سياق التوجه الحكومي نحو التحول الرقمي، وتخفيف الاعتماد على التداول النقدي المباشر، بما يحمله من مخاطر كالتعرض للسرقة أو تلف العملة في أثناء التداول.

وبحسب الأحمد، فإن الدفع الإلكتروني يُخفف أيضًا من الأعباء اللوجستية على الفلاحين، خاصة فيما يتعلق بتكاليف التنقل من القرى النائية إلى المدن لتسلم قيمة المحاصيل.

وأكد الأحمد أن الوزارة أجرت تقييمًا مسبقًا قبل اعتماد النظام الجديد، وأقرت بوجود صعوبات متوقعة في بداية المرحلة الانتقالية، إلا أن فرق الدعم الميداني تعمل على تسهيل الإجراءات، مشيرًا إلى "ارتياح ملحوظ" لدى شريحة واسعة من المزارعين، بحسب قوله.

وأضاف أن اعتماد أسلوب الدفع على دفعات يهدف إلى تخفيف الضغط على البنك المركزي في ظل التحديات المتعلقة بالسيولة النقدية وتوفير الاعتمادات.

ويتم تحديد الفاصل الزمني بين الدفعات بناء على كميات القمح المسلّمة وقدرة المنظومة المالية على الدفع، مع ضمان وصول كامل المستحقات خلال فترة وجيزة.

وفيما يتعلق بالعملة المعتمدة، أكد الأحمد أن كافة المستحقات ستُصرف بالدولار الأمريكي عبر "شام كاش"، مشيرًا إلى أن دفعات بالدولار تم صرفها فعليًا في عدد من المناطق داخل سوريا.

كما شدد على أن الإجراءات المتبعة تهدف إلى التبسيط وضمان الشفافية، مع الإبقاء على خطط بديلة تشمل إعادة تفعيل بعض وسائل الدفع التقليدية، في حال ظهور تحديات تقنية أو ميدانية، ولا سيما في المناطق النائية.

وفي ظل التحول الرقمي الذي تسعى الحكومة السورية لاعتماده في المعاملات المالية، يبقى نجاح تجربة "شام كاش" مرهونًا بمدى جاهزية البنية التحتية، واستعداد الجهات المعنية لمعالجة التحديات التقنية واللوجستية التي قد تواجه الفلاحين، خصوصًا في المناطق الريفية.

وبين وعود المسؤولين وهواجس المزارعين، تبرز الحاجة إلى تقييم دوري وشفاف للآلية الجديدة، يضمن وصول المستحقات بيسر وعدالة، دون أن يتحول التحول الرقمي إلى عبء إضافي على كاهل المنتج الزراعي.

بعد إغلاق باب النقابة

خريجو كلية الحقوق في مواجهة البطالة

عنب بلدي – بيسان خلف

كانت طموحات سارة الحوراني (23 عامًا) أن تؤدي القسم القانوني، كي تبدأ بممارسة تدريبها المهني كمحامية، قبل أن تغلق نقابة المحامين بدمشق أبوابها في وجه الخريجين الجدد.

دفعة سارة في آذار الماضي كانت "الأسوأ"، حسب تعبيرها، حيث لم تتلقَّ حتى التدريبات الأكاديمية في السنة الرابعة، إذ منع وزير العدل السابق، شادي الويسي، دخول طلاب كلية الحقوق إلى المحاكم لتلقي التدريبات الأكاديمية قبيل التخرج.

اختارت سارة كلية الحقوق في وقت كانت سوريا تعاني المحسوبيات في التوظيف.

وقالت سارة لعنب بلدي، "كي لا أواجه البطالة بعد التخرج، اخترت هذه المجال لأن العمل فيه مضمون، تتخرج، تتلقى التدريب، ثم تعمل مباشرة دون اللجوء للمحسوبيات".

وأضافت أنها تواجه مع زملاء دفعتها مستقبلًا مجهولًا منذ ثلاثة أشهر.

"لم ندرس كتبًا معقدة حتى نجلس عاطلين عن العمل، أو نبحث عن وظائف بعيدة عن مجالنا، التدريب المهني والانتساب إلى النقابة هو حقنا الدستوري، ويجب على وزارة العدل أن تعيد فتح الانتساب"، قالت سارة.

وتنتظر سارة فتح الانتساب لنقابة المحامين في دمشق، حتى تتمكن من البحث عن محامٍ لتلقي التدريب وممارسة المهنة، كما لا تستطيع الانتساب إلى نقابة المحامين في محافظة أخرى، لأنه سيتوجب عليها التدريب في المحافظة التي انتسبت لنقابتها والعمل في محاكمها.

لا تدريب دون قسم قانوني

في الجهة الأخرى، لا تستقبل مكاتب المحامين طلبات تدريب الخريجين الجدد غير المنتسبين للنقابة، على اعتبار أنهم لم يؤدوا القسم القانوني، كما لا يستطيعون إدراج اسم المتدرب غير المنتسب إلى قائمة متدربيهم التي تُرفع إلى وزارة العدل بشكل دوري.

أما أحمد الحلاق، الذي فقد الأمل بفتح الانتساب للنقابة، فقرر العمل في محل والده لبيع المواد الغذائية.

يشعر أحمد بخجل شديد ويدخل في حالة اكتئاب، عندما يعرف زبائن المحل الذي يعمل فيه أنه خريج من كلية الحقوق.

وقال أحمد لعنب بلدي، "لم أفقد الأمل عن عبث، بعدما رأيت أن آخر دفع انتسبت للنقابة حصلت على العضوية وبدأت ممارسة التدريب".

تواصل أحمد وعدد من زملائه الخريجين مع نقابة المحامين في أواخر آذار الماضي، وأخبرتهم بأن باب الانتساب مغلق بسبب ارتفاع عدد الطلبات المقدمة التي تتعامل معها النقابة، كما وعدتهم بأن يفتح باب الانتساب قريبًا.

لكن أحمد تفاجأ بأن صديقته التي تقدمت بطلب انتساب للنقابة في منتصف كانون الأول 2024، حصلت على العضوية في أيار الماضي.

وتواصلت عنب بلدي مع نقابة المحامين بدمشق في نيسان الماضي، وقال نقيب المحامين في دمشق، خالد عمر، حينها إن النقابة ستفتح قريبًا، وأسباب التأخير تعود لتراكم طلبات الانتساب، وطلبات نقل العضوية بين المحافظات.

كانت نقابات المحامين في عدد من المحافظات تقبل طلبات الانتساب، لكنها عادت للإغلاق في مطلع حزيران الماضي.

وفي استطلاع أجرته عنب بلدي لعدد من خريجي كلية الحقوق دفعة 2025، ذكر معظمهم أنهم لا يستطيعون الانتساب إلى نقابات المحامين في محافظات أخرى بسبب الأعباء المالية التي ستترتب عليهم، ولأنهم سيضطرون للتدريب والعمل في المحافظة التي انتسبوا فيها للنقابة.

توقعات تصطدم بواقع مختلف

لم تتوقع هذا الإهمال الكبير لخريجي كلية الحقوق، خاصة في هذه المرحلة التي تحتاج فيها سوريا إلى خبرات قانونية، قالت وفاء محسن، لعنب بلدي، التي تخرجت في كلية الحقوق في آذار الماضي.

معظم خريجي كلية الحقوق الذين قابلتهم عنب بلدي، أكدوا إهمال وزارة العدل السورية، وأنه ليس لديهم أي فكرة عن طريقة عمل المحاكم بسبب عدم تلقيهم للتدريب الأكاديمي في سنوات تخرجهم".

وأضافت وفاء، "أحمد طلاب السنة الرابعة، بعد تغيير وزير العدل، إذ سمح وزير العدل الحالي، مظهر الويس، لهم بتلقي التدريبات الأكاديمية في المحاكم، بعد أن أوقفها وزير العدل السابق شادي الويسي".

دكتور القانون الجزائي في جامعة "دمشق" عيسى مخول، قال لعنب بلدي، إنه يجب على وزارة العدل أن تلتفت لأوضاع خريجي كلية الحقوق، ويجب أن تستحدث معهدًا عاليًا للمحاماة، على غرار المعهد العالي للقضاء، حتى يتلقى الخريجون الجدد تدريبهم المهني "بشكل منصف".

وأكد مخول أن أعداد طلبات الانتساب إلى نقابات المحامين بازدياد دائم مع كل دفعة تخرج، وإغلاق الانتساب للنقابات ليس حلًا، بل يفاقم المشكلة، ويجب استحداث معهد عالٍ للمحامين إلى جانب النقابة، من أجل تخفيف الأعداد.

وأضاف مخول أن استحداث معهد عالٍ، والإعلان عن مسابقة للدراسة فيه بعدد محدد من الخريجين، سيخفف الضغط عن النقابات ويتيح للخريجين فرص التدريب المهني.

نقابة المحامين ترد

نقيب المحامين في دمشق، خالد عمر، أوضح لعنب بلدي، أن باب الانتساب لا يزال مغلقًا بسبب الأعداد الهائلة المتقدمة للنقابة، وطلبات انتسابها قبل الإغلاق لم تنته بعد، إضافة إلى وجود أعداد هائلة من المنتهين من التمرين وينتظرون الامتحان للنقل إلى جدول أساتذتهم.

وبيّن عمر أن هذا النقل يكون بناء على امتحان شفهي لكل متمرن مما يتطلب وقتًا طويلًا، ولا يمكن مراكمة الطلبات المتراكمة أصلًا.

الغاية من التمرين هي أن يأخذ المتمرن الجانب العملي سواء في مكتب أستاذه أو في حضور المحاكمات أو في المحاضرات التي يحضرها المتمرن في نقابته، ولا يمكن ضمن هذا العدد الهائل الموجود أن تحقق هذه الغاية، بحسب عمر.

وأكد عمر أن نقابة المحامين لا تريد أن يكون هناك منتسبون لا يمكن أن تتحقق الغاية من انتسابهم، أي أن يعمل المحامي المتمرن في المحاكم.

وأشار إلى أن قرار الإغلاق جاء حرصًا من فرع دمشق على تحقيق الغاية المهنية والأكاديمية من التمرين، لذلك تم إغلاق باب الانتساب مؤقتًا.

ويقدّر عدد خريجي كلية الحقوق في جامعة "دمشق" بحوالي 1000 طالب وطالبة سنويًا في التعليم العام، و500 طالب وطالبة في التعليم المفتوح.

قاعات الدراسة.. مجتمع موازٍ للطلاب في دمشق

عنب بلدي – نادين جبور

تشهد قاعات الدراسة إقبالًا متزايدًا من طلاب المدارس والجامعات، ولا سيما العاملين منهم، وسط تراجع مستوى الخدمات الأساسية في المنازل، خصوصًا الكهرباء والإنترنت. هذا الواقع يدفع العديد منهم إلى البحث عن بيئة منظمة تلبي احتياجاتهم الأساسية، وتساعدهم في التركيز على إنجاز مهامهم الدراسية أو المهنية.

وتُقدَّم هذه القاعات، المنتشرة في دمشق وريفها، بديلًا عمليًا للراغبين في الدراسة أو العمل ضمن بيئة مناسبة، في ظل الانقطاعات المتكررة للكهرباء والمياه، وضعف خدمة الإنترنت، فضلًا عن الضجيج في كثير من المنازل والأحياء. تتنوع هذه القاعات من حيث أنماطها وخدماتها، فمنها ما يُعرف بـ"قاعات الهدوء" التي تركّز على الصمت التام، وأخرى تتيح المناقشات الجماعية أو تقديم الدروس الخصوصية، بالإضافة إلى قاعات مخصصة للحجوزات الجماعية أو الاجتماعات.

ولا تقتصر فئة المستفيدين من هذه القاعات على الطلاب، إذ يرتادها أيضًا باحثون، وميرمجون مستقلون، ومصمّمون، ورواد أعمال ناشئون. سعيد، وهو مصمم "غرافيك"، يتردد على هذه القاعات ثلاث مرات أسبوعيًا، نظرًا لصعوبة العمل من المنزل بسبب انقطاع الكهرباء وغياب الهدوء، بينما يجد في هذه القاعات بيئة مجهّزة بكافة الخدمات التي يحتاج إليها، وفق ما قاله لعنب بلدي.

الإقبال حسب المواسم

تشهد القاعات ازدحامًا واضحًا خلال أشهر محددة من العام، أبرزها أيار وحزيران وتموز، وتشرين الأول وتشرين الثاني، وهي فترات تتزامن مع امتحانات طلاب الجامعات الحكومية والخاصة، وامتحانات الشهادة الثانوية.

وأوضحت موظفة استقبال في قاعة دراسية بمنطقة المزة، أن إدارة القاعة تخصص، قبيل امتحانات "البكالوريا"، قاعة مستقلة لطلاب الشهادة الثانوية نظرًا لأعدادهم الكبيرة.

وأشارت إلى أن الضغط الأكبر يأتي عادة من طلاب الكليات العلمية وطلاب "البكالوريا"، خاصة خلال الشهر الذي يسبق الامتحانات. أما في فترات العطلة الصيفية، فينخفض عدد الروّاد، باستثناء بعض العاملين والطلاب المتفوقين الذين يواصلون الدراسة على مدار العام.

كثير من الطلاب يفضلون الدراسة في القاعات بدلًا من المنازل، بحسب موظفة الاستقبال، لما توفره من أجواء تشجع على التركيز، حيث يكون الجميع من حولهم منشغلين بالدراسة، ما يعزز من الحافز ويُقلّل من الشعور بالملل.

خدمات متكاملة بأسعار متفاوتة

توفّر القاعات خدمات متعددة تشمل الكهرباء المستمرة، والإنترنت الجيد (نسبيًا)، والتدفئة الشتوية، والتكييف الصيفي، إلى جانب "بوفيه" وأماكن للاستراحة.

أما من ناحية الأسعار، فتختلف بحسب عدد الساعات والموقع، ففي قاعات دمشق، تتراوح الأسعار بين 2500 و5000 ليرة سورية للساعة الواحدة، في حين تتراوح في ريف دمشق بين 3000 و8000 ليرة، لكن ما يميز بعض القاعات أن الوقت غير محدد بالساعة، بل يكون مفتوحًا.

كما تُتاح خيارات للاشتراك الأسبوعي أو نصف الشهري أو الشهري، وتتضمن هذه الاشتراكات خصومات على السعر الإجمالي. وتتوفر أيضًا إمكانية حجز قاعة كاملة، حيث تبدأ الأسعار من 30,000 ليرة للساعة للقاعات الصغيرة، وقد تصل إلى 50,000 للقاعات الأكبر التي تتسع لنحو 25 شخصًا.

خالد، وهو طالب في كلية الطب، يعتبر الأسعار مقبولة مقارنة بالخدمات المتاحة، خاصة أن وجود الكهرباء والإنترنت بشكل مستمر أمر غير مضمون في المنازل.

مصدر تمويل القاعات

تعتمد معظم القاعات الدراسية على اشتراكات الطلاب كمصدر رئيس للتمويل، دون تلقي دعم حكومي أو خارجي.

وأوضح محمد الميداني، مدير قاعات "المطالعة الدمشقية" في منطقة السبع بحرات بدمشق أن الاشتراكات تسهم بشكل كبير في تغطية التكاليف، خصوصًا في ظل صعوبات تأمين الكهرباء، والمحروقات، وخدمة الإنترنت المستقرة.

وفي جرمانا، ذكرت حلا بركات، مديرة قاعة دراسية، أن بعض القاعات التابعة لمؤسسات دينية أو مجتمعية (كالكنائس أو الجوامع) تحصل على تمويل عبر التبرعات، ما يمكّنها من تقديم خدماتها بأسعار رمزية أو شبه مجانية في بعض الحالات.

تحديات البقاء

تواجه إدارات القاعات الدراسية تحديات كبيرة تتعلق بتأمين البنية التحتية الأساسية، وهي ضرورية لضمان استمرارية العمل بجودة مقبولة.

وأشارت إحدى الإدارات في منطقة الروضة إلى أن الانقطاع المتكرر للكهرباء، وعدم توفر المياه بشكل دائم، يشكّلان عبئًا يوميًا، إلى جانب بطء خدمة الإنترنت، التي تُعد ضرورية لإنجاز المهام الدراسية والمهنية.

ولا تقتصر التحديات على الجانب الخدمي، بل تمتد إلى الجانب الاقتصادي، حيث يشكّل الارتفاع المستمر في تكاليف التشغيل ضغطًا إضافيًا، لا سيّما أسعار المحروقات اللازمة لتشغيل المولدات، واشتراكات الإنترنت، إلى جانب نفقات التدفئة والتكييف والصيانة الدورية.

طلاب بالمرحلة الثانوية يجرسون في إحدى قاعات الدراسة بجرمانا – 25 حزيران 2025 (عنب بلدي/نادين جبور)

إصابة صامتة بمضاعفات خطيرة..

كسور الحوض

د. أكرم خولاني

رغم أن كسور الحوض ليست شائعة جدًا، إذ تشكل 3% فقط من إجمالي كسور العظام التي يتعرض لها الناس، فإنها قد تكون مهددة للحياة، إذ إنها قد تتسبب بتآذي وتلف الأوعية الدموية والأعصاب والأجهزة الموجودة ضمن الحوض، ولذلك لا بد من تسليط الضوء على هذه الحالة المرضية.

ما المقصود بكسور الحوض

الحوض هو المنطقة السفلية من البطن الواقعة في منطقة الورك، ويحتوي العديد من الأعصاب والأوعية الدموية والأعضاء مثل الأعضاء التناسلية الداخلية والمثانة والجزء السفلي من الجهاز الهضمي.

وكسور الحوض هي الكسور التي تحدث في العظام المكونة للحوض، حيث تتألف عظام الحوض من:

عظم العجز: عظم كبير مثلث الشكل يقع في قاعدة العمود الفقري.

عظم العصعص: العظم الذيلي للعمود الفقري.

عظام الوركين: ويتألف كل ورك من الحرقفة والإسك والعانة.

وتصنف عظام الحوض على أنها عظام حلقية متناظرة، لذلك فإن أي كسر قد يحصل في جزء من الحوض غالبًا يكون مصحوبًا بكسر آخر في الجهة المقابلة له، ولكسور الحوض أنواع مختلفة، تتمثل في ما يلي:

1. **كسر الحوض المستقر:** يسمى أيضًا الثابت، وهو أكثر أنواع كسور الحوض شيوعًا، وفي هذا النوع تبقى العظام المكسورة مصطفة بشكل ثابت في مكانها دون أن تنزاح الأجزاء المكسورة، وعادة ما يكون هناك كسر واحد فقط في الحوض، ويحدث هذا النوع من الكسور بسبب حوادث ذات تأثير طفيف، مثل سقوط من ارتفاع منخفض أو الركض.
2. **كسر الحوض غير المستقر:** يسمى أيضًا المتحرك، وهذا النوع من كسور الحوض هو النوع الأقل شيوعًا، وفيه يحدث كسر عظمين أو أكثر في منطقة الحوض، وتكون نهايات الأجزاء المكسورة قابلة للانزياح من مكانها، وغالبًا ما يحصل هذا النوع من الكسور نتيجة إصابات وصدمات قوية جدًا يتعرض لها الحوض، مثل حادث سيارة، ويرافقه نزيف قد يكون قويًا أو حتى تلف شديد وحاد في الأعضاء الداخلية، وهذا قد يكون مهددًا للحياة.
3. هناك نوع نادر من كسور الحوض يُعرف بالكسر الانقلابي، الذي يحدث عندما تنفصل الأوتار أو الأربطة عن العظم المرتكزة عليه، وتنتزع معها جزء صغير من العظم.

ما الأسباب

يوجد العديد من الأسباب التي قد تؤدي إلى كسر الحوض، وأشيعها:

التعرض لحوادث ذات تأثير قوي: مثل حوادث السير، أو الدهس، أو السقوط من ارتفاعات عالية، وهذه تنتج عنها كسور حادة جدًا.

أمراض ضعف العظام: قد تسهم الأمراض مثل هشاشة العظام في حدوث كسور مرضية في عظام الحوض، فإذا كان لدى شخص مرض مضعف للعظام قد يتعرض لكسر في الحوض خلال قيامه بنشاط روتيني، أو عند سقوطه من ارتفاع منخفض، أو عند التعرض لضغط مستمر على عظام الحوض كما في حالات ممارسة تمارين رياضية قوية.

ممارسة الأنشطة الرياضية القوية: مع أنها ليست شائعة، فإن الشخص الذي يمارس الرياضة قد يتعرض لكسر انقلاعي في الحوض، خاصة عند ممارسة أنشطة قوية مفاجئة دون الاستعداد البدني التدريجي.

وهنا ننوه إلى أن الكسور الخفيفة في الحوض أكثر شيوعًا عند كبار السن نظرًا إلى ضعف عظامهم ولأنهم أكثر عرضة للسقوط.

أما الكسور الشديدة في الحوض، فتكون أكثر شيوعًا عند الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و28 سنة، نظرًا إلى أنهم أكثر عرضة لحوادث السير والسقوط من ارتفاعات عالية في أثناء عملهم ولأنهم أكثر ممارسة للأنشطة الرياضية، بينما لا تتسبب حوادث السقوط الخفيفة بكسور لعظامهم القوية.

ما الأعراض

يوجد العديد من الأعراض التي ترافق كسور الحوض المستقرة، وتتمثل بما يلي:

- ألم يزداد حدة مع الحركة.
- ألم في منطقة العانة وأسفل الظهر والمؤخرة لدى النساء أو ظهور دم في البول.

أما الكسر غير المستقر فيتسبب غالبًا بأعراض عامة شديدة مثل:

- ألم حاد جدًا في الحوض أو البطن أو الظهر أو القدمين.
- دخول الجسم في صدمة.
- نزيف شديد لا يمكن إيقافه قد يسبب انخفاضًا شديدًا في ضغط الدم.
- إغماء.
- شحوب في لون البشرة.

كيف يمكن التشخيص

عند الاشتباه بكسر في الحوض يتم إخضاع المريض لأحد الفحوصات الآتية.

تصوير الأشعة السينية البسيطة لكشف كسور العظام.

تصوير بالأمواج فوق الصوتية لتحري سلامة الأعضاء الداخلية.

التصوير الطبقي المحوسب (CT scan) لتحري سلامة العظام والأعضاء والأنسجة الرخوة في الحوض.

كيف يتم العلاج

في بداية الإصابة على المريض ألا يتحرك من مكانه وأن يبقى ثابتًا في وضعية الاستلقاء ريثما يصل إلى المستشفى، وذلك لتقليل الألم وأي نزيف، وبعد تشخيص الإصابة وتحديد مكان الكسر ونوعه يتم تحديد طريقة العلاج المناسبة:

الجبر الهيكلي: هو نظام بكرات خارج الجسم يساعد على إعادة ترتيب قطع العظم المكسورة، ويتم بزرع براغي معدنية في عظم الفخذ أو الساق ثم تبرز من الجلد للمساعدة في تثبيت الساق، والأوزان المعلقة على البراغي تجر بلطف على الساق، ما يحافظ على تموضع شظايا العظم المكسورة في الحوض في وضع أكثر طبيعية.

الرد المفتوح والتثبيت الداخلي: خلال عملية الرد المفتوح والتثبيت الداخلي، تُعاد قطع العظم المزاحة الموجودة في منطقة الحوض إلى ترتيبها الطبيعي أولًا، ثم تُثبت القطع المكسورة معًا بواسطة براغي أو صفائح معدنية مرتبطة بالسطح الخارجي للعظم.

وننبه هنا إلى أن الأشخاص الذين يعانون كسر حوض شديدًا ناتجًا عن حادث شديد الوطأة غالبًا ما تكون لديهم إصابات أخرى أو إصابات داخلية ناجمة عن كسر الحوض، وفي هذه الحالات، يتوقف نجاح علاج كسر الحوض في كثير من الأحيان على نجاح علاج الإصابات ذات الصلة.

ومن المتوقع استمرار شعور المريض بالألم لفترة بعد العملية، كما أن حركة المريض تكون محدودة، لذا توصف للمريض مسكنات الألم ومميعات الدم للوقاية من حدوث الجلطات.

تستغرق كسور الحوض عمومًا 8– 12 أسبوعًا للشفاء الكامل، وقد تحتاج الكسور الشديدة إلى فترة أطول، خاصة في حال وجود إصابات أخرى أو مضاعفات طبية ناتجة عن الحادث الذي تسبب في كسر الحوض.

ويخضع المريض للعلاج الطبيعي عندما يسمح له الطبيب بالبدء بالمشي.

بروتين منسي داخل الخلايا قد يغيّر مستقبل علاجات الالتهاب

كشفت دراسة حديثة نشرت في دورية "Nature" العلمية عن اكتشاف آلية جديدة لتنظيم الالتهاب المزمن داخل الجسم، ما قد يمهد الطريق لعلاجات أكثر دقة وفعالية لحالات الالتهاب المستعصية دون التأثير السلبي على استجابة الجسم الطبيعية للإصابات والأمراض قصيرة الأمد.

الدراسة، التي أجراها باحثون من جامعة "كاليفورنيا" في سان دييغو، ركزت على بروتين يدعى "WSTF"، يؤدي دورًا أساسيًا في الحفاظ على التوازن داخل الخلايا المناعية، خصوصًا ما يتعلق بردود الفعل الالتهابية.

وجد الفريق أن هذا البروتين ينظّم ما يُعرف بعملية "الالتهام الذاتي النووي" (nuclear autophagy)، وهي عملية خلوية تحدث داخل نواة الخلية، وتتحكم بنشاط الجينات المرتبطة بالالتهاب طويل الأمد.

إيقاف الالتهاب دون المساس بالمناعة السريعة

تشير الدراسة إلى أن الخلايا المناعية في الجسم، مثل البلاعم (macrophages)، قد تُفقد هذا البروتين أو تُضعف وظيفته في حالات الالتهاب طويل الأمد، ما يؤدي إلى استمرار إنتاج إشارات التهابية حتى بعد زوال السبب الأساسي. لكن الباحثين تمكنوا من إعادة تنشيط بروتين "WSTF" في هذه الخلايا، ووجدوا أن ذلك ساعد على "إطفاء" الالتهاب من دون التأثير على الاستجابة السريعة والمطلوبة في حالات العدوى الحادة أو الجروح.

يقول المشرف على الدراسة، البروفيسور يوبمياو وانغ، "إن هذا التوازن الدقيق هو ما يجعل الاكتشاف مهمًا. معظم العلاجات الحالية تثبط الالتهاب بشكل عام، ما قد يُضعف المناعة، لكننا نبحث عن طرق تستهدف الالتهاب الضار فقط دون المساس بقدرة الجسم الطبيعية على الحماية".

نحو علاجات أكثر استهدافًا

النتائج تشير إلى أن استهداف "WSTF" أو المسارات المرتبطة به قد يوفر حلًا واعدًا لعلاج أمراض مزمنة مثل الروماتويد، والتهاب القولون التقرحي، والربو، وحتى بعض أمراض الشيخوخة، التي ترتبط بوجود التهابات مستمرة تضعف الأنسجة بمرور الوقت.

حتى الآن، لا تزال الأبحاث في مراحلها المخبرية، لكن العلماء يأملون أن تؤدي هذه النتائج إلى تطوير أدوية قادرة على "إعادة برمجة" الخلايا المناعية لتطفئ الالتهاب المزمن من الداخل، دون تعطيل أنظمة الدفاع الأساسية في الجسم.

ويأتي هذا الاكتشاف في سياق الجهود العالمية للعثور على علاجات أكثر ذكاء لأمراض الالتهاب التي ترهق أنظمة الرعاية الصحية وتؤثر على نوعية حياة ملايين البشر حول العالم.

Protein

موت سريري على الخشبة.. المسرح السوري يفتقر للحرية والدعم

مشهد من مسرحية "كل عام وأنتم بخير" بدمشق - 28 أيار 2025 (عنب بلدي/ أمير حقوق)

عنب بلدي - أمير حقوق

يعتبر المسرح "أبو الفنون" رمزًا للثقافة والحياة، حاضنًا للأفكار، ومرآة المجتمع الذي يعبر عنه بكل صدق وإبداع، فهو من أقدم الفنون التي عرفتها الإنسانية.

وفي سوريا يحتل المسرح مكانة خاصة، حيث يُعد منبرًا ثقافيًا وفنيًا يعكس نبض المجتمع الاجتماعي والثقافي، إذ تناولت الأعمال المسرحية مواضيع متعددة تتراوح بين القضايا الاجتماعية والإنسانية والسياسية وغيرها.

المسرح في حالة موت سريري

تشهد الحركة المسرحية اليوم واقعًا خجلًا، مقارنة بباقي الدول، خاصة مع تراجع أعداد العروض المسرحية، وخروج عدة مسارح من الخدمة، وعدم وجود دعم من القطاع الخاص للقطاع.

المخرج المسرحي والمدرس في المعهد العالي للفنون المسرحية، مأمون الخطيب، قال لعنب بلدي، إن المسرح السوري اليوم يعيش حالة جمود شبه تام وموت سريري، من حيث الاهتمام به، والنظرة العامة إليه كفن مدني، والنظرة المنقوصة إلى أهمية الثقافة ودورها الطليعي بشكل عام.

وبحسب الخطيب، تراجعت الحركة المسرحية لعدة أسباب، أبرزها انهيار البنية التحتية الثقافية، وهذا موضوع قديم، وتفكك دور الدولة كمؤسسة إنتاجية وثقافية، وهجرة أهم الكفاءات المسرحية من مخرجين وممثلين وكتّاب، وخصوصًا الذين يحملون خطابًا حرًا أو تجريبيًا، وأيضًا غياب الجمهور الحقيقي، بسبب تبدل الأولويات (البقاء، العيش، الأمان)، وانقطاع العلاقة بين الناس والمسرح.

وكذلك هيمنة الدراما التلفزيونية التجارية كمصدر دخل ووهم شهرة، ما جعل المسرح يبدو رفاهية خاسرة، ويضاف إلى ذلك غياب الدعم النقدي والفكري من الأكاديميات والجامعات، وتفريغ النقاش المسرحي من مضمونه.

إطلاق صناديق دعم

يحتاج المسرح السوري اليوم إلى عدة احتياجات وأولويات، تسهم بحد معيّن باستئناف إنتاجيته، وعودة غزارة عروضه التي تميز بها سابقًا.

المخرج المسرحي مأمون الخطيب، يرى أن هناك عدة احتياجات يفتقدها المسرح السوري، أهمها إعادة بناء استراتيجية وطنية ثقافية تضع المسرح كأداة وعي وبناء اجتماعي، لا كمجرد نشاط احتفالي، وإطلاق صناديق دعم إنتاجي مستقل خارج إطار الرقابة السياسية، تموّل نصوصًا جديدة وتجارب شابة، وتأهيل المسارح تقنيًا (صوت، إضاءة، تجهيزات)، لتصبح بيئة مهنية، وليس مجرد خشبات متهالكة.

وأضاف أن المسرح السوري بحاجة إلى دمجه بالمدارس والجامعات وخلق مسارح مجتمعية، تخرج من المركز إلى الريف والضواحي، بالإضافة إلى منح الحريات التعبيرية للفنان، ليخوض نقد الواقع بلا خوف أو مقص رقابة.

من الرقابة إلى الشراكة الثقافية

صنّاع المسرح يرتقبون اعتناء الحكومة بالمسارح، وتقديم الدعم المطلوب بكافة أشكاله، لأن المسرح السوري عانى من تجاهل الحكومات في فترة النظام السابق.

وهنا، يرى المخرج مأمون الخطيب أن الحكومة يجب أن تخرج من دور الرقابة إلى دور الشراكة الثقافية، وأن تتعامل مع المسرح كمؤسسة فكرية لا كتهديد سياسي، بالإضافة إلى تمويل الإنتاج المسرحي عبر مسابقات شفافة، ودعم عروض تُعرض خارج العواصم.

أما فيما يتعلق بالحرية المتاحة اليوم للمسارح، فاعتبر أنها اليوم شكلية، فالرقابة لا تمارس فقط عبر الحذف، بل عبر الرقابة الذاتية والخوف الجماعي، فالمسرحي كان وما زال يخاف أن يحلم.

أما لجنة الرقابة، فهي بحاجة إلى تحول جذري في آلية عملها، من رقابة شكلية ذات "تابوهات" (محرمات) محددة إلى لجنة تقييمية تشجع الحوار والنقد، وفقًا للخطيب.

والمطلوب هو إلغاء الرقابة القمعية والاكتفاء بالملاحظات الفنية، ومدى جودة النص والعرض من الناحية الفنية والفكرية العالية التي تلامس روح المجتمع وروح الإنسان السوري، وإطلاق حرية التأليف والتجريب.

احترام تاريخ المسرح السوري

يبتعد اليوم نجوم المسرح عن العمل المسرحي، نظرًا إلى المجهود المضاعف، ولطول مدة التدريب و"البروفات"، التي قد تستمر أكثر من أربعة أشهر، بمقابل مادي خجول لا يكفي ربما للمواصلات.

المخرج مأمون الخطيب، أوضح أن هذا الواقع مؤلم لكنه حقيقي، فالفنان بحاجة للعيش، ويحتاج إلى دخل يحترم تعبه، والمسرح السوري اليوم لا يقدم شيئًا للفنان سوى الإرهاق وخيبات متراكمة، بينما الدراما تعطي المال ولو بلا مضمون.

والحل برأيه يكون بجذب الفنان إلى بيئة إنتاج مسرحي تليق بالفن والفنان، لتمويل عادل، وجمهور حقيقي، وحرية تعبير، وتقدير اجتماعي، واحترام كامل من المعنيين بالثقافة ودورها.

إذًا، يتصور الخطيب أن المسرح السوري اليوم لا يحتاج فقط إلى "دعم"، بل إلى إعادة بناء من الجذور، ثقافيًا ومؤسساتيًا وفنيًا وأخلاقيًا.

وبحاجة إلى ثورة ثقافية وليس مجرد "إصلاح" شكلي أو توجه يحتوي الإلغاء والعودة إلى الخلف مع احترام الكفاءات الحقيقية، والتاريخ الحقيقي للمسرح السوري العريق.

وكان الكاتب والممثل المسرحي غزوان البلخ طالب، عبر عنب بلدي في لقاء سابق، برفع سقف الرقابة على النصوص المسرحية، خاصة بالأعمال المسرحية، لكي تتناسب مع المرحلة الحالية التي تتسم بالحرية، مؤكدًا أن الأسس الموضوعة من قبل لجنة الرقابة هي نفسها الأسس المعتمدة منذ عهد النظام السابق.

وشهد المسرح السوري في الفترة الأخيرة عرضين مسرحيين، هما مسرحية "سوق الأسطة" من تأليف غزوان البلخ، وإخراج محمد حميرة، وعُرضت في مسرح "القباني"، ومسرحية "كل عام وأنتم بخير" للأخوين ملص، وعُرضت في مسرحهما "الغرفة".

مسلسلات تستعد للموسم الرمضاني 2026

بدأ منتجو الدراما السورية التحضيرات الأولية لبدء تصوير عدة مسلسلات، لتكون حاضرة بالموسم الرمضاني المقبل 2026، بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر على الموسم الرمضاني الماضي.

"النويلاتي" و"سعادة المجنون"

بدأت شركة "غولدن لاين" تحضيراتها لبدء تصوير مسلسلين، الأول تحت عنوان "النويلاتي"، من بطولة الفنان باسم ياخور، وتأليف الكاتب عثمان جحا، ويتناول العمل مهنة "النويلاتي"، والصراع على مشيخة كار هذه المهنة، كما يتطرق إلى أحداث تاريخية حقيقية لتأطير المرحلة.

أما العمل الثاني فهو اجتماعي معاصر بعنوان "سعادة المجنون"، من تأليف علاء مهنا، وإخراج سيف السبيعي، ويتحدث عن ملفات الفساد، والصراع العائلي داخل طبقات اجتماعية سورية مختلفة، بمنحى تشويقي متناولًا الفترة ما بين عامي 2022 و2024، ولم يُكشف حتى الآن عن أبطال العمل.

"الحريقة"

يتحضر النجم السوري غسان مسعود للانضمام إلى بطولة مسلسل "الحريقة"، للكاتبَين عثمان جحا ومؤيد النابلسي، على أن يبدأ تصويره قريبًا في دمشق، ويدير إخراجه أحمد إبراهيم أحمد.

وسيؤدي الفنان غسان مسعود دور "أيوب"، كبير تجار سوق "الحريقة" وسط العاصمة السورية بمنطقة دمشق القديمة، وسيخوض صراعات تجارية عدة مع ابن أخيه "عربي" في السوق ذاته، ويحاول أن يحافظ من خلال مكانته على أخلاق وقيم التجارة، لكنه يتلقى صفعات مختلفة لتحجيم دوره ووجوده بالسوق، كما يظهر العمل العلاقة المعقدة التي تربط "أيوب" بالسلطة.

يعيد العمل الفنان غسان مسعود إلى الساحة الرمضانية الدرامية بعد غياب طويل، وأيضًا شركة "غزال للإنتاج الفني" إلى عالم الإنتاج، بعد توقفها عن الإنتاج الدرامي منذ عام 2011.

"يا أنا يا هي"

تتحضر الفنانة السورية أمل عرفة لتصوير الجزء الثاني من مسلسل "يا أنا يا هي" في دمشق، الذي سيستمر على مدار 30 حلقة، وتشارك فيه البطولة مع النجمة الأردنية أمل الدباس، على أن يُعرَض المسلسل في رمضان المقبل عبر تلفزيون "رؤيا" الأردني.

"يا أنا يا هي"، مسلسل كوميدي من تأليف مهند صالح، وإخراج فادي وفائي، ويُعرض الجزء الأول منه في الموسم الرمضاني الماضي، على مدار 15 حلقة. في الموسم الرمضاني الماضي، بلغ عدد المسلسلات السورية حوالي 12 مسلسلًا، تنوعت بين الدراما الاجتماعية والكوميدية و"الفانتازيا"، وأعمال البيئة الشامية.

انتهاء تصوير مسلسل "يا أنا يا هي" في دمشق - 27 تشرين الثاني 2024 (أمل عرفة/ انستجرام)

أدوات الذكاء الاصطناعي في مرمى البرمجيات الخبيثة

كشفت شركة الأمن السيبراني "كاسبرسكي" عن تصاعد في الهجمات الإلكترونية التي تستغل أسماء أدوات الذكاء الاصطناعي، وعلى رأسها "ChatGPT" و"DeepSeek"، في عمليات انتحال الهوية ونشر برمجيات خبيثة استهدفت آلاف المستخدمين خلال الأشهر الأولى من عام 2025.

وبحسب تقرير صادر عن الشركة، فإن نسبة التهديدات المرتبطة بانتحال هوية "ChatGPT" ارتفعت بنسبة 115% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، إذ تم رصد 177 ملفًا ضارًا ينتحل اسم الأداة.

كما تم اكتشاف 83 ملفًا يستغل اسم "DeepSeek"، الأداة الجديدة التي بدأت بالانتشار مطلع العام الحالي.

كما تشير البيانات إلى أن ما يزيد على 4000 ملف خبيث استُخدم في استهداف أكثر من 8500 مستخدم، معظمهم من العاملين في شركات صغيرة ومتوسطة، حيث تنشط هذه الهجمات عبر برمجيات تُقدَّم على أنها نسخ مجانية من أدوات مشهورة.

ويؤكد الخبير الأمني في "كاسبرسكي"، فاسيلي كولسنيكوف، أن اختيار المهاجمين للأداة كتمويه للبرمجيات الخبيثة يتوقف على شعبيتها والضجة المثارة حولها، فكلما ازدادت شهرة الأداة، زاد احتمال عثور المستخدم على حزمة مزيفة لها عبر الإنترنت.

برامج العمل تحت الاستهداف

بالإضافة إلى أدوات الذكاء الاصطناعي، يستغل المجرمون السيبرانيون العلامات التجارية لمنصات العمل التعاوني التي أصبحت ضرورية للشركات، لخداع المستخدمين ودفعهم إلى تنزيل برمجيات خبيثة أو تشغيلها، ومنها:

"زوم": ازداد عدد ملفات البرمجيات الخبيثة أو غير المرغوب فيها التي تتخفى باسم "Zoom" بنسبة بلغت 13% تقريبًا خلال عام 2025، ليصل عددها إلى 1,652 ملفًا.

"مايكروسوفت تيمز": شهدت زيادة بنسبة بلغت 100%، وبلغ عدد ملفات البرمجيات الخبيثة 206.

"جوجل درايف": شهدت زيادة بنسبة 12%، وبلغ عدد ملفات البرمجيات الخبيثة 132.

كما لاحظت "كاسبرسكي" أن برمجيات "مايكروسوفت أوفيس" كانت أيضًا هدفًا رئيسًا، خصوصًا "Outlook" و"PowerPoint" بنسبة انتحال بلغت 16% لكل منها، بينما استُهدف "Excel" و"Word" و"Teams" بنسب أقل.

أنواع التهديدات وتكتيكاتها

أبرز التهديدات المكتشفة تضمنت أدوات تحميل خفية تقوم بجلب برمجيات إضافية خبيثة إلى جهاز الضحية، إضافة إلى "برمجيات طروادة" تتخفى في برامج مشروعة وتنفذ تعليمات خارجية بعد تثبيتها. كما تنتشر برمجيات الإعلانات المزعجة وبرمجيات التصيد التي تهدف إلى سرقة حسابات البريد الإلكتروني أو بيانات الدفع.

وتعمل بعض الهجمات من خلال رسائل مزيفة تدّعي تقديم خدمات دعائية مجانية على المنصات الرقمية، وتطلب من المستخدمين تسجيل الدخول بحسابات "جوجل"، ما يمنح المهاجمين القدرة على سرقة البيانات أو السيطرة على الحسابات.

توصيات للحماية

أوصت الشركة بتطبيق حزمة من الإجراءات الأمنية، منها استخدام برامج حلول أمن سيبراني متخصصة توفر المراقبة والتحكم بالخدمات السحابية، إلى جانب اعتماد سياسات وصول مشددة، ونسخ احتياطية دورية للبيانات.

كما دعت إلى رفع الوعي داخل المؤسسات بشأن كيفية التحقق من مصادر التطبيقات والملفات قبل تحميلها، والحذر عند البحث عن البرامج عبر الإنترنت، وعدم الانخداع بعروض الاشتراك المغرية.

سينما

"الناجون من السجون".. 75 دقيقة تختصر خمسة عقود

75 دقيقة حاول خلالها فيلم "الناجون من السجون" أن يختصر أكثر من خمسة عقود من حكم نظام "البعث"، مجسدًا الفترة الأشد ظلمة في حياة شابين سوريين، الأخوين شادي وهادي هارون.

الفيلم الوثائقي من إنتاج "بي بي سي"، وتم عرضه على "BBC TWO " في 10 من حزيران الماضي.

تحدث الوثائقي عن عودة الشاب السوري شادي هارون ذي الـ27 عامًا، عند اعتقاله عام 2011 إلى مواقع احتجازه، منها سجن "حرستا" وسجن "صيدنايا" الشهير بـ"المسلخ البشري"، حيث عاش عشر سنوات من التعذيب فقد خلالها أخاه هادي أيضًا في معتقلات متعددة.

يعرض الفيلم مشاهد "صادمة" للزنازين الضيقة وطرق التعذيب، مثل تعليق السجناء بالأنابيب والتعذيب النفسي الذي صمم لجعلهم يشعرون بأنهم "أقل من البشر" بلقطات مؤلمة.

كما عرض الفيلم شهادات لمتورطين يضم مقابلات نادرة مع سجانين، وممرضين زوروا شهادات وفاة، وضباط سابقين، وحتى سائقين نقلوا جثثًا للدفن في مقابر جماعية، يتحدث بعضهم، "لقد دمرنا ضمائرنا خوفًا"، بينما اعترف آخرون بتنفيذ أوامر لإعدام ودفن الضحايا تحت مسميات طبية مزيفة مثل فشل القلب.

رغم سقوط النظام في كانون 2024، يسعى شادي مع عائلات معتقلين للتوثيق والمطالبة بالعدالة، الفيلم يعد تذكيرًا بأن معركة العدالة لم تبدأ بعد.

صحيفة "فايننشال تايمز" وصفت الفيلم بأنه فاتح للعيون ويظهر الفظائع اليومية في معتقلات الأسد، أما "الجارديان" فقد وصفته بأنه عمل مؤثر وبارز، ويكشف كيف استخدمت الاستراتيجية القمعية لخدمة نظام شمولي عبر الاعتقاد بالخطورة المطلقة للمعتقلين.

نال الفيلم تقييم 4 نجوم من "FT"، ونال إشادة بقوة سرد القصة عبر العودة للمواقع من خلال شهادات أصحاب الضمير المتحير.

صنف الفيلم على أنه وثائقي بسبب نقل شهادات حية ونادرة تعطي رؤية مزدوجة عبر الناجين، ومتواطئين سابقين عبروا عن الإحساس بقتل الضحايا كمخلوقات دون إنسانية إلى جانب مشاعر الندم.

وجود توثيق أدلة ملموسة من تسجيل للوثائق، والسلاسل، والمواقع بعد سقوط النظام، يعزز الطابع الإثباتي للواقعة الإنسانية، والتعذيب المنهج في السجون السورية.

دعوة للمحاسبة ورسالة عدالة عن طريق التذكير بأن الجنود والضباط الأعلى يتحركون دون عقاب، رغم الفظائع يلقي الوثائقي الضوء على إرادة الناجين مثل شادي وأخيه هادي.

يركز الفيلم على تجربة المعارض شادي هارون بعد عودته للسجن، لتوثيق ما تعرض له مع زملائه في أثناء الاعتقال، ويتطرق للفظائع اليومية التي كانت تحدث في سجن "صيدنايا"، ويعرض منظورًا من داخل النظام عن سجان سابق يعلن بندم وصراحة تامة عن مسؤوليته وتورطه.

فيلم "الناجون من السجون" ليس الأول من نوعه، بل كان هناك في الآونة الأخيرة عدد من الإنتاجات المشابهة، مثل فيلم "وما أدراك ما صيدنايا" من إنتاج "الجزيرة"، وإخراج عبدو مدخنة، الذي ركز بشكل أعمق على "صيدنايا" من 1987 حتى 2024.

كتاب

"معتقلون ومغيبون".. الأرشيف يوثق وجع السوريين

صدر عن دار "رياض الريّس" للنشر في بيروت عام 2024 كتاب توثيقي بعنوان "معتقلون ومغيبون.. الفن يوثق والأرشيف يتحدث"، من إعداد فريق مشروع "ذاكرة إبداعية للثورة السورية".

يفتح الكتاب ملف الاعتقال والتغييب القسري في سوريا، من زاوية فنية وحقوقية، موثقًا بالصوت والصورة والذاكرة الجماعية ما فشلت السياسة في إنصافه.

يقع الكتاب في 474 صفحة، ويستعرض ما جرى في سوريا منذ العام 2011 وحتى نهاية 2020، عبر تتبع الأثر الإبداعي الذي تركته سنوات الاعتقال والقمع، مستندًا إلى أرشيف واسع يضم أعمالًا فنية ومبادرات حقوقية ووثائق مرجعية.

ويستعرض الكتاب ثنائية الفن والذاكرة، من خلال شهادات وسير فنانين دفعوا حياتهم أو حريتهم ثمنًا لمواقفهم، أو ممن جسدوا بنتاجهم الإبداعي وجع المعتقلين والمختفين.

ينقسم الكتاب إلى عشرة فصول تأريخية، يغطي كل منها عامًا من الثورة، تبدأ من "الاعتقال الأول"، مرورًا بـ"كيماوي الغوطة"، و"قيصر"، و"صيدنايا"، وتصل إلى "المحاكمات بارقة أمل"، لتشكل سردية متكاملة للتغييب السياسي والفني، عبر أحداث مفصلية موثقة بمئات المصادر والمراجع، منها أعمال "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" التي وثقت أكثر من 156,775 حالة اعتقال تعسفي، و15,393 حالة وفاة تحت التعذيب، و112,713 حالة اختفاء قسري حتى 2023.

يركّز الكتاب على البعد الإنساني للمأساة السورية، ويكشف كيف تحوّلت جدران المعتقلات وأدوات القمع إلى موضوعات فنية، توزعت بين الرسم والكاريكاتير و"الغرافيتي" والمسرح، لتنتقل لاحقًا إلى صفحات التواصل الاجتماعي والمبادرات التوثيقية، مثل "بصمة سورية" و"كش ملك" و"الشعب عارف طريقه".

كما يتضمّن دليلًا موسعًا لـ155 مبادرة توثيقية وإنسانية تناولت الاعتقال والتغييب، من منظمات دولية ومحلية، إلى حملات إلكترونية ومبادرات فردية، ما يجعله مرجعًا مركزيًا لفهم المشهد الحقوقي والثقافي المحيط بالقضية.

وتطرق الكتاب إلى جرائم الاعتقال والتصفية، لا سيما في سجن "صيدنايا"، الموصوف بـ"المسلخ البشري"، ويضع توثيق الفن في خدمة العدالة الانتقالية، مكمّلًا الجهود القضائية الدولية، ومسلطًا الضوء على أهمية الأرشيف كأداة مقاومة، لا لتوثيق الماضي فقط، بل للمطالبة بالمحاسبة وكشف الحقيقة.

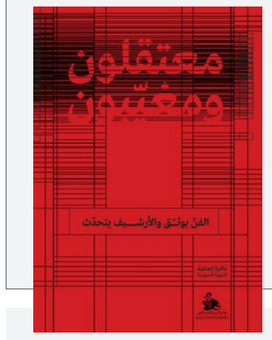

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

هجرة اللاعبين وقلة الدعم أبرز التحديات

اتحاد الريشة الطائرة ينظم بيته الداخلي

عنب بلدي – مارينا مرهج

عانت رياضة الريشة الطائرة خلال السنوات الماضية من حضور خجول على الساحة السورية، وبالرغم من أن هذه الرياضة لا تُعد من الألعاب الشعبية في البلاد، فإنها بدأت تشق طريقها تدريجيًا بفضل جهود اتحادية محدودة وبعض المبادرات الفردية في عدد من المحافظات.

وبعد توقف دام سبعة أشهر عقب سقوط نظام الأسد في 8 من كانون الأول 2024، أعادت وزارة الرياضة والشباب إحياء هذه الرياضة، وجرى انتخاب خلود بيطار رئيسة له للمرة الخامسة في 25 من حزيران الماضي، أعقبها عقد اجتماعات على مستوى أعضاء الاتحاد، وانتخاب اللجان الفرعية في المحافظات، للنهوض بواقع اللعبة.

قاعدة ضيقة وخطط للتوسيع

يبلغ عدد ممارسي رياضة الريشة الطائرة في سوريا حاليًا نحو 400 لاعب ولاعبة من مختلف الفئات العمرية، متوزعين على المحافظات السورية، بحسب رئيسة الاتحاد، خلود بيطار، وهو ما وصفته خلال حديث إلى عنب بلدي بـ"القليل" نسبة لعدد اللاعبين في الرياضات الأخرى.

ويتلقى اللاعبون تدريباتهم في صالات رياضية تابعة لوزارة الشباب والرياضة الموزعة ضمن معظم المحافظات السورية.

وأشارت بيطار إلى أنها ستعمل على توسيع هذه القاعدة في المرحلة المقبلة.

هجرة اللاعبين عاقت تطور اللعبة

عانت الريشة الطائرة من تحديات عديدة خلال السنوات الماضية، أبرزها، وفقًا لرئيسة الاتحاد، هجرة بعض من كوادرها سواء من المدربين أو اللاعبين، وارتفاع أسعار التجهيزات وندرتها في الأسواق المحلية.

كما أثر غياب وجود داعمين ماليين لهذه اللعبة على الحافز المادي للمدربين واللاعبين، بالإضافة إلى عدم اهتمام الأندية بهذه اللعبة.

ومنعت العراقيل والصعوبات في الحصول على إذن سفر، من إمكانية مشاركة الاتحاد ممثلًا بفرقه في الكثير من البطولات الدولية.

محاولات جديدة للنهوض باللعبة

بعد أسبوع من انتخاب خلود بيطار رئيسة لاتحاد الريشة الطائرة، تم تشكيل اللجان الرئيسة للاتحاد، والبالغ عددها عشرة لجان تتنوع في مهامها بحسب التخصص.

كما عقد أعضاء الاتحاد اجتماعهم الأول، وتضمنت مخرجاته عددًا من النقاط أهمها:

• مناقشة المرحلة السابقة لتلافي الأخطاء وتعزيز النقاط الجيدة.

• تشكيل لجان رئيسة، وإعطاؤها صلاحيات كاملة، دون التدخل بعملها، واكتفاء الاتحاد بالإشراف عليها.

• طلب صالة تخصصية لمصلحة الاتحاد للعودة إلى مشروع المعسكر الدائم الذي أثبت فعاليته.

• التواصل مع دول الجوار لتوقيع اتفاقيات تعاون مشتركة، لتطوير الحكام والمدربين والمنتخبات الوطنية.

ونوهت بيطار إلى أهمية تطوير المدربين ومشاركتهم بدورات خارجية، باعتبارهم اللبنة الأساسية في بناء البطل الرياضي، والبدء بمشروع الحكم الدولي للوصول إلى مجموعة من الحكام الدوليين.

كما اقترحت إطلاق مشروع "البطل الأولمبي"، من خلال تأمين منح ومعسكرات خارجية للاعبين، بالتواصل مع الاتحادين الآسيوي والدولي.

وأشارت إلى ضرورة التواصل مع اللاعبين المغتربين من أصول سورية للاستفادة من المميزين منهم ضمن المنتخبات الوطنية، وأيضًا الكوادر السورية في الخارج من مدربين وحكام وإداريين للاطلاع على تجاربهم والاستفادة منها.

إنجازات تتفوق على التحديات

كشفت بيطار خلال حديثها لعنب بلدي، أن اتحاد الريشة الطائرة لم يتلقَّ أي دعم مالي من وزارة الرياضة، منوهة إلى أن النظام الداخلي الجديد الذي يمنح الاتحاد الاستقلالية المالية والفنية، قد يشكل نقطة انطلاقة جديدة لتحسين واقع الدعم والتمويل.

يتحضر الاتحاد للمشاركة في بطولة غرب آسيا في أربيل لفئتي تحت 15 و17 عامًا، نهاية العام الحالي، من خلال تقييم الاتحاد لوضع المنتخبات.

وفيما يتعلق بأبرز الإنجازات التي حققها الاتحاد خلال السنوات الماضية، أوضحت رئيسة اتحاد الريشة الطائرة، أن عام 2020 شهد نقطة تحول في مسيرة اللعبة، إذ قرر الاتحاد تجديد المنتخب الوطني عبر اختيار لاعبين صغار دون سن العاشرة ضمن معسكر مغلق، تمهيدًا لبناء فريق قوي على المدى البعيد، وتُوّج هذا التوجه بنتائج إيجابية خلال المشاركات الدولية التالية:

2021 – البحرين: ميداليتان فضيتان و7 برونزيات في بطولة غرب آسيا.

2022 – الكويت: ذهبية و7 فضيات وبرونزيتان في نفس البطولة، ثم ذهبية و3 برونزيات في البطولة العربية.

2023 – الجزائر: بعد غياب 14 عامًا عن الدورة العربية، حقق المنتخب ميداليتين برونزيتين في الفردي والزوجي.

2023 – أربيل: المركز الأول في بطولة غرب آسيا بـ8 ذهبيات و4 فضيات.

2024 – السعودية: فضية مختلطة، وبرونزيتي الرجال والسيدات وفضية الفردي والزوجي للذكور تحت 19 عامًا، وبرونزية الزوجي للإناث تحت 19، رغم أن أعمار اللاعبين كانت 15 عامًا فقط.

2024 – كازان: برونزية فردية للناشئين في بطولة غير متوقعة النتائج.

أواخر 2024 – سلطنة عمان: صدارة الترتيب العام في بطولة غرب آسيا بـ5 ذهبيات، و6 فضيات، و4 برونزيات.

كما أطلقت قيادة الاتحاد مشروع المركز الدائم للمنتخبات عام 2023، عبر نقل دراسة اللاعبين إلى العاصمة دمشق، وتخصيص صالة مع سكن دائم، لتأمين ظروف تدريبية مناسبة.

فريق نادي الريشة الطائرة – 21 شباط 2025 (الاتحاد السوري للريشة الطائرة/ فيسبوك)

الكرامة في الصدارة..

البلاي أوف يشتعل بين الكبار في دمشق

تترقب جماهير الأندية السورية انطلاق منافسات دور "البلاي أوف" من بطولة الدوري الممتاز لفئة الرجال، حيث تتنازع الفرق لحصد اللقب.

وأصدرت لجنة المسابقات في الاتحاد العربي السوري جدول مباريات مرحلة "البلاي أوف" للدوري الممتاز لفئة الرجال موسم 2025-2024 التي ستقام جميعها في ملعبي "الرجاء" و"الفيحاء" بدمشق خلال أيام 6 و9 و12 من تموز الحالي.

ومع ختام الجولة الـ11 والترتيب النهائي لفرق الدوري السوري الممتاز لفئة الرجال، حافظ الكرامة على صدارته بـ24 نقطة، وأهلي حلب ثانيًا بـ23 نقطة، والوحدة ثالثًا بـ22 نقطة، وحصل حطين على المرتبة الرابعة برصيد 20 نقطة.

وتدخل الأندية التي احتلت المراكز الأربعة الأولى في الدوري المنتظم، مرحلة "البلاي أوف" بنقاط تمايز يتم تحديدها من خلال الترتيب النهائي لبطولة الدوري في الدور الأول، إذ ينال صاحب المركز الأول 4 نقاط وصاحب المركز الثاني 3 نقاط وصاحب المركز الثالث نقطتين وصاحب المركز الرابع نقطة واحدة.

وثبّتت الاتحاد السوري لكرة القدم، في تعميم نشره على صفحته الرسمية في "فيسبوك"، إقامة منافسات دوري "البلاي أوف" من بطولة الدوري الممتاز لفئة الرجال موسم 2025-2024 في مدينة دمشق.

وجاء ذلك استنادًا إلى ما اتفق عليه في الاجتماع الذي عقد في 12 من نيسان الماضي، بحضور ممثلي جميع الأندية.

وبيّن التعميم أنه انطلاقًا من مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص، قرر الاتحاد الاستمرار بإقامة المباريات من دون حضور جماهيري.

يعتقد الصحفي الرياضي بشار حاج علي أن المستوى الفني للفرق بشكل عام كان مقبولًا قياسًا بالفترة السابقة التي توقف فيها الدوري عقب سقوط نظام بشار الأسد، ودخول اللاعبين بفترة سلبية من عدم إقامة المباريات والتدريبات.

وقال حاج علي، لعنب بلدي، إنه لن تكون هناك أي إضافة للاعبين جدد، لأن نافذة التسجيل غير مفتوحة في الوقت الحالي.

وبيّن الصحفي الرياضي أن المنافسة في المربع الذهبي قوية، فالفرق الأربعة (أهلي حلب، الوحدة، الكرامة، حطين) هي الأفضل بين الفرق الـ12 وتأهلها مستحق عن جدارة.

وأشار إلى أنه من الممكن أن يستفيد فريق الوحدة من العامل النفسي لأنه يلعب بدمشق، لكن الترشيحات ربما تصب في مصلحة الكرامة وأهلي حلب، الفرق الأخرى، فهو المتصدر، يليه أهلي حلب الوصيف ثم الوحدة ثالثًا وحطين يحل بالمركز الرابع.

وأضاف حاج علي أن لكل مدرب رأيًا بالفريق الذي يقابله وطريقة لعب معينة حسب خطوط الفريق الآخر، فما يراه المدرب بخط دفاع فريق حطين قد لا يراه متشابهًا مع خط دفاع فريق الوحدة.

ميداليات لاعبي رحيق دمر في أمس حلب – 3 تموز 2025 (الفيحاء الإعلامي)

الكاراتيه السوري يعود إلى الحلبة..

تنظيم محلي واستعداد دولي

عنب بلدي – سحرة الحريري

تشهد رياضة الكاراتيه في سوريا حراكًا تقوده وزارة الرياضة والشباب بالتعاون مع اتحاد الكاراتيه، بهدف تعزيز حضور اللعبة على الساحتين المحلية والدولية.

وتتركز هذه الجهود على تنظيم بطولات محلية، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية منتظمة، واستعدادات جدية للمشاركة في الاستحقاقات الإقليمية والدولية المقبلة.

بطولة الجمهورية العربية السورية للكاراتيه – 2 أيار 2025 (الاتحاد السوري للكاراتيه)

واقع رياضة الكاراتيه

تحظى رياضة الكاراتيه في سوريا حاليًا بدعم متزايد واهتمام أكبر مما كانت عليه في السابق، وخصوصًا خلال الحقبة التي شهدت فيها الرياضة تراجعًا ملحوظًا وسط غياب التنظيم والدعم.

وقال مدرب المنتخبات الوطنية في دمشق وريفها ومسؤول ألعاب القوى في نادي جرمانا، سليمان داوود، لعنب بلدي، إن واقع اللعبة يشهد تحسنًا واضحًا، لا سيما على صعيد تنظيم البطولات المحلية، مشيرًا إلى أن هذا التطور يفتح آفاقًا أوسع أمام المشاركات الدولية.

وأضاف داوود أن وتيرة التحسن وإن كانت مرتبطة بالإمكانات المتاحة، تُعد جيدة جدًا مقارنة بما كانت عليه سابقًا، ما يشير إلى انتقال اللعبة نحو مرحلة أكثر استقرارًا وتنظيمًا.

وعن الجانب الإعلامي واللوجستي، أوضح أن البطولة الأخيرة التي نُظمت بدعم من الاتحاد شهدت تمويلًا ماليًا خاصًا، رافقه اهتمام إعلامي واسع، ما منح الفعالية طابعًا احترافيًا.

كما تميزت البطولة بتوفير بيئة مناسبة ومريحة للاعبين، سواء من حيث الساحة أو جودة التنظيم، إلى جانب الحضور الجماهيري اللافت الذي يعكس تنامي الاهتمام الشعبي برياضة الكاراتيه في سوريا.

ماذا عن واقع البطولات

بعد سنوات من الغياب عن المحافل الدولية، تعود رياضة الكاراتيه في سوريا لتخطو نحو الساحة الإقليمية من جديد، وأكد سليمان داوود، مدرب المنتخبات الوطنية في دمشق وريفها، في حديثه لعنب بلدي، أن سوريا تستعد للمشاركة في بطولة العرب المقررة بالأردن في 20 من آب المقبل، إلى جانب التحضير للمشاركة في بطولة غرب آسيا التي ستُقام في 26 من آب وفي الدولة نفسها.

وأوضح داوود أن اتحاد الكاراتيه دعا إلى تشكيل منتخبات وطنية من اللاعبين الحاصلين على المراكز الأولى والثانية في البطولات المحلية الأخيرة، بهدف تجهيزهم للتمثيل الخارجي، مؤكدًا أن مثل هذه المشاركات الدولية تسهم بشكل كبير في صقل مهارات اللاعبين المحليين وتطوير أدائهم الفني، ما ينعكس إيجابًا على مستقبل اللعبة.

وعن واقع البطولات المحلية، أشار داوود إلى أن عام 2025 شهد تنظيم بطولتين أساسيتين هما "بطولة شهداء النصر" و"بطولة الجمهورية" للفئات الكبيرة (فوق 18 سنة، وتحت 18، وتحت 21)، مثلتا نقلة نوعية في مستوى التنظيم، وصفها القائمون بأنها "تنافس المعايير العالمية" من حيث التحضير، والإدارة، والتغطية الإعلامية، والبنية التنظيمية الشاملة.

تأتي هذه التطورات ضمن جهود اتحاد الكاراتيه لإعادة تموضع اللعبة محليًا ودوليًا، وتعزيز مكانتها كإحدى الرياضات القتالية المهمة في سوريا.

تطوير مستمر للكوادر

يواصل اتحاد الكاراتيه السوري، برئاسة مأمون خربوط، العمل على تطوير البنية الفنية والإدارية للعبة، من خلال برنامج سنوي يركز على تأهيل الكوادر التدريبية والتحكيمية، في إطار استراتيجية تهدف إلى رفع مستوى الأداء وتعزيز الجاهزية للمشاركات المحلية والدولية.

وفي هذا السياق، أوضح المدرب سليمان داوود أن الاتحاد ينفذ خطة سنوية تعتمد على إقامة دورات تحكيم وتدريب كل ثلاثة أشهر، لتأهيل وترفيع المدربين بمختلف درجات التصنيف، بدءًا من "D" وحتى "A"، بالإضافة إلى تدريب الحكام وفق السلم المعتمد الذي يشمل: Judge B, Judge A, Referee B, Referee A، ما يعكس سعي الاتحاد لتطوير الكفاءات البشرية وضمان احترافية اللعبة.

وأشار داوود إلى ضرورة توفير دعم مالي أكبر، سواء للمدربين أو اللاعبين، من أجل ضمان استمرارية الحضور السوري في البطولات الخارجية، خاصة في ظل التحديات التي فرضتها الظروف الصعبة خلال السنوات الماضية، والتي أثرت على فرص السفر والتدريب خارجيًا.

وأكد أن توفير هذا الدعم هو مفتاح لرفع جاهزية الفرق الوطنية وتمكينها من المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي، بما يعيد لرياضة الكاراتيه مكانتها الطبيعية في الساحة الرياضية العربية والآسيوية.

وزارة الرياضة توقف لاعبَين مرتبطَين بالأسد

أعلنت وزارة الرياضة والشباب السورية إيقاف نشاط لاعبَين بسبب مواقفهما المؤيدة للنظام السوري السابق استنادًا إلى ما قالت إنه إثباتات وأدلة موثقة توفرت لديها.

وأوضحت الوزارة في بيان لها، في 2 من تموز، أنها فصلت لاعب بناء الأجسام السوري علاء النائب من وزارة الرياضة والشباب، وتم ترقين قيده من برنامج العضوية الإلكتروني لدى مكتب التنظيم المركزي.

كما منعت النائب من المشاركة في أي نشاط رياضي، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، إضافة إلى منعه من الدخول إلى المنشآت الرياضية والملاعب والأندية والصالات التابعة للوزارة وعدم تكليفه بأي مهمة رياضية أو إدارية.

على الجانب الآخر، أشارت إلى أن إدارة نادي الوحدة الرياضي فكّت الارتباط باللاعب كرة السلة السوري- التركي، كمال جنبلاط، بعد تنسيق مع اتحاد كرة السلة ووزارة الرياضة والشباب.

وذكرت أنها زوّدت النادي بجميع الأدلة والوثائق ذات الصلة، معربة عن ترحيبها بما وصفته بـ"التجاوب السريع والمسؤول" لإدارة نادي الوحدة.

وأثير جدل بين السوريين حول اللاعبَين، بسبب مواقفهما المؤيدة للنظام السابق، بعد إعلان مشاركتهما بأنشطة رياضية سورية.

وكانت الوزارة أعلنت، في 20 من حزيران الماضي، فتح تحقيق رسمي حول خلفية اللاعبين جنبلاط والنائب، ومدى صحة الادعاءات المتداولة بحقهما، بالتنسيق مع الجهات المعنية، وبهدف الوصول إلى نتائج "دقيقة وموثقة" قبل اتخاذ أي قرارات نهائية.

وذكرت الوزارة أنها نسقت مع نادي الوحدة لتجميد مشاركة اللاعب جنبلاط مؤقتًا إلى حين استكمال إجراءات التحقيق، والتحقق من الخلفية القانونية والشخصية بشكل واضح وصريح.

التحقيقات أعقبت إعلان نادي الوحدة الدمشقي عن عودة اللاعب جنبلاط إلى صفوفه، والمعروف بمواقفه المتطرفة تجاه اللاجئين السوريين في تركيا، فضلًا عن تأييده النظام السابق.

النادي نشر حينها، عبر منصة "فيسبوك"، "نرحب بنجمنا بطل الحادية عشرة كمال جنبلاط"، في إشارة إلى فوز الفريق البرتقالي بلقبه الـ11 العام الماضي ببطولة كرة السلة، برفقة اللاعب التركي.

وأغلقت إدارة النادي التعليقات على منشورها المتضمن إعلان عودة اللاعب، ما يشير إلى تلقيها تعليقات غاضبة حذفتها، ويدل على ذلك تفاعل "أغضبني" على المنشور.

جنبلاط/ جانبولاط "kemal can-bolat" هو لاعب تركي ينحدر من ولاية هاتاي جنوبي تركيا الحدودية مع سوريا.

لعب جنبلاط إلى جانب المنتخب السوري، بعد أن حصل على الجنسية السورية عام 2020، إضافة إلى نادي الوحدة في دمشق.

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحـد 6 تموز/يوليو 2025
العـدد 698 – السنـة الرابعة عشرة
www.enabbaladi.net
24 صفحة
سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

ساحة "الكرامة".. من تمثال الأسد إلى رمز في الثورة

عنب بلدي – بيسان خلف

في قلب مدينة السويداء، لا يمر يوم على ساحة "الكرامة"، كما أطلق عليها المحتجون في السويداء عام 2021، إلا وتتسلل ألحان أغاني الثورة السورية إلى أزقة وبيوت المدينة القديمة في السويداء.

"رجع الخي" "يا حيف" لسميح شقير، والكثير من أغاني تراث جبل العرب، يتردد صداها بشكل شبه يومي في ساحة "الكرامة" التي لم تعد تشهد اعتصامات يومية بعد سقوط نظام الأسد، إلا بعض الاحتجاجات على الواقع الخدمي وفصل الموظفين في عهد سوريا الجديدة.

"لا نخرج اليوم إلى الساحة حتى نسقط نظامًا إنما لنحمي الحلم السوري بالحرية والديمقراطية، والأصوات الشعبية التي أسقطت نظام الطاغية"، يقول عصام الشوفي، لعنب بلدي، والذي كان أحد المشاركين في حراك السويداء عام 2021.

ويرى عصام أن ساحة "الكرامة" هي ذاكرة أهالي السويداء، وبوصلة الثورة التي لا يريد أن تتحول إلى ساحة صامتة، كما كانت في سابق عهدها، إذ تركوا في الساحة ذكريات بعضها "مؤلم" وبعضها الآخر "انتصارات أمام الطغيان".

"هنا شيعنا الشهيد جواد الباروكي، وأطلق علينا الأمن السوري (في عهد النظام السابق) رصاصًا حيًا، وهنا أيضًا هتفنا لنحيي كل المحافظات السورية التي ساندتنا ووقفت جنبًا إلى جنب من حراك السويداء الشعبي عام 2012، نريد أن تبقى الساحة حرة وحية بأغاني الثورة والحرية".

ويعتبر عصام أن "أغاني ساحة الكرامة لا تمجد الزعماء، بل تمجد الإنسان"، فأصل حراك السويداء قام لأجل الإنسان السوري، المغيب سواء في المعتقلات أو المكافح الذي يعمل ليلًا نهارًا حتى يؤمّن قوت يومه وأولاده، إذ "أصبحت الثورة بأغانيها جزءًا من وجدان أهالي السويداء"، وكلما سمعوا الأغاني شعروا بأنهم يعيدون بناء سوريا من تحت ركام منازل من ماتوا من أجل سوريا حرة.

> لو تركنا الساحة تنسى، سنترك تاريخنا يسرق، الثورة ليست حدثًا عابرًا في تاريخ سوريا، إنما قيم ومبادئ يجب أن يعيشها السوري كل يوم.
>
> عصام الشوفي
> ناشط في حراك السويداء

وكان أهالي السويداء يعرفونها باسم ساحة "السير"، التي صار اسمها ساحة "الكرامة"، بعد أن شهدت مظاهرات منتظمة تنادي بإسقاط نظام الأسد، احتجاجات على ما شهدته سوريا آنذاك من واقع اقتصادي متردٍ، بحسب الشوفي.

تحويل الساحة إلى مركز نشاطات

تأمل ربى عزام، الناشطة في المجتمع المدني بمحافظة السويداء، بألا تتحول ساحة "الكرامة" مستقبلًا إلى مجرد معلم تذكاري، إذ تُصر ومجموعة من الناشطين في السويداء على إبقائها مسرحًا للأنشطة، وإقامة حلقات نقاش سياسي وفكري، ومعارض فنية، ومهرجانات موسيقية.

وقالت ربى، خلال حديث إلى عنب بلدي، "اليوم لم يعد هناك طاغية في سوريا"، مضيفة، "نريد من خلال التجمعات في الساحة أن نكسر ثقافة الخوف عند الشعب السوري المغيب سياسيًا نتيجة تسلط حزب البعث لسنوات على مناحي السياسة في سوريا، الشعب لم يكن يقرأ ليس لأنه غير مثقف، إنما لأن القراءة خارج إطار حزب البعث كانت خيانة عظمة، ونيلًا من هيبة البعث".

> نريد من خلال التجمعات في الساحة أن نكسر ثقافة الخوف عند الشعب السوري المغيّب سياسيًا نتيجة تسلط حزب البعث لسنوات على مناحي السياسة في سوريا.
>
> ربى عزام
> ناشطة مدنية

وتابعت ربى أن الشعب السوري متنوع عرقيًا وطائفيًا، ونتيجة تغييب "البعث" للشعب، أصبحت ثقافته عن الآخر من أبناء بلده ضعيفة، "يجب أن تصبح الساحة مساحة للتعارف فيما بين مكونات الشعب السوري، حتى يتضاءل الشرخ بين أبناء الشعب، ويختفي الخطاب الطائفي في المجتمع".

الساحة لا تنتمي إلى حزب أو تيار سياسي، مهما حاول البعض إلصاقها بتبعية، إنما مفتوحة لجميع مكونات الشعب السوري، وهذا ما شهدته في الأشهر الأولى لسقوط النظام، "إذ شهدنا زيارات لناشطين من حلب وإدلب ودرعا إلى الساحة للاحتفال بسقوط النظام مع أبناء السويداء"، وفقًا لربى.

وقالت إنه بعد نظام الأسد، لم تبحث ساحة "الكرامة" عن دور جديد لأنها لم تفقد دورها يومًا، ولا تزال تغني حتى الآن بأن الثورة لا تنتهي بسقوط مستبد بل تبدأ من لحظة بناء وطن جديد، يرفع فيه الصوت لا ليموت هذه المرة بل ليحيا.

وبحسب الأهالي، فإن لساحة الكرامة خصوصية تاريخية في تطور التاريخ السوري.

خصوصية ساحة "الكرامة" التاريخية

كانت ساحة "السرايا" أو "السير" سابقًا، "الكرامة" حاليًا، في العهد العثماني، مستطيلًا فارغًا يُسمّى الميدان، يقع بالقرب من السوق التجاري القديم للمدينة، وكانت تقام فيه ألعاب الفروسية، ثم بنى فيها العثمانيون السرايا العثمانية، لذلك سميت بساحة "السرايا"، ثم تحولت إلى ساحة للتدريب العسكري في عام 1956، لتدريب طلاب المدارس على حمل السلاح واستخدامه.

مع وصول حافظ الأسد للسلطة عام 1970، بدأت تماثيله تظهر على الأماكن العامة والساحات في أنحاء سوريا، إذ زرع تمثاله في وسط ساحة "الكرامة" بالسويداء بارتفاع ثلاثة أمتار، لينافس تمثال قائد الثورة السورية الكبرى سلطان باشا الأطرش في القريا، والذي يعتبره أهالي المحافظة شخصية رمزية لها تاريخ طويل بالنضال ضد الاستعمار.

وفي قصة تاريخية مع تمثال حافظ الأسد تتناقلها الأجيال في مدينة السويداء، استفاق الأهالي على تنكة سمن فارغة معلقة في يد تمثال حافظ الأسد وسط ساحة "الكرامة"، احتجاجًا على الأزمة الاقتصادية التي شهدتها سوريا في الثمانينيات.

وفي عام 2015، مع اغتيال الشيخ وحيد البلعوس، مؤسس حركة "رجال الكرامة" المناهضة لنظام الأسد، بتفجير، ثم تفجير ثانٍ استهدف مصابي التفجير الأول ومسعفيهم على باب المستشفى "الوطني" في المدينة، أسقط بعض من المحتجين تمثال حافظ الأسد، ليكلف ذلك السويداء 26 قتيلًا.

وفي نهاية عام 2020، ومطلع عام 2021، شهدت محافظات السويداء احتجاجات شعبية ضد رفع أسعار المحروقات، واختارت ساحة "السير" (سابقًا) نظرًا إلى رمزيتها وإسقاط تمثال الأسد منها، لتتحول الاحتجاجات إلى حراك ثوري ضد نظام الأسد يطالب بإسقاطه، لتتحول الساحة إلى رمز للثورة السورية.

واصلت ساحة الكرامة نشاطاتها بعد سقوط النظام وسط مطالب بالحقوق والحريات في سوريا الجديدة – 20 شباط 2025 (رويترز)

الحرية التي صارت عندنا

خطيب بدلة

حرية دون حدود.. كانت هذه رغبة صديقي، وأستاذي، اللواء المتقاعد غازي أبو عقل، كبير المحررين في صحيفة الكلب (وهم، على فكرة، محرر واحد)! قلت له: يا عمي أبو صبحي، عم يسبونا. فقال لي: خليهم يسبونا، المهم يصير عندنا حرية.

الحرية رائعة، طبعًا، وهل يرفضها، أو يتحفظ عليها عاقل؟ أبدًا، ولكن الحرية التي صارت عندنا غير مضبوطة، ولا مقوننة، ولا مدسترة، صار بإمكان أي سوري، اليوم، حتى ولو كان لاجئًا في تركيا، أو في السويد، أو النمسا، أن يتحدث باسم محافظة سورية كاملة، عدد سكانها يزيد على مليوني إنسان، ويخاطب إنسانًا سوريًا من أبناء تلك المحافظة، قائلًا له: أهل بلدك لا يريدونك، إياك أن ترجع. لماذا يفعل ذلك؟ لأنه حر، أحب أن يعبر عن رأيه! وأصبح بإمكان سيدة تقيم في دولة أجنبية، ذات نظام علماني ديمقراطي، أن تصرح بأن شعبنا، يريد إقامة دولة إسلامية! ويحق لشخص، التحق بالثورة يوم 8 من كانون الأول 2024، أن يسأل رجلًا أمضى عمره في معارضة نظام الأسدين: وين كنت من 14 سنة؟ هذا النوع من الحرية الفوضوية، ينتج أسئلة مضحكة مبكية، تذكرنا بأيام كان عنصر الأمن الجنائي، يسأل المتهم الذي لا يعرف شيئًا عن سبب اعتقاله: يوم الأربعاء قبل الماضي، الساعة 4:13 بعد الظهر، وين كنت؟ أو: يوم الاثنين، الساعة ثلاثة وجه الصبح، كانت لمبة البرندا الشرقية في دارك مضاءة، ليش كانت مضاءة؟

قبل يومين، اتصل بي أحد أصدقائي، من محافظة إدلب، وقال لي: تعا تفرج الناس شلون عايشين ومبسوطين، والسيارات والموتوسيكلات، من إدلب إلى اللاذقية، متل القش والتراب، وشواطئ البحر مكتظة بالناس، وكل شيء تمام التمام.

المنظر الذي وصفه صديقي، بلا شك، سار، ويعبر عن "بعض" تجليات الحرية، ولكن، لا بد من السؤال: قبل أن تدفع سوريا كل هذه التكاليف البشرية والاقتصادية الباهظة، ألم يكن أهالي حلب وإدلب وحمص وحماة ودمشق ودير الزور والرقة، يذهبون إلى شاطئ البحر، في الصيف، بكثافة، ويسبحون، ويروحون عن أنفسهم؟ سؤال آخر: هل سيأتي يوم، تصبح فيه حرية المواطن السوري الشخصية مكفولة، لا يحق لأحد أن يتجاوز عليها إلا بموجب قوانين واضحة؟

هنا، أصل إلى ما يسمونه، في عالم الشعر، بيت القصيد، الذي يمكن تلخيصه بكلمتين هما "قوانين الحرية". فإذا عدنا إلى الوصف الذي قدمه لي صديقي الإدلبي، نتساءل: ماذا عن قانونية هذا المشهد الصيفي الجميل؟ هل يطبق قانون السير على الآليات الذاهبة للاصطياف على البحر؟ هل تعرضت المركبات، التي تنقل المصطافين، لفحص الميكانيك، ولا يوجد بينها واحدة تطلق الدخان السام في الهواء؟ ما التعليمات التي أصدرتها وزارة السياحة لحماية الحرية الشخصية للذين يسبحون في الشاطئ؟ والأماكن المخصصة للسباحة، هل هي صالحة، خالية من المخاطر؟

يمكن لك، الآن، أن تنظر إلى كلامي على أنه مثالي، غير قابل للتطبيق، وأجيبك، بكل بساطة: ما معنى أن يكون تطبيق القوانين في معظم دول العالم ممكنًا، ولا تجد عندنا غير الفوضى؟

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper